

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البصيصي

الإسكندرية

التاريخ الاقتصادي للشورة

١٩٦٦ - ١٩٥٢

مكتبة التنمية والتخطيط

التاريخ الاقتصادي للثورة

١٩٥٢ - ١٩٦٦

تأليف

الدكتور على الجريتي

أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية سابقاً



دار المغارف بمصر

محتويات الكتاب

صفحة

تصدير ٧

الباب الأول

تطور التنمية الاقتصادية في مصر

الفصل الأول	:	مراحل التنمية الاقتصادية	١١
الفصل الثاني	:	الإعداد للتنمية وعقبات الانطلاق	١٧
الفصل الثالث	:	السمات الرئيسية للاقتصاد المصري ١٩٥٢	٢٥

الباب الثاني

السياسة الاقتصادية للثورة

الفصل الأول	:	علاج التفاوت في توزيع الثروة	٣٥
الفصل الثاني	:	تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية	٤٤
الفصل الثالث	:	توسيع قاعدة القطاع العام وتطور التخطيط	٥٣

الباب الثالث

تطور الإنتاج ١٩٥٢ - ١٩٦٦

ة القطاع العام
امل . ونصف
ياسات السابقة

الفصل الأول	:	تطور الزراعة	٧٣
الفصل الثاني	:	تطور الصناعة	٨٦
الفصل الثالث	:	مشكلات التصنيع	٩٦

الباب الرابع للتنمية والثبات الاقتصادى

١١٥	الفصل الأول : تطور النقد والائتمان
١٢٥	الفصل الثانى : تطور ميزان المدفوعات
١٣٩	الفصل الثالث : سياسات النقد والائتمان والصرف

الباب الخامس المشكلات الإدارية فى النظام الاقتصادى الجديد

١٥٣	الفصل الأول : رجال القطاع العام
١٦٣	الفصل الثانى : المؤسسات وأجهزة الرقابة
١٧٥	الفصل الثالث : أجهزة التمويل

الباب السادس

١٨٧	خاتمة : تقييم الخطة الخمسية الأولى
-----	--

تصدير

عندما بدأت التخطيط المبدئي لهذا البحث تقاسمتني فكرتان : الأولى كتابة التاريخ الاقتصادى للثورة مع التركيز على التطورات التاريخية البحتة ، ووصلها بتاريخ مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر . إذ تعتبر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة منطقية لتلك التطورات ورد فعل حتمياً للاستعمار الأوربي واستغلال قلة من مالكي الأرض وتجار المدن وأرباب الأعمال للسواد الأعظم من المزارعين والعمال . والفكرة الثانية هى كتابة رسالة فى الاقتصاد التحليلي تتناول بالنقد والتعليق السياسات التى اتبعتها حكومة الثورة فى المجالات المختلفة ، أحياناً عن تخطيط ودراسة سابقين وأحياناً أخرى عنو الساعة لمواجهة مواقف فرضتها التطورات الداخلية أو الخارجية . وعند إعداد البحث فى مراحل النهائية تبين لى أنه لم يتقيد بأى من المنهجين ، بل جاء وسطاً بين هذا وذاك ، فلا هو بالتاريخ الاقتصادى البحت ولا هو بالتحليل الاقتصادى البحت . واحتوى لذلك عيوب المنهجين جميعاً . والأمل أن يسد الكتاب رغم هذه العيوب بعض ما يحسه أساتذة الجامعات من نقص فى الدراسات المعاصرة وأن يجد فيه الطلبة بعض التطبيق للنظريات المجردة التى يدرسونها ولا يجدون تطبيقات لها إلا فى الدراسات الخاصة بدول لا تمت أحوالها إلى الاقتصاد المصرى بصلة . وبعد مقدمة تاريخية نطبق فيها تحليل البروفسور روستو على تطور الاقتصاد المصرى ، تنتهى بوصف السمات الاقتصادية الرئيسية لمصر فى السنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ننتقل إلى دراسة سياسة الثورة فى تخفيف التفاوت فى توزيع الثروة ، ومظاهر تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية التى انتهت باتساع قاعدة القطاع العام على الوجه المثير الذى حدث بعد ١٩٦٠ وبدء محاولات التخطيط الشامل . ونصف فى الفصل الثانى تطور الزراعة والصناعة . ويبدأ بعد ذلك تقييم أثر السياسات السابقة على النقد والائتمان والصرف وصرح الدين العام ، ولإبراز صعوبات الإدارة التى واجهت القطاع العام ورجاله سواء فى الشركات والمؤسسات أم فى أجهزة الرقابة من حيث صعوبة تقييم النتائج والاختيار بين ضروب الاستثمار المختلفة بعد استبعاد جهاز الثمن

وحافز الربح ، ونشير بعد ذلك إلى دور هيئات التمويل والادخار في النظام الجديد ، ثم نختم بتقييم مبدئي للخطة الخمسية الأولى . وأود أن أشير هنا إلى أن هدف الكتاب ليس سرد إنجازات الثورة ، إذ يجد القارئ بغيته من ذلك في التقارير الرسمية والبحوث الوافية التي تنشر وفق مشروع ميزانية الدولة . بل الهدف هو تحليل الأحداث تحليلًا علميًا بقصد استخلاص العبر التي تفيد في اجتناب مواضع الزلل في المستقبل عند ما يشتد ساعد جهاز التخطيط ، ويعطى السلطات التي لا مفر منها إذا ما أريد له أن يقوم بالدور الذي يستلزمه التحول الاشتراكي .

وأود في هذا المجال أن أتقدم بالشكر للكثيرين ممن تحدثوا معي في المشاكل الاقتصادية المعاصرة . وأنخص بالذكر الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، الذي تكرم بشكورا بقرأة الكتاب في مرحلته النهائية وإبداء العديد من الملاحظات والاقتراحات القيمة . غير أنى وحدى المسئول بطبيعة الحال عما قد يكون في الكتاب من أخطاء موضوعية ، ومن قصور في إدراك المعانى التاريخية للأحداث الجسام والتغيرات الضخمة التي تلاحقت على مصر منذ سنة ١٩٥٢ ، وغيرت من صرحها الاقتصادي تغييراً جذرياً ، وأعدتها لدفعة جديدة إلى الأمام ، وأزالت بعض المعوقات التي اعترضت سبيلها في الانطلاق نحو النمو الذاتى . وأقدم جزيل الشكر للسيدتين مشيرة عبد المنعم وحورية فهمى حنا على مابذلته من مجهود في إعداد الكتاب للطبع .

ربيع ١٩٦٦

حاشية :

هذا كتاب أعده الباحث للنشر من سنوات خلت لولا أن حالت بعض الظروف القاهرة دون ذلك . فلما زال المانع رأى أن يضعه بين أيدي القراء بلا تعديل على أن يشفعه في وقت قريب بكتاب آخر يتابع فيه الأحداث إلى الموقف الراهن .
سبتمبر ١٩٧٤ .

البَابُ الْأَوَّلُ

تطوّر التنمية الاقتصادية في مصر

الفصل الأول

مراحل التنمية الاقتصادية

محور البحث في هذا الكتاب هو التنمية الاقتصادية في مصر منذ الحرب العالمية الثانية . ونحاول في البداية أن نضع تلك الظاهرة في إطارها التاريخي ، ونتبع المراحل التي مرت بها ، والصعوبات التي اعترضتها . ثم ننتقل إلى تحليل توقف التزعة إلى الانطلاق في سبيل التنمية الذاتية منذ الحرب العالمية الأولى حتى منتصف القرن . ونختتم هذا الباب بسرد المعالم الرئيسية للاقتصاد المصري في السنوات السابقة لثورة سنة ١٩٥٢ . وسوف نتابع هذا البحث على هدى نظرية التنمية للمؤرخ الاقتصادي روستو . وتحدد هذه النظرية ، التي لقيت قبولا عاماً منذ أواسط الخمسينيات ، خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد في طريق التنمية ^(١) .

وتتسم المرحلة الأولى التي أطلق عليها روستو اسم مرحلة الاقتصاد التقليدي The Traditional Society بالسكون والعزلة عن العالم والعزوف عن التجديد وضآلة الاستثمار ، مع استقرار الدخل القومي في مستوى منخفض . وقد عاشت كافة الدول في ظل الركود الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بدرجات متفاوتة منذ فجر التاريخ حتى العصر الوسيط . ولم يعرف العالم النمو المستقر إلا منذ قرنين أو ثلاثة .

وتظهر مقومات التنمية في المرحلة الثانية Preconditions of Takeoff بمعدل بطيء في بادئ الأمر، ثم تبدأ القوى الجديدة في مهاجمة النظام الاقتصادي والاجتماعي العتيق ، وتسعى لأن تكون لها الغلبة على القوى القديمة التي تدمع بالرجعية . وإبان هذه المرحلة الطويلة يزيد الادخار والاستثمار والتبادل التجاري واستخدام النقود كأداة للتداول ومقياس للقيمة ، وتظهر مؤسسات الائتمان والصرف في المجالين الداخلي والدولي ، وتزيد إنتاجية الزراعة لإطعام السكان المتزايدين وخاصة في المدن . وقد

Rostow, W. : The Stages of Economic Growth.

(١) انظر في ذلك :

Rostow, W. : The Processes of Economic Growth.

Higgins, B.: Economic Development. Gálbráth, Economic Development. Meir.G.M. &

Baldwin. R.E. : Economic Development.

مرت إنجلترا بتلك المرحلة بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر ، وشقت طريقها إلى التجديد في مجتمع تكتنفه العلاقات الإقطاعية ونقابات الحرف ، وساعد على ذلك حدوث تغيرات بعيدة الأثر على مجرى التاريخ بعد القرن السادس عشر ، اصطلاح على تسميتها في مراحلها النهائية «بالانقلاب الصناعي» ، نذكر منها الكشف الجغرافية الكبرى وحركات الإحياء العلمي والإصلاح الديني ، ونشوء الدول إثر تكتل الولايات والدويلات ، والتجديد في الزراعة ، وأنظمة حيازة الأراضي . ومنها أيضاً تطبيق العلم على الصناعة ، وازدياد السكان زيادة قربت المجتمع من مرحلة الاستغلال الأمثل للموارد . وقد مهدت هذه التغيرات غير المسبوقة إلى انطلاق الاقتصاد البريطاني من عقالة التاريخي .

تلى ذلك مرحلة الانطلاق Take off into self-sustained growth التي تستغرق عادة عقدين أو ثلاثة وتعتبر أعظم المراحل خطورة ، إذ يظهر خلالها أثر الاستثمار الماضي في دعم الصرح التمهيدى للتنمية Infrastructure الذي يشمل النقل والمواصلات والقوى المحركة والتدريب ، ويصبح الجو مواتياً لتطبيق المستحدثات العلمية والفنية ، وتتضافر عدة عوامل على رفع التنمية في عدة جبهات في نفس الوقت ، ويطرده نمو الادخار وتحسن وسائل تجميعه ، ويقبل المنظّمون على إعادة استثمار الأرباح في التوسع الصناعي . وفي أواخر هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار الصافي لتصل إلى الحد (١٠ من الدخل القوي الصافي) الذي يكفل تمويل التنمية ذاتياً دون الحاجة إلى العون الخارجي ، إذا كانت الدولة قد بلّأت إليه فيما مضى على نطاق واسع . وقد اجتازت بريطانيا هذه المرحلة الثالثة من مراحل نظرية روستو بين سنة ١٧٨٠ وسنة ١٨٠٠ ^(١) ، وإن مهدت لها السنوات الأولى من القرن الثامن عشر ، حين تركزت الاختراعات في صناعة غزل القطن وصهر الحديد واستخراج الفحم ، واقترن كل ذلك باستخدام البخار في صناعة بعد أخرى .

وفي المرحلة الرابعة يتحقق النضج الاقتصادي The drive to maturity إثر توسع

(١) ومرت بها الولايات المتحدة بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ ، وألمانيا بين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ ، واجتازتها اليابان في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، وروسيا في العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي .

القطاع الحديث وتعميقه وتزدهر صناعة الآلات^(١) بصفة خاصة . وكان لبريطانيا قصب السبق في هذه المرحلة أيضاً خلال القرن التاسع عشر إذ شهدت الصناعات الهندسية والمعدنية والكيميائية دفعة تكنولوجية كبيرة ، في حين قلبت القنوات والسكك الحديدية والطرق المعبدة اقتصاديات النقل رأساً على عقب . وظهرت مصادر جديدة للقوى المحركة وللمواد الأولية والمعادن وأسواق جديدة للمصنوعات والحاصلات الزراعية .

وبعد القرن التاسع عشر تقلصت الأهمية النسبية للقطاع التقليدي في بريطانيا وتحققت الغلبة للمصانع الحديثة التي تدار بالبخار وتقوم على الإنتاج الكبير . وتركز في المدن ، في حين أخذت الحرف طريقها إلى الاندثار . وحدث كل ذلك في إطار من الحرية الاقتصادية ، كان من مظاهره نقص التدخل الحكومي وإلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية ونقابات الحرف ، وإزالة القيود على التجارة وهجرة الأفراد ورؤوس الأموال وتصدير الآلات .

واستمر التوسع الرأسي والأفقي في النصف الأول من القرن العشرين ، وتحول السبق في التجديد إلى الصناعات الكهربائية والبترولية وصناعة سلع الاستهلاك المعمرة ، وأسهمت الولايات المتحدة وألمانيا في البحوث والتجديد وحققَت نسباً عالية من التوسع . وكان السبق في أعقاب الحرب العالمية الثانية للصناعات الإلكترونية والبتروكيميائية والصناعات المتصلة بالطيران والذرة . وفي هذه المرحلة تسمر التطورات الاجتماعية التي بدأت في المرحلة السابقة وتحل العلاقات الاقتصادية المنبثقة عن عقود التراضي محل العلاقات المستندة إلى الإقطاع أو المعرفة الشخصية أو روابط الأسرة ، وتزداد أهمية أسواق العمل وبورصات البضائع والأوراق وغيرها من الأسواق المنتظمة . وقد أشار سومبارت وشومبيتر^(٢) إلى تغلغل الاحتكار في هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، وإلى مواجهته لنقابات العمال وزيادة حدة الكفاح الطبقي والتكالب على المستعمرات ومناطق النفوذ واستغلال الشعوب المتخلفة ، كما أشار الكتاب الاشتراكيون إلى التعارض بين الإنتاج المقيد في ظل الاحتكار

(١) يمر الاتحاد السوفييتي ودول غرب أوروبا واليابان بمرحلة النضج الاقتصادي في الوقت الحاضر

Schumpeter : Capitalism, Socialism, and Democracy

(٢)

وبين احتمالات التوسع باستغلال الموارد العاطلة والفائض الذى يعود إلى الطبقة المالكة لعوامل الإنتاج ومن يلوذ بها ، وتنبأ ماركس بأنه لا مناص من انهيار الرأسمالية وهى فى أوجها تحت ضغط الاحتكار وتناقص استهلاك الجماهير ، وازدياد بؤس الطبقات العاملة والحروب الاستعمارية ، مما يمهد السبيل لانتصار الاشتراكية فى المرحلة النهائية من مراحل الكفاح الطبقي^(١) .

وهناك أخيراً مرحلة الاستهلاك الكبير Mass Consumption التى تمر بها الولايات المتحدة ودول اسكندنافيا حالياً ، وهى تتسم بازدياد الثراء والقضاء على الفقر والجهل والمرض إلا فى جيوب متناثرة ، وبزيادة الطلب على السلع المعمرة والخدمات على حساب السلع الواطئة ، وتطالب نقابات العمال الفنيين خلالها بخفض ساعات العمل حتى يتيسر للعاملين التمتع بثمار التنمية فى أوقات الفراغ ، بعد أن أتاح نمو الدخل الحقيقى للمجتمع التوسع فى الخدمات وإشراك الطبقات العاملة فى مزايا الرواج .

ومع اعتراف كثير من الباحثين^(٢) بفائدة مثل هذا التحليل المرحلى ، فإنهم ينكرون حتمية حدوث التنمية على الوجه الذى تحدده نظرية روستو . إذ أن مرور الدول الأوروبية بمراحل محددة المعالم فى تاريخها الاقتصادى ، لا يعنى حتماً أن الدول النامية سوف تجتاز نفس المراحل فى المستقبل ، ولا سيما أنها تواجه صعوبات خطيرة وهى على أبواب مرحلة الانطلاق ، أهمها ازدياد السكان بنسبة مرتفعة ، واختلال ميزان المدفوعات ونقص طلب أوروبا وأمريكا على المواد الأولية وتناقل معدلات التنمية . وتتعرض مرحلة الانطلاق لكثير من النقد من حيث صعوبة تحديد موعد بدئها وانتهائها بالدقة . وتضطرب الإحصاءات فى هذا الصدد ، فضلاً عن تعذر الفصل بين مرحلة الانطلاق وبين المرحلتين السابقتين واللاحقة وصعوبات تحديد القطاع الرائد الذى يمارس التجديد لأول وهلة . ومع إدراكنا لوجاهة هذه الانتقادات

Dobb, M. : Studies in the development of Capitalism

(١)

Baran, P. : The Political Economy of Growth

(٢) انظر الأبحاث التى قدمت إلى مؤتمر الجمعية الاقتصادية الدولية فى كونستانز فى صيف سنة

١٩٦٠ .

Rostow, W. : Ed. Economics of the take-off into self sustained growth .

Robinson, E.A.G. : Ed. Economic Development of Africa South of the Sahara.

Cairncross, A.K. : Factors in Economic Development

وقصور النظرية في كثير من مواضعها عن تفسير « ديناميكية » التنمية فإنه يبقى للتحليل المرحلي أهميته في الدراسات المقارنة لتاريخ التنمية . ومن ثم سوف نستخدم النظرية في تفسير التاريخ الاقتصادي الحديث وتعليل توقف مصر في مرحلة التحضير للانطلاق .

ظل الاقتصادى المصرى بدائياً منذ فجر التاريخ حتى الحملة الفرنسية يخيم عليه السكون ، وتبدو فيه سمات الاقتصاد التقليدى التى نسبت الإشارة إليها . ومع ذلك شهدت مصر في تاريخها الحافل فترات من الراج مبعثها استقرار الأمن والسلام وتحسن أداة الحكم ووحدة الدولة وزيادة السكان . وكان مبعثها أحياناً الاهتمام بالزراعة والنقل أو تحول التجارة العابرة في عروض الترف والتوابل والبخور عبر النيل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي ومنه إلى الشرق الأقصى والصومال وبالعكس ، بدلاً من سلوكها الطريق الشمالى عبر سوريا والرافدين .

وكانت التنمية تسير قدماً ثم تقف ، وبعد فترة تقتصر أو تطول تعود سيرتها الأولى دون أن تستقر عناصر التقدم أو تثبت أقدامها . وعندما حملت الأسر الأولى من المملكة القديمة لواء التجديد في الزراعة والبناء والفنون كان ذلك إيذاناً ببدء حضارة العالم . ونجح قلماء المصريين في استعمال الروافع لرى الأراضى العالية وفي تخزين المياه . وشهدت تلك الفترة استئناس الحيوانات واستعمال الحجر والمعادن وبناء المراكب ، كما شهدت تقدم فنون الدباغة والنسج وصناعة الورق والبرجلاج واستخدام العدد لزيادة الكفاية الإنتاجية . وبعد الراج ، على عهد الأسرتين الرابعة والخامسة ، تبددت جهود البلاد في الحروب الدينية وفي محاربة الغزاة والبدو ، أو في كفاح عقيم على السلطان بين الأمراء الإقطاعيين استمر إلى عصر الأسرة الخامسة عشرة . وبعد ذلك أتت عهود من الراج على عهد الأسرة السابعة عشرة^(١) والأسرة التاسعة عشرة ثم بدأ التدهور والكفاح الداخلى الدينى والسياسى وانهايار جهاز الحكم الذى استمر إلى آخر عهد قلماء المصريين^(٢) . وبالمثل شهدت البلاد بعض الراج في عصر البطالة وازدهرت الزراعة والحرف ،

(١) يستثنى من ذلك عصر أمنمحت الأول (الأسرة الثانية عشرة) .

(٢) باستثناء عصر أبسباتيك الأول .

ولو أن تقدم العلوم النظرية في جامعة الإسكندرية لم يصحبه تطبيق عملي على نطاق واسع . وكان القرن الثاني بعد الميلاد قرن رواج نسبي على عهد الرومان . والأمـر كذلك في أوائل عهد الفاطميين ، ثم حل الانهيار بالبلاد قرونًا طويلة ، وبلغ أقصاه إبان الحكم العثماني عندما أهملت الزراعة والمرافق ونقل عمال الصناعة جماعات إلى الآستانة ، وتناقصت التجارة العابرة ^(١) واندثر التعليم .

وعاش الشعب المصري دوامًا في ظل الفقر حتى في أكثر العهود تقدمًا . وكان الإنتاج في كافة نواحيه يقوم على العمل اليدوي والعدد البسيطة ، وقامت العلاقات بين ملاك الأراضي وبين الفلاحين في معظم العصور على الاستغلال والسخرة . ومع ذلك عرفت مصر أنظمة في حيازة الأراضي تقترب كثيرًا من الملكية الفردية بمفهومها الحديث . وكانت روابط الأسرة تسود كل شيء ، والقرية تعيش في اكتفاء ذاتي . وظلت مصر منذ الاحتلال العثماني بمنأى عن تيارات الفكر في العالم الخارجي تسودها القوضى وسوء الإدارة ، ولم تمارس التجديد ^(٢) إلا بقدر ضئيل لم يكن كافيًا لنقلها من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى مرحلة التحضير للانطلاق ، وكان الاتصال بالعالم بعد قرون من العزلة السبب المباشر لتحطيم المجتمع التقليدي ، وإرغامه على بعض التجديد بعد أن وضح عجزه عن الصمود في وجه الظروف المتغيرة ^(٣) .

(١) بعد تحولها عبر رأس الرجاء الصالح .

(٢) بعكس الحال في الهند حيث كانت طرائق الصناعة في القرن الثامن عشر لاتقل عن مثيلاتها في أوروبا .

(٣) وصف الجبرق المواجهة بين المجتمع التقليدي والعلم الحديث إبان الحملة الفرنسية وصفًا علميًا مسهبًا . وكان لحروب نابليون نفس الأثر في بروريا والروسيا .

الفصل الثاني

الإعداد للتنمية وعقبات الانطلاق

دخلت مصر في القرن التاسع عشر مرحلة التحضير للانطلاق ، وشهدت تقدمًا ملحوظًا أساسه التجديد في الزراعة والنقل وأساليب التجارة والتمويل . وكانت الحكومة مصدر المبادأة في أوائل القرن ، ثم انتقل عبء التجديد ، بعد إلغاء الاحتكارات ، إلى أرباب الأعمال الأجانب وقلة من المصريين . وأقبل هؤلاء على استثمار الأرباح المستمدة من التجارة والمضاربة واستغلال عقود الامتياز في إنشاء المرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات وتعمير المدن وتمويل الصناعات المتصلة بإعداد الحاصلات الزراعية للتصدير . وبعد إقلاع الحكومة عن الاستثمار المباشر ، وبخاصة بعد الاحتلال البريطاني ، تطورت الأجهزة الحكومية ورجعت إلى وظائفها التقليدية ، وحدث بعض الارتفاع في النفقة العامة ، واقرن ازدياد التجارة الدولية واتساع الأسواق واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر بإنشاء فروع البنوك التجارية العالمية والبنوك المحلية وبيوت الاقتمان العقارى ، وازدياد تداول النقود المعدنية وإصدار النقود الورقية في آخر القرن التاسع عشر . وبمرور الوقت وازدياد الوعي القومى والنضج الحضارى أتيحت للمصريين فرصة العلم الحديث وفرص العمل في الإدارة المتوسطة ثم العليا .

وكان القطاع الرائد هو قطاع إنتاج القطن وتصديره ، وشهدت تلك الفترة ارتفاع إنتاجية الأرض بعد التحول التدريجي من رى الحياض إلى الرى الدائم^(١) ، وزيادة المساحة المحصولية باطراد إلى ٧ ملايين فدان تقريبًا في آخر القرن . وزاد محصول القطن من نصف مليون قنطار سنة ١٨٦٠ إلى مليون سنة ١٨٦٥ . ومن متوسط قدره ٢٨ مليون قنطار خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٨٨٤ إلى ٦ ملايين قنطار في العقد الأخير من القرن الماضى ، وزادت تجارة مصر الخارجية باطراد حتى

(١) قارن ذلك بالمكسيك حيث هبطت إنتاجية الزراعة إلى النصف بين ١٨٠٠ و ١٨٢٠ .

الحرب العالمية الأولى ، من ٥ ملايين جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ٢٤ مليون جنيه سنة ١٨٨٥ وإلى ٧٠ مليون جنيه سنة ١٩١٤ . وكان القطن سلعة مرتفعة الغلة سهلة التصدير تستخلص حصيلته من العملات الأجنبية في تمويل واردات سلع الاستهلاك والآلات ووسائل النقل وخدمة القروض الدولية . وكان اتساع الطلب العالمى سبباً في وصل مصر بالاقتصاد الدولى بما لهذا الوصل من مزايا وعيوب . بعكس الحال في كثير من الدول النامية حيث نجد قطاعاً زراعياً بدائياً يسوده الاكتفاء الذاتى . ورغم تقلب الدخل من القطن في حدود واسعة ، كان التوسع في زراعته سبباً رئيسياً في رفع مستوى معيشة الكثرة فوق ما كان يتحقق لو استمرت البلاد في الاكتفاء الذاتى وإنتاج الحبوب .

وحدثت تطورات اجتماعية وقانونية خلال القرن التاسع عشر كان من أثرها تعزيز حقوق حائزى الأراضى . وبدأ ذلك بتقرير حق الحائز في اختيار المحاصيل ، طالما كان يدفع الضرائب بانتظام . واعترف له في المرحلة الثانية بحق التصرف في الأرض بالبيع والرهن ، وأصبحت تنتقل بالميراث بحكم القانون . وشجعت زيادة الغلة وارتفاع الأسعار بعد حرب الاستقلال الأمريكية على دعم الحياة ومسح الأراضى ، وأقبل الناس على الاستصلاح بعد توفير مياه الري ؛ ولم تعرف مصر المزارع الرأسمالية على غرار المزارع الكبيرة^(١) التى تملكها شركات أجنبية في المناطق الاستوائية غير المأهولة بالسكان . وعلى النقيض من ذلك زاد مجموع الملكيات الصغيرة ، نتيجة انظام الإرث السائد ، وبيع أراضى الدائرة السنية . وفي أوائل القرن العشرين كان هناك مزيج من المزارع الكبيرة التى تنتج « السلع النقدية » وتعتمد على العمال الأجراء وتبيع أساليب الإنتاج الحديثة ، إلى جانب مزارع تمثل ملكيات صغيرة أصلاً أو ملكيات كبيرة قسم استغلالها إلى وحدات صغيرة لقاء إيجار نقدي أو على أساس المزارعة . وبين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٥٢ ، بنى عدد ملاك الأراضى من فئة خمسة إلى خمسين فداناً على حواله (نحو ١٥٠٠٠٠ مالك مجموع حيازتهم في آخر المدة ١٧ مليون فدان) . وبالمثل ظل عدد المالكين لأكثر من ٥٠ فداناً^(٢) على حواله (نحو ١١٠٠٠ مالك مجموع حيازتهم في آخر المدة ٢٢ مليون فدان) . في حين زاد

(١) plantations

(٢) بما في ذلك الحكومة والشركات المساهمة والملكيات على الشيوع أو غير المقسمة .

عدد الملاك لأقل من خمسة أفدنة من ٧٦٠٠٠٠ في أول الفترة إلى ٢٦ مليون في آخرها ، وتضاعفت حيازتهم لتبلغ ٢٢ مليون فدان أو ما يناهز ثلث المساحة المزروعة في مستهل الخمسينيات ^(١) .

ولم تشهد البلاد تصنيعاً يذكر بعد اندثار المصانع الحربية والمدنية التي أقامها محمد علي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومواجهة الغزو الأوربي والحصار الاقتصادي وذلك برغم ازدياد السكان وارتفاع الدخل القومي لكل نسمة ، ونمو التجارة والاستثمار الأجنبي وتحسن المواصلات . واستمر الحال كذلك في النصف الثاني من القرن برغم الحرية المطلقة التي تمتع بها أرباب الأعمال الأجانب في ظل الامتيازات ، واقتصرت التجديد على الصناعات الزراعية . وزاد الاستثمار الصناعي بعد فرض الحماية الجمركية سنة ١٩٣١ وتفاقم الكساد الزراعي . وبدأ المصريون في ارتياد الصناعة بحذر وبخاصة بعد إنشاء بنك مصر ، واتخذ ذلك في بادئ الأمر مظهر الاشتراك مع الأجانب والتمصرين في إنشاء مصانع جديدة أو في المصانع المملوكة لهم . وبينما ظل نمو الصناعة الحديثة بطيئاً اندثرت الحرف التقليدية إثر تخفيض أجور النقل ، وتزايد الواردات والإنتاج المحلي من المصنوعات الرخيصة ، وتغير الأذواق مع تقليد أنماط الاستهلاك الأوربي .

وخلال القرن التاسع عشر ظهرت الشركات في قطاع الأعمال المنظم . وبازدياد رؤوس أموال تلك الشركات ^(٢) بدأ الفصل بين ملكية رأس المال وبين الإدارة على الوجه الذي عرفته أوروبا بعد تطبيق نظام المسؤولية المحدودة . . . وظهرت بورصات الأوراق في أوائل القرن العشرين إلى جانب سوق العقود لتسهيل تداول أوراق الحكومات والشركات . واقرن ذلك بتعدد أنواع الأوراق المالية المتداولة تبعاً لتفاوت درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمر . غير أن الغلبة العددية ظلت للمشروعات التي تنسم بالطابع الشخصي والإنتاج الصغير . ولم تكن غالبية الشركات

(١) أصبح عدد هذه الفئة سنة ١٩٦٤ ثلاثة ملايين يملكون ٣,٣ ملايين فدان (٥٥ ٪ من المساحة المزروعة) .

(٢) زاد مجموع رأس مال الشركات المساهمة من ٢٢ مليون جنيه سنة ١٨٨٣ إلى قرابة ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٠٢ (منها ٤ ملايين جنيه فقط مستثمرة في الصناعة) . وزاد المجموع إلى ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٠ .

المساهمة تختلف في جوهرها كثيراً عن شركات الأشخاص نظراً لتركز ملكية رأس المال في بغض الأمر التي تربطها وشائج القرى أو النسب . وظهرت تبعاً للعلاقات الاقتصادية المنبثقة عن العقود في مجال الاستثمار والعمل ، ومع ذلك ظل الطابع المميز خارج المدن للعلاقات التقليدية .

نخلص من ذلك إلى أن القرن التاسع عشر شهد تطورات اقتصادية كبيرة منها زيادة الإنتاج الزراعى لسوق عالمية ، وزيادة الاستثمار التمهيدى للتنمية قسلاً عن التجديد في التجارة الخارجية والمصارف والتأمين وارتفاع الدخل لكل نسمة عن الدرك السحيق الذى بلغه في أواخر حكم المماليك . ومع ذلك لم يتحول رجال الأعمال من التجارة إلى الصناعة ولم يزد الاستثمار الفردى في القطاع الصناعى الحديث بدرجة تتيح له التغلب على القطاع التقليدى وتخفيض نسبة المشتغلين بالزراعة والحرف إلى مجموع القوة العاملة . وبعد الثراء المفاجئ الذى صاحب حرب الانفصال الأمريكية ، عندما زادت أسعار القطن إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبلاً ، تبددت الثروات الطارئة في المضاربات . وفي أواخر القرن مالت أسعار القطن إلى الهبوط أسوة بسائر المواد الأولية . واستمر هذا الاتجاه حتى الحرب العالمية الأولى ، وبرغم التطورات الكبيرة التى وصفناها في هذا الفصل لم تدخل مصر مرحلة الانطلاق ، وكان ذلك لأسباب عديدة منها :

أولاً : عدم ظهور فئة كبيرة من أرباب الأعمال تتولى التنظيم والتجديد في الصناعة ، إذ اقتصر النابهون على ممارسة تجارة المحاصيل في الداخل ، وتجارة الاستيراد والإقراض وأعمال الوساطة والمهنة الحرة . وكان معظم أرباب الأعمال من الأجانب الذين عاشوا في عزلة عن المجتمع المصرى . وأحدثت المقاومة الشعبية للاستعمار البريطانى عداء سافراً للرأسماليين الأجانب ألقى في روعهم القلق والتخوف من المستقبل ، وحملهم على الاحتفاظ بمدخراتهم ذهباً أو في صورة أرصدة مصرفية أو أوراق مالية أجنبية ، حتى لا يتعرضوا للخسائر إذا ما أرغموا على الرحيل المفاجئ وكان الميل إلى الاستثمار الثابت قليلاً لدى هذه الفئة ، ومن سار على شاكلتها من المصريين إلا في حدود القروض المحلية . وكانت المضاربة في السلع والأراضي تشبع رغبتهم في ارتياد المخاطر ، ولم تكن مقدرات البلاد أو تنميتها تهمهم

في كثير أو قليل أو نخشهم على إعادة استثمار الأرباح في مشروعات طويلة الأمد .
وأخيراً كان الميل إلى الإنفاق لدى هذه الفئة عالياً وتبددت إيراداتها في بناء القصور
واستيراد عروض الترف واقتناء الخدم والإسراف في الضيافة وتقايد أنماط الثراء
لدى أرستوقراطية أوروبا الوسطى .

ومن جهة أخرى كانت مالية الدولة تنسم بالحمود . وكانت الحكومة عاجزة عن
فرض ضرائب تقتطع جزءاً من الدخول الجديدة لتمويل الاستثمار العام ، ومن ثم
كان الاعتماد كبيراً على القروض ودخل الدومين العام وضرائب الأطنان . وقد
زادت الإيرادات العامة من ٢١ مليون جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ١٣ مليون جنيه في آخر
القرن . وعند ما خضعت مصر لتوجيه بريطانيا السياسي لفترة نصف قرن أو يزيد
عمدت إلى توجيه المدخرات الوطنية وحصيللة القروض وفائض الميزانية إلى
نواحي الاستثمار المكتملة للاقتصاد البريطاني ، وإلى استثمارات ذات أهمية حربية لها
مثل المواصلات والموانئ . وبعد سنة ١٨٨٢ كان هم سلطات الاحتلال التوسع في
الرتى دون الصرف ، وتوفير القطن اللازم للانكشير ، وسداد القروض الخارجية ، دون
مبالاة بأثر ذلك على التعليم ، أو بالأثر الانكماشى القاسى^(١) . وكان « المعتمد
البريطانى » لورد كرومر يخشى خطر قيام صناعة غزل القطن ونسجه على المصالح
الإنجليزية . وكان لورد مانر يخشى منافسة ألمانيا وفرنسا لمنتجات بريطانيا في مصر .
وكان ممثلو بريطانيا يؤمنون بأن الحكومة الجيدة هي التي تبتعد عن التدخل في الحياة
الاقتصادية . غير أن انحمار الاستعمار البريطانى كقوة موجهة لم يضع حداً لصعاب
التنمية ، وأدرك الزعماء الوطنيون أن معركة التنمية « أشد ضراوة من معركة
التحرير » .

والسبب الرئيسى الثانى لقصور الاقتصاد المصرى في القرن التاسع عشر عن بلوغ
مرحلة الانطلاق أن التنمية الزراعية لم تقترن بتصنيع عال للمنتجات الزراعية ، كما
هي الحال في تجهيز الخشب للتصدير والصناعات التي تقرم على الثروة الحيوانية .
بل قامت على سلعة سهلة الإنتاج والتسويق لا تحتاج إلى استخدام الآلات . وفي

(١) كانت اعتمادات خدمة الدين تمثل ٣٥ ٪ من الإيرادات العامة بين ١٨٨٠ و ١٨٩٠
ثم هبطت نسبتها إلى ١٠ ٪ في أعقاب الحرب العالمية الأولى . ويقدر استثمار رؤوس الأموال في مصر بين
١٨٦٠ و ١٨٨٠ بنحو مائة مليون جنيه (قيمة اسمية) حصل الوطاء في مصر والخارج على قدر كبير منها .

بادئ الأمر لم يزد استخدام المخصبات أو المبيدات الحشرية ، وغيرها مما تسهم التكنولوجيا الحديثة في إنتاجه . ولم يستلزم بناء الترع والمصارف أو قناة السويس مستحدثات فنية مثيرة بل قام على العمل اليدوي^(١) .

ومع ذلك أدت زيادة الدخول القوي إلى بعض التوسع الرأسى والأفقى في الاقتصاد المصرى Forward and backward linkage . ومن ذلك إنشاء المحاليج والمكابس والسكك الحديدية والموانئ ، وشركات المنافع العامة . وحدث بعض التوسع في إنشاء الورش ومعاصر الزيوت ومصانع الصابون والسجائر والمشروبات والسكر والحلوى وأدوات البناء، غير أن الآلات البسيطة المستخدمة في المصانع الجديدة كانت كلها مستوردة ، لم يحدث إنتاجها توسعاً يذكر أو يدخل تكنولوجيا جديدة في البلاد، إذ لم يكن الطلب المحلي من الضخامة بحيث يسوّغ إنتاج الآلات والمعدات محلياً حتى لو توافرت الخبرات . وبالمثل لم يخلق الطلب على مستلزمات السكك الحديدية صناعة هندسية أو معدنية على نطاق واسع ، بل استوردت كل مقوماتها من الخارج .

والسبب الثالث هو ضيق نطاق السوق ، وعظم مخاطر التصنيع في بلد لم تتوفر له المعادن ومصادر القوى المحركة ، وهى المستلزمات التى لا مناص من توافرها قبل بدء الانقلاب الصناعى . وثمة عوامل معوقة أخرى نذكر منها ازدياد السكان بعد سنة ١٩٠٠ بدرجة تزيد على زيادة الموارد ، وعجز مصر عن حماية الصناعة من الواردات الأوروبية الرخيصة نظراً لارتباطها بسياسة الباب المفتوح . وقد فرضت الحكومة على عهد كرومر إعفاءً في تنفيذ تلك السياسة رسم إنتاج معادلاً لرسم الاستيراد السارى ، على الغزل والمنسوجات مما قضى على الصناعة الجديدة قضاء مبرماً برغم أنها أنشئت بالاشتراك مع رأس المال البريطانى (في حين أدى استيراد سلع الاستهلاك الرخيصة إلى دمار الصناعة التقليدية الصغيرة بدلاً من تطويرها . ويدخل في عقبات التنمية أيضاً انتشار الأمية بين ٩٠٪ من السكان ، وخلق الملكية الزراعية الإقطاعية من الشفالك والأبعاديات والرُّزق الأحباسية .

(١) كان الأمر كذلك في جنوب الولايات المتحدة حيث ظلت نسبة الاستثمار منخفضة بالقياس إلى التطور الكبير في الولايات الشمالية التى كانت المجال الأول للتصنيع .

تلك في نظرنا أسباب عدم الانطلاق . ولا يجوز تعميل تخلف مصر الاقتصادي - كما فعل بعض المؤرخين - بوجود تقاليد أو عقائد رجعية تعوق الاستثمار أو التجديد. كما لا يجوز تعليل الإعراض عن تحمل المخاطر وتكوين الثروة بأن المجتمع وضع نصب عينيه قيمًا أخلاقية عالية أو كان به ميل جارف إلى الزهد. ومعظم الرواسب التي أشار إليها الكتاب هي في الواقع مظاهر للتخلف في القطاع التقليدي نزول بزواله ، وليست بحال من الأحوال سببًا له . ومهما يكن من شيء فإن مصر^(١) لم تعرف نظام الطبقات الذي يقسم العمل بين الناس تبعًا للطبقة التي ينتمون إليها بالمولد، ويرغم الفئات المغلوبة على القيام بالأعمال الحقةرة، بحيث لا يجد النابه أو المحجد من أبنائها أملًا في اجتناب المصير المحتوم . ولم يكن في القوانين أو العرف السائد ما يحول دون تدرج المرء في طريق الارتقاء إلى الأعمال المرموقة المحززية، ولو أن فرص الاستثمار والتعليم ظلت مقصورة على أبناء القادرين والحكام . ولم يكن الرق قط مستقر الدعائم ، وإنما كانت مصر معبرًا لتجارة الرقيق المنظمة بين أفريقيا الوسطى والشرق الأدنى ، وكان الإقطاع شديد الوطأة في بعض المناطق التي استأثرت بملكية الأرض فيها أسر غنية ، وحيث تركزت أراضي الأسرة المالكة ومن لاذ بها . .

ويقتضى أيضًا استبعاد بعض أسباب التخلف المتعارف عليها ، إذ ايس المناخ عقبة كؤودًا في سبيل التنمية . وأرض مصر خصبة وفيرة المياه ، قليلة التضاريس . ونهر النيل باستثناء أجزاء قليلة ، صالح للملاحة طوال العام ، وتحقق لمصر دوامًا تجانس السكان وسهولة الاتصال بين أجزائها . ولم تكن في التاريخ الحديث مقسمة إلى ولايات تفصلها حواجز عالية على مرور الناس والبضائع ، ولم تكن الأديان التي توطنت في مصر في الألفي سنة الأخيرة تحقر العمل والادخار . وهي تختلف في ذلك عن البوذية والبرهمانية اللتين تعتبران السعي وراء الثروة منافيًا لتحقيق القيم العليا . ويحتقر سدنة تلك الأديان العمل بدعوى أنه مفسدة للروح يحول بينها وبين خالقها . وبالمثل ليس في الأديان التي انتشرت في مصر ما يصد عن العلم والتجربة ، أو يجذب إذلال النفس بالزهد والتهجد كوسيلة للتقرب إلى الله ، فالدين الإسلامي ينادي

(١) راجع في كل هذا الدكتور حسين خلاف : « التجديد في الاقتصاد المصري » .

الإنسان أن يعمل لدنياه كأنه يعيش أبداً ، ويعتبر المال إحدى زيني الحياة الدنيا . وفي الحديث الشريف : إن تسعة أعشار الرزق في التجارة . وفي قول لبعض الخلفاء الراشدين أن من يعمل أعبد ممن يتوفر على العبادة وهو يعيش عائلة على أسرته . ولم تكن في مصر سلطات دينية عظيمة النفوذ على غرار الكنيسة الكاثوليكية تملك الجزء الأكبر من مصادر الثروة ، كما كان الحال في بعض دول أمريكا الجنوبية حيث كانت الكنيسة إلى وقت قريب تملك نصف الأراضي الزراعية .

ويسهب برورفور لويس في إبراز الأهمية القصوى لموقف المجتمع من المنظمين والمجتهدين ، في حين يهون من أثر معارضة الأديان والتقاليد لهؤلاء الرواد . وطبيعي أن تضعف حوافز التجديد عندما يسود الاعتقاد لدى الطبقات الموجهة بأن الفراغ وممارسة الحروب والفنون أسعى الأهداف ، على حين يحتقر المجتمع أرباب الأعمال والعمال ويأنف سراة القوم من العمل والاستثمار . وقد وقف المجتمع المصري في الأزمنة الحديثة موقف الاحترام من العمل واقتناء الثروة . ولم يشذ على ذلك سوى بعض « الذوات » في البيئة الريفية التي اتقل إليها الثراء بالميراث . ولا يغير من الوضع في شيء ظهور فئات عارضت التجديد ، أو أن رجال الدين خلال القرن الماضي^(١) عارضوا الإقراض والاستثمار ؛ لأن تلك المعارضة لم تصمد طويلاً . وبعد فترة من الكفاح لقيت الأنظمة الجديدة قبولا عاماً . وأدلى المفكرون بتفسيرات جديدة أقنعت المعارضين بإعادة النظر في موقفهم . وقبل المجتمع المصري أدوات الادخار والاستثمار الجديدة بعد فتوى الشيخ محمد عبده بشأنهما ، وأصبحت الحكومة ودينها الرسمي الإسلام تصدر سندات بفائدة ثابتة وتمنح فائدة على ودائع صندوق توفير البريد . وقبلت الحكومة مؤخراً تحديد النسل من حيث المبدأ بعد فترة من المعارضة .

وبعد هذه المقدمة المقتضبة ننتقل إلى وصف أهم سمات الاقتصاد المصري في الفترة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الثورة في يوليو سنة ١٩٥٢ .

(١) فضلاً عن معارضة الملاك الزراعيين للتصنيع لأنه يزيد الطلب على العمال ويغريهم بالتحويل إلى المدينة .

الفصل الثالث

السمات الرئيسية للاقتصاد المصرى ١٩٥٢

تضاعف عدد سكان مصر بين سننى ١٨٨٢ و ١٩٣٧ وكان يناهز ١٦ مليوناً فى السنة الأخيرة . وزاد من ٢١ مليون نسمة سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠ مليوناً سنة ١٩٦٥ وقفز متوسط الزيادة السنوية من ١٥٠٠٠٠ نسمة فى أوائل القرن الحالى إلى ٣٠٠٠٠٠ خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٤٧ ، وهو الآن حوالى ٧٥٠٠٠٠ أى نحو خمسة أمثال ما كان عليه فى أوائل القرن^(١) . وارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية للمواليد عن الوفيات من ١.٢٪ خلال الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٧ إلى ١.٩٪ فى العشر سنوات التالية ، وإلى حوالى ٢.٨٪ فى الوقت الحاضر ، وهى من أعلى نسب العالم ، والسبب الرئيسى لهذه الزيادة غير المسبوقة هو هبوط نسبة الوفيات مع ثبات نسبة المواليد فى مستوى مرتفع . ولم يقابل تلك الزيادة ازدياد مماثل فى الموارد الاقتصادية بل ظل اعتماد البلاد لوقت طويل مقصوراً على الزراعة^(٢) .

وفى سنة ١٩٤٨ كانت المساحة المحصولية ٩٢ ملايين فدان ، وكان إنتاج القطن يمثل نصف قيمة الإنتاج الزراعى تقريباً . وكان إنتاج الحبوب قبيل الحرب الأخيرة كافياً لمواجهة احتياجات السكان عند مستوى منخفض من التغذية يغلب عليه نقص البروتين ، على حين اتسمت الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ بتزايد العجز فى الحبوب تبعاً إلى نحو نصف مليون طن . وكان يعمل فى الزراعة قبل الحرب الأخيرة ٧٠٪ من قوة العمل . وبينما كانت طرق الزراعة فى المزارع الصغيرة بدائية كان مستوى الكفاية يرتفع إلى حد ما فى المزارع المتوسطة والكبيرة حيث تزيد الميكنة . ونظراً لخصوبة الأرض واستخدام السماد على نطاق واسع وتوافر العمل اليدوى وتعميم البذور المنتقا كانت إنتاجية الفدان تعادل أحياناً أعلى مستوى معروف فى العالم وتفوق

(١) بسبب تقدم الطب الوقائى واستئصال الملاريا والتيفوس خلال الحرب الثانية ، فى حين كان

أثر رفع مستوى المعيشة ضئيلاً .

(٢) راجع على الجريتيل :

مشكلة السكان فى مصر ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر .

المتوسط العالمى فى حالات أخرى. وخلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٢ كان ٥٠٪ من المساحة المحصولية مخصصاً للحبوب و ١٦٪ للقطن و ٢١٪ للبرسيم و ٤٪ فقط للخضراوات والفاكهة . وكانت مصر تنتج ٦٪ من المحصول العالمى للقطن يمثل نصف العرض العالمى من الأقطان طويله التيلة وثلاثة أرباع العرض العالمى من الأقطان الممتازة .

وفى سنة ١٩٣٧ كان يعمل فى الصناعة والتعدين والبناء ١٠٪ من القوة العاملة فقط (٦٠٠٠٠٠ نسمة) ، وزاد عددهم فى أعقاب الحرب إلى نحو ٩٠٠ ألف بما فى ذلك العمال فى المعسكرات والورش البريطانية . وبلغ رأسمال الشركات المساهمة الصناعية ١٨ مليون جنيه من مجموع رأس المال المستثمر فى الصناعة وقدرة ٤٠ مليوناً . وكانت الصناعة بدائية ، ومعظم المنشآت المسجلة ورش تصليح صغيرة . وكان نصف المنشآت فى سنة ١٩٣٧ لا يشغل عمالاً مأجورين إلى جانب أصحابها. ولم يزد عدد المنشآت التى توظف خمسة عمال أو أكثر عن ٧٤٠٠ (٧٪ من المجموع) . وفى سنة ١٩٤٧ كان هناك ٤٠٠ منشأة فقط تستخدم أكثر من ٥٠ عاملاً . ولم يكن ٩٠٪ من المنشآت التى يشملها الإحصاء الصناعى تستخدم قوة محركة على الإطلاق ، ولم يزد عدد المنشآت التى بها قوة محركة تزيد على خمسين حصاناً على ٨٢٥ . وفى نفس السنة كان هناك ٣٠٠٠ منشأة صناعية فقط يزيد رأسمالها على خمسمائة جنيه منها ثمانمائة يزيد رأسمالها على عشرة آلاف (١) جنيه . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت نسبة المشتغلين بالصناعة إلى مجموع السكان فى تناقص ، مما يدل على أن الاستثمار الصناعى كان يقصر عن استيعاب زيادة السكان ، وبرغم توسع الإنتاج خلال تلك الحرب نتيجة لاستغلال المصانع إلى أقصى طاقتها الإنتاجية ، لم يصحب ذلك استثمار جديد واسع النطاق .

وبدأ التصنيع ١٩٤٦ مع ازدياد العرض العالمى من الآلات وزيادة قدرة مصر على استخدام الأرصدة الأسترالية ، وتوافر العمال الذين حصلوا على بعض

(١) يتضح مدى تركيز الصناعة من أنه فى سنة ١٩٤٥ كان مجموع الأصول فى ميزانية ١٥ شركة صناعية يمثل ٦٥٪ من مجموع أصول الشركات الصناعية جميعاً .
انظر على الجريتل : صرح الصناعة الحديثة فى مصر .

التدريب أثناء الحرب . وزاد استخدام الكهرباء في المصانع من ٦٤ مليون كيلووات ساعة سنة ١٩٤٠ إلى ٢٩٤ مليوناً سنة ١٩٥٣ . بالإضافة إلى الكهرباء المولدة من المحطات الخاصة . وزادت نسبة رأسمال الشركات الصناعية إلى مجموع رأسمال الشركات المساهمة من ٧٪ سنة ١٩٢١ إلى ١٨٪ سنة ١٩٤٠ . غير أن الجو السياسي السائد جعل أرباب الأعمال يحجمون عن زيادة الاستثمار الصناعي .

وتدل التعدادات الصناعية على توطن الصناعة في منطقة القاهرة (التي تشمل الجيزة وحلوان وجنوب القليوبية) وفي منطقة الإسكندرية (التي تشمل كفر الدوار والبيضا والطللمبات) . وكان ٣٣٪ من المنشآت الصناعية في تعداد سنة ١٩٣٧ (٩٢٠٠) يتركز في القاهرة والإسكندرية ، ويعمل فيهما ٤٧٪ من عمال الصناعة في حين لم يتجاوز نصيبهما من السكان ١٢٪ في ذلك التاريخ . ومن ثم يصبح معامل التركيز الصناعي ٤ في القاهرة والإسكندرية مقابل ١ إلى ١ في سائر جهات القطر . وكانت درجة تركيز الصناعة الحديثة أعلى بطبيعة الحال . إذ تركز في القاهرة والإسكندرية قبل الحرب ٣٦٪ من المنشآت التي تشغل ٥ - ٩ عمال و ٦٠٪ من تلك التي تشغل عشرة عمال فأكثر . وأدى التصنيع إلى تدخل الدولة لحماية بعض فئات العاملين عن طريق التشريع . وحظر القانون في بادئ الأمر تشغيل الأطفال فترة تزيد على سبع ساعات لمن تتراوح سنهم بين تسعة أعوام واثنى عشر عاماً ، وتسع ساعات لمن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاماً فضلاً عن حظر تشغيل الأطفال دون التاسعة في بعض الصناعات حظراً باتاً . وبالمثل نظم التشريع تشغيل النساء والأطفال في بعض الصناعات الخطرة مثل مصانع الجلود والمخالج ، وفي الثلاثينات نفذت الحكومة مقترحات خبير مكتب العمل الدولي (بتار) وصدرت قوانين التعويض عن إصابات العمل . وفي الأربعينيات صدر قانون النقابات وقانون عقد العمل الفردي ثم قانون الصلح والتحكيم .

وكان نظام النقد والايمان والصرف بدائياً يناسب اقتصاد المستعمرات . ومذ الحرب الأولى ، كان البنك الأهلي ملزماً باستبدال الاسترليني بالجنيه المصري بسعر صرف ثابت في جميع الأحوال دون قيد أو شرط . ومن ثم كان فائض ميزان المدفوعات يؤدي حتماً إلى زيادة البنكنوت المصدر والودائع المصرفية في حين يؤدي

العجز إلى انكماش وسائل الدفع ، وتبعت قيمة الجنيه المصرى فى فترة ما بين الحربين تطورات الجنيه الاسترلى برغم أثر ذلك على الثبات الداخلى . فانخفضت قيمته نسبياً إلى الدولار بعد الحرب العالمية الأولى إلى أن حددت على أساس ٢٠ قرشاً للدولار سنة ١٩٢٥ . وبعد انفصال الاسترلى عن عيار الذهب سنة ١٩٣١ تقلبت قيمة الجنيه المصرى من ٢٧ قرشاً للدولار سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠ قرشاً بين ١٩٣٤ و ١٩٣٨ وارتفع سعر الدولار من ٢٤ قرشاً عند إعلان الحرب الثانية إلى ٣٤ قرشاً بعد تخفيض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٤٩ .

ومرت مصر خلال القرن العشرين بثلاث فترات من التضخم العنيف ، الأولى بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ نتيجة لتحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر للمضاربة فى الأراضي ، وتكوين شركات جديدة بمجموع رأسمالها ٤٣ مليون جنيه وهم رقم كبير بالقياس إلى مجموع الأموال المستثمرة آنئذ . وحدث التضخم للمرة الثانية حين زاد البنكنوت المتداول من ٣ ملايين جنيه سنة ١٩١٣ إلى ٦٧ مليون جنيه سنة ١٩١٩ ، وزادت الأرصدة الخارجية إلى نحو مائة مليون جنيه استرلى . وبعد ذلك بدأ انكماش مريـر وهبط متوسط سعر القطن من ١٧ جنيهًا للقنطار سنة ١٩١٩ إلى ٦ جنيهات سنة ١٩٢٢ ، وهبط البنكنوت المتداول إلى ٣٣ مليونًا سنة ١٩٢٢ إثر نفاد الأصول الخارجية . وازدادت حدة الانكماش بعد سنة ١٩٣٠ مع أزمة لانكشير وازدياد البطالة فيها ، ولم ينقشع إلا سنة ١٩٣٥ بعد انتعاش الاقتصاد الأوروبى . واستمرت الفترة الثالثة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ حين بلغ متوسط إنفاق قوات بريطانيا وحلفائها ٧٠ مليون جنيه سنوياً أو ما يعادل ١٥ - ٢٠ ٪ من الدخل القومى آنئذ . وأحدث ذلك تضخماً كبيراً برغم وجود فائض كبير فى ميزانية الدولة . وقد زاد البنكنوت المتداول من ٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١٤١ مليونًا سنة ١٩٤٥ والودائع الجارية من ٣٥ إلى ٢٦٨ مليونًا من الجنيهات ، وارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٣٩ .

وبين سنة ١٨٩٨ و ١٩٤٠ كان للبنك الأهلى بعض سلطات البنك المركزى ^(١) وبعد الثلاثينيات بدأ يحتفظ بودائع البنوك التجارية ويقدم لها القروض من آن لآخر .

(١) انظر على الجريتلى وحسين فهمى : البنك المركزى الجديد .
على الجريتلى : تطور البنوك التجارية فى مصر .

ولو أن سلطانه عليها كان محددًا نظراً لاحتفاظ البنوك الأجنبية بصلات وثيقة بمراكزها الرئيسية في الخارج ، وهي الملاذ الأخير لإقراضها ، ويودع لديها فائض الأموال المحلية للاستثمار خلال الركود الموسمي بعد تحويلها إلى الاسترليني بسعر صرف ثابت . ولم يكن هناك مجال لعمليات إعادة الخصم نظراً لقلة الكمبيالات الجيدة ، كما حال صغر البورصة دون قيام البنك الأهلي بشراء الأوراق المالية وبيعها للتأثير في مقداره وسعره . ولم تكن الحكومات المتعاقبة تثق في نوايا البنك الأهلي المصري الاثمان وإدارته الأجنبية . وبمرور الوقت نجحت الجهود المبذولة لتمصير رأس المال ، وتحولت الأسهم لحاملها إلى اسمية مع زيادة عدد المصريين في مجالس الإدارة ، وزيادة نصيب الحكومة في أرباح الإصدار . وكان توقف البنك عن القيام بالعمليات الصغيرة ومعاونته للبنوك في تمويل القطن إيداناً ببدء الثقة به . وبعد سنة ١٩٥١ ، أعطى حق الرقابة على البنوك المحلية ، واستتبع ذلك مطالبتها ببيانات دورية عن أعمالها في مصر ، ومن جهة أخرى عمدت البنوك إلى زيادة ما بحوزتها من الأوراق المالية وأذون الخزانة المصرية مع الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة ونسبة من ودائعها لدى البنك الأهل بعد أن ضعفت صلاتها مع الخارج إثر فرض الرقابة على النقد .

وكان أهم أسلحة البنك المركزي الإقناع مع التهديد بسحب التسهيلات الموسمية ، وتعديل النسبة القانونية بين الاحتياطي النقدي والودائع . وكانت مساعدته للبنوك التجارية في شكل قروض بضمان الأوراق المالية أو بإعادة رهن أقطان العملاء ، وكان النظام المصرفي يضم عدداً من البنوك العقارية لخدمة كبار الملاك ومتوسطيهم ، أخذت أهميتها النسبية في التراجع منذ أوائل القرن . إذ نقصت قروض البنوك الكبيرة من ٣١ مليون جنيه سنة ١٩١٠ إلى ٨ ملايين سنة ١٩٤٥ ، وزادت بعد ذلك بضمان المباني لفترة وجيزة . وكان إنشاء بنك التسليف الزراعي سنة ١٩٣١ برأسمال مختلط حدثاً عاماً سد فراغاً كبيراً في الصرح المالي وأدى إلى هبوط أسعار الفائدة السوقية في الريف . وأصبح إقراض المزارعين يتم مباشرة بعد أن كان يتم عن طريق تجار القطن الذين يحصلون على التمويل اللازم من البنوك . غير أن إقراض بنك التسليف للمالك أو بضمان المالك وليس للحائز مباشرة سمح باستمرار عمليات الربا في شكل شراء المحصولات مقدماً .

واتسعت البنوك التجارية في أعقاب الحرب الثانية. بعدة سمات تشترك فيها مع نظائرها في الدول النامية حديثة التحرر من نير الاحتلال ، منها حداثة عهد الجمهور باستخدام الحسابات المصرفية وقلة نشاط البنوك وموسميته ، واستثمار عدد قليل منها بالنصيب الأكبر من الأعمال المصرفية ، وأهمية العنصر الأجنبي في الإدارة . وكانت الوظيفة الرئيسية للبنوك هي تمويل القطن وتجارة الواردات . ولم يجازف بالإقراض الصناعي سوى بنك مصر الذي كان يقوم أيضاً بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات وحده ، أو بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي ، فضلاً عن مولاتها بالقروض والتسهيلات . وكان تمويل الصناعات الصغيرة يتم عن طريق ائتمان الموردين وبائعي الآلات ، في حين تمويل الشركات القابضة العالمية بعض الشركات الفرعية الصناعية التابعة لها على نطاق محدود — وليس من شك في أن اقتصار البنوك التجارية على الائتمان التجاري دون الصناعي حد من فائدها للبلاد، وكان من أسباب تباطؤ معدل النمو الصناعي . ولم يتغير الموقف بتاتاً بعد إنشاء البنك الصناعي في أعقاب الحرب الثانية .

وقبل الثورة لم تكن هناك تقديرات موثوق بها للدخل القومي ، وقدره أحد الباحثين عن سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه ، وهو يقارب الرقم الذي قدره مركز تمويل الشرق الأوسط عن السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، وكان يتولد ٥٠ — ٦٠٪ من الدخل في قطاع الزراعة . إذ تراوحت قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي في أعقاب الحرب بين ٢٦٠ مليون جنيه و ٣٢٠ مليوناً من الجنيهات ، وهناك من القرائن ما يدل على تناقص الدخل عن كل نسمة في فترة ما بين الحربين بسبب تكلس السكان في الريف وهبوط إنتاجية الزراعة ، وتحول معامل التبادل الخارجي في غير صالح مصر .

وكانت العالمية العظمى من سكان الريف تعاني من ازدياد المديونية للتجار والمرايين . وحتى الثلاثينيات لم يكن هناك سوق للمال تجذب المصريين إلى الاستثمار . وكانت القيمة الاسمية الدنيا للسهم عالية ، ولم تصدر الشركات المصرية سندات على نطاق واسع فيما خلا سندات النصيب التي درجت البنوك العقارية على إصدارها . ولم تعرف مصر نظام أمناء الاستثمار الذي يسهل على صغار

المُدخَرين اِقتناء الأوراق المالية : ولم تكن عادة استعمال الحسابات المصرفية في سداد الالتزامات شائعة . ومع ذلك شهد النصف الأول من القرن العشرين نمو الودائع المصرفية وودائع صندوق توفير البريد وموارد شركات التأمين ، وكان الجزء الأكبر من الاستثمار يستمد من مدخرات المنظمين والتجار وملاك الأراضي وأسهم وأصداقائهم ، ثم من إعادة استثمار الأرباح . إذ لم تسهم البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الصناعي متوسط الأجل بنصيب يذكر . ومن هنا كانت قلة تداول أوراق الشركات المساهمة وصعوبة إصدار أسهم للاكتتاب العام . ويستدل على أهمية الأرباح غير الموزعة في صرح التمويل من ارتفاع نسبة احتياطات الشركات المساهمة ومخصصاتها إلى رأس المال ، وتحويل الأرباح إلى الاحتياطات في الشركات الناجحة ينسب تفوق النسب المخصوص عليها في النظام الأساسي ، وتحويل الاحتياطات إلى أسهم مجانية يزداد بها رأس المال من آن لآخر ، أو تستخدم في سداد بعض القيمة غير المدفوعة من الأسهم المكتسب فيها .

وعند ما ألغيت الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ لم تكن هناك ضرائب على الدخل في مصر . وكان نصف إيرادات الحكومة يستمد من الضرائب الجمركية ، واقتصرت الضرائب المباشرة على ضريبة الأرباح وعوائد المبانى . وقد فرضت ضرائب الدخل والأرباح سنة ١٩٣٩ ، وضريبة الأرباح الاستثنائية خلال الحرب . وفي سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ناهز إيرادات الدولة ٢٠٪ من الدخل القوي^(١) حسب التقديرات المعروفة . وكان جمود السياسة المالية يلجئ الحكومة إلى تكوين احتياطي من النقد الأجنبي والأوراق المالية سريعة التداول لمواجهة عجز الميزانية ، زاد من ٢٥ مليون جنيه ١٩٣٩ إلى ٥٧ مليوناً^(٢) سنة ١٩٤٥ نتيجة لفائض الميزانية وعدم تنفيذ المشروعات بسبب صعوبات استيراد الآلات وإهمال الاستثمار الجديد .

بقيت كلمة أخيرة عن تجارة مصر الخارجية قبل الثورة . وقد زادت الصادرات من ٣٤ مليون جنيه قبل الحرب إلى ٦٩ مليون جنيه سنة ١٩٤٦ وإلى ٢٠٣ ملايين

(١) ٢٣ مليون جنيه من ضرائب الدخل والملكية ، و ٣٨ مليون جنيه من الضرائب الجمركية ، و ٣٦ مليون جنيه من مصادر أخرى .

(٢) منه ٣٤ مليون جنيه وودائع مصرفية و ١٢ مليون جنيه أوراق مالية مصرية وأجنبية .

جنيه سنة ١٩٥١ بسبب ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الكورية ، ثم هبطت إلى ١٤٥ مليون جنيه ١٩٥٢ إثر انهيار أسعار المواد الأولية . وزادت الواردات من ٨٣ مليون جنيه إلى ٢٤٢ مليوناً في نفس الفترة ، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وازدياد استيراد الحبوب ، والحاجة لتعويض المخزون من سلع الاستهلاك وقطع الغيار والآلات ووسائل النقل ، فضلاً عن زيادة استيراد الذهب للاكتناز الفردي وغطاء الإصدار . وبرغم استمرار الاعتماد عن القطن كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية فلمس بعد الحرب بدء أهمية صادرات الغزل (عشرة آلاف طن في سنة ١٩٥١ قيمتها ٧ ملايين من الجنيهات) والأرز (ثلثمائة ألف طن قيمتها ١٤ مليون جنيه) . وكان الاقتصاد المصري قبل ١٩٥٢ يتأثر تأثراً كبيراً بتطورات الاقتصاد العالمي لأن صادرات القطن وحده كانت تمثل ٨٠٪ من مجموع الصادرات (ويمثل الباقي الأرز والبصل وقدرًا قليلاً من المصنوعات والفوسفات والمنجنيز) . وهبطت صادرات القطن من ٥٠ مليون جنيه في المتوسط بين ١٩٢٠ و ١٩٢٤ إلى ٤٤ مليوناً بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩ وإلى ٢٠ مليوناً في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٤ دون أن يتغير نمط استخدام الأراضي تغيراً ملحوظاً . وكان لهذه التقلبات العنيفة آثار سيئة على الدخل القوي . وكانت مصر تواجه زيادة حاصيلة الاسترليني في أعقاب الحرب فضلاً عن الأرصدة المتراكمة ، بينما تعاني عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات مع منطقة الدولار وغيره من العملات الصعبة . وكانت التجارة الخارجية في مستهل الثورة مركزة مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وكانت صادرات القطن إلى المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تمثل وحدها ٣٠٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ ^(١) مقابل ٥٥٪ في السنة السابقة للحرب .

(١) بينما اقتصر نصيب الاتحاد السوفيتي على ٢٪ من الواردات و ٥٪ من الصادرات .

الباب الثاني السياسة الاقتصادية للثورة

الفصل الأول

علاج التفاوت في توزيع الثروة

موضوع هذا الباب هو السياسة الاقتصادية لحكومة الثورة ، ومدى توفيقها في تحقيق الأهداف ، والظروف المضادة التي واجهتها . ونبحث على التوالي الإجراءات التي اتخذت لتخفيف الفوارق في توزيع الثروة . ثم نفصل مظاهر التدخل الحكومي في تنظيم الحياة الاقتصادية ، وأخيراً نشرح الخطوات التي اتخذت لتوسيع قاعدة القطاع العام ، والمراحل التي مر بها التخطيط الجزئي والمحاولات المتعثرة لتطبيق التخطيط الشامل . ونود أن نكرر هنا ما قلناه في المقدمة ، من أن هدف هذا الكتاب ليس سرد إنجازات الثورة ، إذ يجد القارئ بغيته من ذلك في الدراسات المستفيضة المدعمة بالجداول الإحصائية التي تلحق ببيان الميزانية العامة ، وأن ما نهدف إليه هو دراسة تحليلية ، تبرز الاتجاهات العامة للاقتصاد المصري منذ الحرب العالمية الثانية ، والدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب الماضي ، للإفادة منها في اجتناب مواقع الزلل في المستقبل .

بدأ صدور التشريعات الاجتماعية وقوانين العمل بعد انتقال مقاليد الحكم إلى أيدي المصريين ، وحدثت الدفعة التعليمية الكبرى ، والتوسع في الخدمات الصحية ، في نطاق ما كانت تسمح به إيرادات الدولة . وقبل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، لم تكن الحكومة تملك التدخل عن طريق التشريع لتعديل توزيع الثروة والدخل . وما إن ألغيت سنة ١٩٣٧ ، حتى فرضت الضرائب التصاعدية على الدخل من العمل والملكية وعلى الميراث ، بمعدلات منخفضة في بادئ الأمر زبدت تباعاً على الشرائح العالية . وفرضت ضرائب الأرباح الاستثنائية خلال الحرب العالمية الثانية ثم الضريبة العامة على الإيراد ، وبذا لم يعد الصرح الضريبي يقتصر على الضرائب الجمركية والعقارية . وقد أضعف من فاعلية التشريعات الجديدة قصور جهاز مصلحة الضرائب لحداثة عهدها وعدم نمو الوعي الضريبي لدى المكلفين ، ولم تتخذ

قبل الثورة أية إجراءات جذرية لإعادة توزيع الأرض وهي المصدر الأول للثروة^(١) برغم مناداة بعض المفكرين ، من أمثال إبراهيم مذكور وسلامة موسى ومریت غالی ومحمد خطاب ، بتطبيق الإصلاح الزراعي .

ولقد سارت الحكومة منذ سنة ١٩٥٢ شوطاً بعيداً في إزالة الفوارق بين الطبقات ، وكان عملها في هذا المجال أمراً لازماً يسبق التنمية ، إذ ثبت أن النكوص عن تحقيق العدالة الاجتماعية في دول أمريكا اللاتينية والباكستان من أهم العقبات التي تعترض سبيل التنمية فيها . ومن ثم يعتبر الإصلاح الزراعي في نظر الكتاب الرأسماليين والاشتراكيين على حد سواء بمثابة حجر الزاوية من السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في الدول الزراعية المكتظة بالسكان . طالما كان فالح الأرض عرضة للاستغلال . وتطبيق الإصلاح الزراعي على أسس علمية يرفع إنتاجية الأرض ويقوى الحافز على العمل والاستثمار . إذ يدرك المزارع أن ثمار عمله تعود إليه لا إلى صاحب الأرض الغائب في المدينة أو إلى الدائن المرابي . وأن ثمار المشروعات العامة تعود إلى مجموعة كبير من الشعب ولا تستأثر بها فئات متميزة منه . ويتطلب تحقيق ذلك ألا يعتبر الإصلاح الزراعي إجراء اجتماعياً فحسب ، بل يجب أن يهدف إلى خدمة الملاك الجدد وتزويدهم بالخبرات والاثمان والآلات وغير ذلك من مزايا الإنتاج الكبير ، مع تجميع الوحدات الصغيرة المتناثرة في وحدات اقتصادية . وسوف نبوب التدخل الحكومي لتحقيق عدالة التوزيع في عهد الثورة تحت البنود الثلاثة الآتية :

أولاً - زيادة الضرائب :

زيدت معدلات ضرائب كسب العمل والقيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وضرائب التركات في فترات متتالية منذ سنة ١٩٥٢ ، إلى مستويات لا تقل ، في الشرائح العالية ، عن المستويات السائدة في أوروبا^(٢) . وزيد سعر

(١) صدر تشريع خلال كساد الثلاثينيات يخفض إيجار الأراضي الزراعية وأقساط الديون العقارية وفوائدها . وقامت الحكومة بمحاولات فاشلة خلال الحرب العالمية الثانية لفرض الحد الأدنى للأجور الزراعي بخمسة قروش يومياً وضعف ذلك للعامل الصناعي .

(٢) تصل ضريبة الدخل في المملكة المتحدة إلى ٩٠٪ على الدخل الذي يجاوز ٥٠٠٠٠ جنيه .

الضريبة العامة تباعاً إلى ٩٥٪ على الدخل الذى يجاوز ٥٠,٠٠٠ جنيه . وفرضت ضرائب تصاعدية جديدة على مجموع التركات قبل تحديد أنصبة الورثة واقتضاء الضريبة عليها وذلك بعد الخمسة آلاف جنيه الأولى . وتدرج سعر هذه الضريبة من ٥٪ على الخمسة آلاف جنيه الثانية إلى ٤٠٪ على ما زاد عن ١٢٠,٠٠٠^(١) جنيه . وقد زادت حصيلة الضرائب « المباشرة » من ٢,٧ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٤٠ إلى ٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، وإلى ٦٥ مليوناً فى مشروع الميزانية لسنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ المالية ، مقابل ٢٢٥ مليون جنيه للضرائب الجمركية^٢ وضرائب الإنتاج فى السنة الأخيرة ؛ وكان المنتظر أن يؤدى ارتفاع مستوى الخبرة الضريبية والوعى العام إلى زيادة نصيب الدولة فى الدخل القومى . ويرجع بعض هذه الزيادة إلى هبوط قيمة النقود ، وإلى إحكام الرقابة وتحصيل المتأخرات على الشركات بعد تأميمها ، فضلاً عن زيادة الدخل القومى التقدي ومعدلات الضرائب . وبعد ١٩٥٢ زادت حصيلة الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على الدخان وضريبة الملاهى التى يقع الجزء الأكبر من عبئها على محدودى الدخل . كما زادت رسوم الاستيراد والإنتاج على الكماليات . وليس من الواضح ما إذا كان الصرح الضريبى سيستمر على وضعه الحالى بعد فترة الانتقال أم سيساير الدول الاشتراكية فى الاعتماد على ضرائب المشتريات فى توجيه الطلب . وضرائب كسب العمل لتخفيف فروق الدخل بين مختلف فئات العاملين . ومهما يكن من شىء فإن الإصلاح الزراعى والتأميم خففاً من أهمية الدور التقليدى للضرائب التصاعدية إذ تم علاج التنازلات البغيض فى التوزيع علاجاً مباشراً .

ثانياً - التوسع فى الخدمات الاجتماعية :

امتدت الخدمات الاجتماعية فى عهد الثورة إلى فئات جديدة من السكان ، فزاد دخلهم الحقيقى مباشرة وبطريق غير مباشر ، أى بزيادة قدرتهم على الكسب ، كما زادت المزايا التى تمنحها التشريعات الاجتماعية القائمة وصدرت تشريعات جديدة .

(١) تبلغ ضريبة التركات فى المملكة المتحدة الثلث إذا كانت التركة لا تتجاوز مائة ألف جنيه ، والثلثين إذا كانت تتجاوز المليون جنيه .

ومن ذلك التوسع في التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة ، وتعميم مجانية التعليم في كافة مراحله مما حقق قدراً كبيراً من المساواة في الفرص ، والتوسع في العلاج الطبي للعاملين وخفض أسعار الأدوية ، وفرض الحد الأدنى للأجور في الصناعة والزراعة عند قدر يفوق المستوى السائد قبلاً ، وزيادة المكافآت والمزايا التبعية للأجور في القطاع العام ، وتحويل العمال الموسميّين إلى عمال دائمين ، وزيادة المعاشات ، واعتمادات خفض تكاليف المعيشة ، وكل ذلك تطبيق لما جاء في الميثاق عن ضرورة نشر الرعاية الصحية باعتبارها « حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن » ، وعن حق كل مواطن في « العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ^(١) » و « في عمل يتناسب مع كفايته واستعداده » في ظل « حد أدنى للأجور يكفله القانون وحد أعلى للدخول تتكفل به الضرائب » .

ومن المزايا التي استحدثت بعد سنة ١٩٦٠ تخصيص ٢٥٪ من الأرباح القابلة للتوزيع — أو رقم جزافي تحدده الجمعية العامة حيث لا تتحقق أية أرباح — للعاملين في شركات القطاع العام والمؤسسات ، بحدا أقصى قدره خمسون جنيهاً للعامل ، وتوزيع منحة سنوية تعادل أجر ١٥ يوماً للعاملين في الحكومة والهيئات العامة ، واقتصر الأمر في التطبيق على توزيع ٤٠٪ فقط من المبالغ المعتمدة للعاملين في الشركات ، وهو ما يعادل التوزيع النقدي ، وتقرر احتجاز القدر المخصص للخدمات المركزية والمحلية ، في حساب محمد لدى البنك المركزي . والأثر الاقتصادي لهذه الإجراءات التي اتخذت خلال فترة قصيرة هو زيادة الدخل النقدي للعاملين في الصناعة والتجارة وتجنّبهم العوز حين المرض والتقاعد والبطالة . وليس من شك في أننا نصبو جميعاً إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة وتطبيق أحدث التشريعات الاجتماعية ، إلا أنه يجب أن تتناسب الزيادة في دخلها الحقيقي مع معدلات زيادة الإنتاج ، وألا يزيد الاستهلاك بحال من الأحوال عن بعض الزيادة في الدخل القومي الحقيقي وإلا ضاعت الآمال في التنمية . وألا تمنح جزافاً بنسب واحدة ، بل تتدرج حسب المجهود والكفاءة والإنجاز . ولا شك في أن زيادة الأجور وما في

(١) ويتعارض ذلك في نظر بعض المفكرين مع قبول آلاف الطلاب في الجامعات دون أن تؤهلهم مواهبهم للاستفادة من التعليم الجامعي أو الصمود له .

في حدود سبعة أمثال الضريبة ، كما أضفى الاستقرار على عقود الإيجار ، فضلاً عن تحديد الحد الأدنى لمدة العقد . وآلت إلى الدولة ملكية أراضي وعقارات من تناولتهم إجراءات الحراسة مع تعويضهم بسندات حكومية بحد أقصى ٣٥٠٠٠ جنيه^(١) ، وتناول التأمين أراضي الأجانب وتم تعويض من غادروا البلاد بمقتضى اتفاقيات مع الحكومات المعنية . ويدخل في عداد الإجراءات التنظيمية الهامة قوانين التأمين المتعاقبة التي حولت أسهم الشركات المساهمة الكبرى إلى سندات بفائدة وأيلولة سندات من فرضت عليهم الحراسة إلى الدولة فيما زاد على التعويض المقرر ، وتعويض من تناولتهم قوانين التأمين بحد أقصى ١٥٠٠٠ جنيه من السندات الحكومية . ومن الإجراءات الأخرى فرض حد أقصى للدخل من بعض المصادر . وتخفيض مرتبات الشرائح العليا في لائحة العاملين بالشركات والمؤسسات العامة . وتخفيض عدد الشركات التي يصرح للفرد أن يكون عضواً في مجاس إدارتها إلى ست شركات ثم إلى شركتين وأخيراً إلى شركة واحدة ، وتحديد الحيازة الزراعية بالإيجار ، وعدم جواز الوكالة في إدارة الأراضي الزراعية فيما يزيد على ٥٠ فداناً وفرض حد أقصى (٥٠٠٠ جنيه) للمرتبات وما في حكمها في الشركات المساهمة وتخفيض بدل التمثيل وإلغاء الإعفاء من ضريبة التركات الذي كان يتمتع به حملة القرض الوطني ، وتخفيض إيجار المساكن المستجدة بعد سنة ١٩٤٤ بنسب تراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة فضلاً عن انتقال ملكية العمارات المملوكة لمن تناولتهم الحراسة إلى شركات التأمين .

وبعد هذه التشريعات أصبح القطاع الفردى المنظم محدود النطاق ، ولا يتصور أن يدر أرباحاً طائلة عن المشتغلين به أو على حملة القيم المنقولة تنتقص من الفائض القوى القابل للاستثمار المنتج . كما أصبح الإثراء من استغلال الأراضي ، في حدود الملكية القصوى ، أمراً مستحيلاً . وأدى تقلص ثروة كبار الملاك وأرباب الأعمال في القطاع الخاص المنظم إلى تضائل دخل أصحاب المهن الحرة . وقد أدت هذه التشريعات جميعاً إلى خفض الفوارق الشاسعة في توزيع الثروة والدخل التي

(١) رفضت الدولة منح حملة سندات الإصلاح الزراعى حق الاقتراض بضمائها واستثمار حصيلة القروض في الشركات المختلطة على غرار ما حدث في اليابان في أواخر القرن الماضى .

كانت سبة عار في جبين مصر^(١) . وليس من شك في تحسن المركز النسبي لعمال للصناعة إثر التوسع في التصنيع وازدياد دخل ملاك الأراضي الجدد والمستأجرين . ومن جهة أخرى ليس من شك في اختفاء معظم الثروات العقارية الضخمة وتلك الممثلة في أوراق مالية وتخفيض دخل أصحاب السندات بمقدار الفرق بين الأرباح التي كانوا يحصلون عليها قبلاً وبين سعر الفائدة المتخفيض على الحد الأقصى للملكية ، فضلاً عن إحكام جباية الضرائب . ولم تصب التشريعات المدخرات التي اتخذت شكل مقتنيات فنية أو مجوهرات والتي كانت تتمثل في ودائع أو سندات حكومية أو بوالص تأمين خلا من وضعوا تحت الحراسة ، وأصابته التشريعات وما تلاها من هبوط أسعار الأوراق المالية كبار المساهمين وصغارهم على حد سواء وخاصة من تحولوا منذ الحرب الأولى إلى الاستثمار في القيم المقولة ، ولو أنه اتخذت بعد ذلك عدة إجراءات للتخفيف من وقع تلك التشريعات على محدودى الدخل ، وعلى المدنيين بضمان أوراق مالية . ولقد كان من المستطاع تجنب بعض المفارقات التي حدثت لو فرضت ضريبة رأسمالية غير متكررة على كافة أنواع الثروة حسبما اقترح في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، ولو أنه تعرض مثل هذه الضريبة صعوبات إدارية بالغة .

ولم تؤد هذه الإجراءات جميعاً برغم شمولها إلى القضاء على الفقر ، ولم يكن يتصور أن يتحقق ذلك في فترة وجيزة . فلا يزال الحد الأدنى للأجور في شركات القطاع العام ٧٢ جنيهًا سنوياً رغم انخفاض القيمة الحقيقية للنقود إلى ثلث ما كانت عليه قبل الحرب . ولا يزال الحد الأدنى المستهدف للأجور اليومية في الزراعة ١٨ قرشاً والحد الأدنى للأجر الشامل لعمال الصناعة البالغين ٢٥ قرشاً . وبرغم تحسن الأحوال المعيشية لعمال الصناعة وصغار ملاك الأراضي لم يطرأ على الإسكان الشعبي والريفي تحسن يذكر . وليس من شك في أن زيادة الاستثمار مع خفض الفوارق بين الطبقات كانت تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الكثرة بدرجة أكبر أولاً الزيادة غير المسبوقة في السكان وضغطهم على موائد الثروة المحدودة . فقد زاد سكان مصر

(١) لانتزيد المساحة المملوكة لأفراد تزيد ملكيتهم على ١٠٠ فدان (١٩٦٢) عن ٦٪ من الرقعة الزراعية .

خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٥ بنحو ثمانية ملايين نسمة ، أى بمقدار الثلث تقريباً . وتظهرنا الإحصاءات على تطور دخل الأسرة الريفية في السنوات الأخيرة . ففي منتصف سنة ١٩٦٥ مثلاً كان يعيش خارج المناطق الحضرية ٢٢ مليون نسمة (نحو ٤ ملايين أسرة) بينما قدر الدخل المتولد من الزراعة بنحو ٤٢٠ مليون جنيه ، أى بمتوسط مائة جنيه للأسرة تقريباً . ونظراً لتفاوت الملكية الزراعية ، مع غلبة الملكيات التى تقل عن فدان ، والعمال الزراعيين الذين لم تتم لهم فرصة امتلاك ، يمكن القول بأن نصف أسر الريف تقريباً يعيش على دخل سنوى يتراوح حول ٧٥ جنيهاً^(١) ، وهو دخل لا يزيد كثيراً عن دخل العامل الزراعى الذى يعمل معظم الوقت . نخلص من ذلك إلى أن أثر الإصلاح الزراعى في التوزيع لم يكن بالقدر المتوقع ، نظراً لقلة الأراضى الموزعة والمستصلحة ، وازدياد سكان الريف ولتحول معامل التبادل الخارجى لغير صالح مصر خلال السنوات العشر الأخيرة . فقد هبطت أسعار القطن مقومة بالدولار في أوائل سنة ١٩٦٢ إلى نحو ٦٠ / مما كانت عليه عند قيام الثورة ، وصاحب ذلك ارتفاع أسعار الواردات من الآلات والمعدات والمصنوعات . أضف إلى ذلك ازدياد الإنفاق على التسليح والصناعات الحربية لمواجهة خطر إسرائيل وحلفائها . وقد ذكر رئيس الجمهورية مؤخراً أن هذا الإنفاق يبلغ مائتى مليون جنيه سنوياً ، أو ما يناهز ثلثى الاستثمار السنوى المقدار في الخطة الأولى .

بقيت كلمة أخيرة عن النتائج الاقتصادية المترتبة على التشريعات الجديدة وأهمها زيادة نصيب الحكومة في حقوق التملك والقضاء على حق الأفراد في ارتياد مصادر الإنتاج ، وتحول الجزء الأكبر من دخل كبار ملاك الأراضى إلى صغارهم وإلى المستأجرين دون أن تشترك الحكومة في ذلك بنصيب . ويترب على كل أولئك أن تقل قدرة الأفراد على الإدخار بانتفاء الدخول الكبيرة التى يزيد الميل الحدى للإدخار لدى أصحابها ، مع زيادة دخل صغار الناس ممن يرتفع لديهم الميل الحدى للاستهلاك ، والنتيجة المنطقية لذلك هى ضرورة زيادة الإدخار الجماعى والإدخار الحكومى وخاصة في قطاع الأعمال المنظم . ولا شك أن التخفيضات

(١) تصل هذه النسبة في الهند إلى ٨٠ ٪ من عدد الأسر .

المتعاقبة في أجور المساكن وإحكام تنفيذها ، ورفع سطوة الملاك عن المستأجرين ،
والشعور السائد الذي خلقته الدعاية ضد ملكية الثروة العقارية ، كل ذلك يضعف
الحوافز على الاستثمار في المباني الحديدية وفي صيانة المباني القائمة ، وينقل إلى عاتق
السلطات المركزية والحماية عبء الإسكان في المدن والريف وتعويض الاستهلاك .
وعلى الرغم من منطلق الحوادث تواصل أجهزة الإعلام والدعاية جهودها لزيادة
الادخار الفردي ، وترفع الحكومة أسعار الفائدة السوقية بلحذب المدخرات ، بينما
انعقد الرأي بين الاقتصاديين منذ كينز على أن حجم الإدخار يتفعل بالأحداث
الاقتصادية ألا وهي تغير الدخل والإنفاق والعمالة والاستثمار ، ولا يتأثر تأثيراً ملحوظاً
في الأجل القصير بتغير سعر الفائدة السوقية . والدليل على ذلك أن ودائع صناديق
توفير البريد لم تزد زيادة محسوسة برغم رفع أسعار الفائدة منذ الحرب الأخيرة من
١٪ إلى ٣٪ . وقد أدى رفع فائدة الودائع الثابتة لدى البنوك إلى تحول جانب كبير من
الحسابات الجارية الكبيرة وجعلها لشركات القطاع العام إلى ودائع لأجل دون زيادة
تذكر في المدخرات الحديدية . ولا مانع من الدعاية طالما يدرك المسئولون مدى
جدواها وضرورة الاعتماد على الإدخار الجماعي وادخار القطاع العام والحكومة لتمويل
التنمية فضلاً عن ضرورة حصول الدولة على بعض الفائض الاقتصادي في
الريف ^(١) .

(١) تحصل الحكومة على ٢٥٪ من القيمة التقديرية للأراضي الموزعة على المنتفعين من الإصلاح
الزراعي .

الفصل الثاني

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

كان التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية على مر العصور أوسع نطاقاً في مصر منه في الدول المماثلة لها في مراحل النمو . وذلك أمر طبيعي في بلاد تعتمد على الري ، حيث تتطلب الزراعة تعاوناً وثيقاً بين الأفراد وتدخل من الحكام ، يعكس الحال في البلاد التي تعتمد على الأمطار . وبعد قرون من الإهمال الشامل لموارد الثروة خلال الحكم العثماني تولت الحكومة ، وحفنة من رجال الأعمال الأجانب خلال القرن التاسع عشر عبء « التجديد في الاقتصاد المصري » ، في مرحلة الإعداد للتنمية التي وصفها الدكتور حسين خلاف بإسهاب وتعمق في دراسته الرائدة^(١) . وبدأ التدخل الكبير على عهد محمد علي . ثم قامت الحكومات المتعاقبة بإنشاء مشروعات الري والصرف والمواصلات إلى جانب التوسع في وظائفها التقليدية . وأخذ تناقص التدخل الحكومي في مصر كثيراً بعد سنة ١٨٧٥ عما كان عليه في النصف الأول من القرن ، وترك للقطاع الخاص الأجنبي تزويد المدن بالمنافع العامة ووسائل النقل ، كما تولت الشركات الأجنبية التجارة الخارجية والصناعات الزراعية واستصلاح الأرض وعمليات الائتمان التجاري والعقارى والتأمين .

وإزداد تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى . إذ ساعدت الصناعة الناشئة بالحماية الجمركية بعد سنة ١٩٣١^(٢) مما خفض بعض مخاطر الاستثمار ، وتدخلت بحذر لتفضيل المصنوعات المصرية في المناقصات الحكومية والشراء المباشر . ولحماية الطبقات العامة الضعيفة كالنساء والأطفال ، ولتحسين ظروف الوقاية من الإصابات والأمراض في المصانع والمناجم ، إلا أن تلك التشريعات لم تحقق أهدافها نظراً لضعف النقابات وعظم نفوذ أرباب الأعمال

(١) التجديد في الاقتصاد المصري الحديث : مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

(٢) في سنة ١٩٥٠ خفضت الرسوم القيسية على المراحل والفلايات والمولدات والمواد الأولية إلى

النصف .

وعدم الرضا عن عقابهم وكثرة حالات الإفلاس والتوقف عن الدفع في المنشآت الصغيرة العائلية فضلاً عن ضعف أجهزة الرقابة والتفتيش . وبالمثل قامت الدولة باستكمال الثغرات في التشريع المدني والتجاري وفي أجهزة الائتمان ، مع تزويد تلك الأجهزة بالأموال بالاشتراك مع رأس المال الخاص . واهتمت الحكومة بدراسة مشاكل الصناعة والتعليم الفني . وبيافاد البعثات الإنتاجية إلى الخارج . وكان المبعوثون هم المعين الذى غذى شركات القطاع العام بالمديرين والخبراء . وعلى أثر التوسع الصناعى : اختص أحد وكلاء وزارة التجارة بالإشراف على مصلحة الصناعة التى حولت بعد ذلك إلى وزارة مستقلة . ومع ذلك لم يحدث انطلاق صناعى يذكر بعد الحرب العالمية الثانية ولم يزد عدد المصانع التى تشغل خمسة عمال أو أكثر ، وهى مقياس التصنيع الحقيقى ، عن ١٠٠٠٠ مصنع سنة ١٩٥٢ يشغل بها زهاء ٣٥٠٠٠٠ عامل ، وهو رقم ضئيل نسبياً إلى احتياجات البلاد .

وأنشأت الحكومة في فترة ما بين الحربين عدداً من المزارع النموذجية ، وأشرفت على البحوث العلمية لتحسين المحاصيل واستنباط أنواع جديدة ، وتعميمها . ودرجت منذ الثلاثينيات على تحديد الحيازة التى تزرع بمختلف المحاصيل ، بقصد تحقيق توازن أفضل بين الطلب على القطن والعرض منه ، واتأمين حاجة البلاد من الحبوب ، وتطورت تلك السياسة إلى تقييد المساحة المزروعة قطناً والتدخل المباشر للشراء في بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة بقصد رفع سعر التصدير وحماية المنتجين برغم أن التجارب أثبتت عدم جدوى ذلك في الأمد الطويل . وكان إنشاء بنك التسليف الزراعى ذا أثر فعال في تخفيض أسعار الفائدة في الريف . وتباعاً زاد إشرافه على توزيع البذور والسماذ والمبيدات الحشرية . وفي فترة ما بين الحربين تم بناء جبل الأولياء وإعادة بناء القناطر الخيرية ومحطات الصرف الكبرى في الدلتا .

وكان من مظاهر تدخل الحكومة في التجارة تنظيم أسواق القطن ومراقبة مايعتورها من اضطراب خلال فترات الكساد والحروب ، ومن انحراف عند اشتداد وطأة المضاربة ، وكانت الحكومة تضطر أحياناً إلى وقف التعامل في البورصات وفرض حدود دنيا أو قصوى للأسعار . وفي مستهل الحرب العالمية الثانية عطلت

بورصة العقود وظلت معطلة حتى سنة ١٩٤٨ ، حين أعيد فتحها لفترة وجيزة . وعطلت مرة أخرى سنة ١٩٥٢ حين تدخلت الحكومة لشراء المحصول مباشرة . وفي سنة ١٩٥٥ أعيد فتح البورصة بعد سد ما كان في تشريعها من ثغرات ، وعطلت بورصة العقود نهائياً سنة ١٩٦١ عند ماتين عدم جدوى استمرارها في ضوء الظروف المتغيرة ، وخاصة مع تعذر إجراء عمليات المراجعة (الاربتراج) مع البورصات الأجنبية ودخول الهيئات الحكومية الكبيرة وخاصة في دول الكتلة الشرقية . وبعد زهاء قرن من حرية التجارة انتقلت عملية تمويل القطن وتسويقه إلى القطاع العام وعطلت بورصة البضاعة الحاضرة سنة ١٩٦٢ . وبالمثل شهدت بورصات الأوراق درجات متفاوتة من التدخل الحكومي لتحديد التقلبات ، مع فرض حدود دنيا أو قصوى للأسعار .

واتسع نطاق التدخل الحكومي منذ الحرب العالمية الثانية ، وفرضت الرقابة على النقد وامتدت تباعاً إلى العمليات الجارية والرأسمالية على حد سواء ، واستتبع ذلك تحديد العملات الأجنبية التي تقبل سداداً لأثمان الصادرات والخدمات ، وتعديل قائمة العملات المقبولة بين حين وآخر تبعاً لما يعتور عملات المناطق النقدية من تحسن أو تدهور . وقبيل الثورة أدخل نظام تعدد أسعار الصرف . وكانت الحكومة تغير العلاوة المحددة فوق سعر التعادل الرسمي بقصد تشجيع بعض الصادرات ، وتقييد الاستيراد بوجه عام ، أو الاستيراد من مناطق نقدية لا تتوافر عملاتها للبلاد بالقدر الكافي . وأحياناً كانت الحكومة تقيد تصدير بعض الحاصلات الزراعية والمصنوعات خشية أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية إلى حرمان السوق المحلية منها ، وعمدت الحكومة عند تراكم المخزون إلى مقايضة القطن بالحبوب والسماد ، ومن ذلك الصفقة التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٢ لمقايضة ٢٨٠٠٠ طن من القطن مقابل ٢٦٦٠٠٠ طن من القمح و ١٩٠٠ طن من الذرة ، كما كانت تعقد مزادات لبيع الأقطان « بالعملات الصعبة » بأسعار تقل عن الأسعار السائدة بالجنيه المصري .

وحاولت الحكومات المتعاقبة دون جدوى الحد من ارتفاع نفقات المعيشة إبان الحروب وفي أعقابها ، نظراً لتضخم وسائل الدفع إلى درجة لا يجدي معها تقييد

الاستهلاك . وكان نظام البطاقات معيباً يحدد نصيب الفرد من السلع الضرورية تبعاً لحظة من الثراء والنفوذ . وصدرت قوانين لتحديد أرباح المنتجين والمستوردين^(١) وتسعير السلع جبرياً ، إلا أن نجاحها كان محدوداً بسبب ضعف أجهزة الرقابة وتباين أنماط الاستهلاك . ومع ذلك أصابت الحكومة بعض النجاح في تثبيت أسعار عدد من سلع الاستهلاك الشعبي ، وذلك بإلغاء الضرائب على الواردات منها وباستخدام الأرباح المستمدة من عمليات التصدير الحكومية في استيراد الحبوب وبيعها بالأسعار العالمية . كما قبلت شركات البترول رفع أسعار البنزين واستخدام الدخل الإضافي في تخفيض أسعار الكيوسين ، وهو الوقود الشعبي ، حتى لا تتأثر بتخفيض قيمة العملة بعد سنة ١٩٤٩ . ويرجع منشأ اعتمادات خفض تكاليف المعيشة إلى الحرب العالمية الثانية عند ما ارتفعت أسعار الحملة بنسب متزايدة وصلت إلى ٢٧٪ في ذروة التضخم سنة ١٩٤٣ . وزادت تلك الاعتمادات من مليوني جنيه سنة ١٩٤٥ إلى ١٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ وإلى ٥٠ مليوناً في الوقت الحاضر ، وهي تمثل عبئاً كبيراً على الميزانية لصالح سكان المدن بغض النظر عن مدى المقدرة على الدفع .

وثمة مظاهر أخرى للتدخل منذ انتقال مقاليد الحكم إلى المصريين ، منها فرض الرقابة على البنوك عن طريق البنك الأهلي بعد تمصيره ودعم سيطرة الدولة عليه برغم أنها لم تحاول اتباع سياسة نقدية إيجابية ، والإشراف على شركات التأمين عن طريق مصلحة التأمين ، وشجعت الحكومات المتعاقبة زيادة نسبة رأس المال المصري في الشركات ، وساعد على ذلك استخدام الأرصدة الاسترلينية بعد الحربين العالميتين في شراء بعض ما كان متداولاً من الأوراق المصرية في البورصات الخارجية ، ومن أمثلة ذلك زيادة نسبة رأس المال المصري في البنك الأهلي من ٤٠٪ سنة ١٩٥٦ إلى ٨٠٪ سنة ١٩٦٠ ، وزيادتها في البنوك العقارية وشركات المنافع العامة والشركات التجارية والصناعية الكبرى زيادة ملحوظة^(٢) . وشجعت الحكومة بنك مصر ، رائد

(١) على أساس نسبة مئوية من ثمن التكلفة (سيف) توزع بين المستورد وتاجر الحملة وتاجر التجهيز .

(٢) قدر كروتشلي أنه بين ١٩٠٢ و ١٩٣٤ زادت نسبة سندات القروض العامة المملوكة في مصر من ١٠٪ إلى ٦٠٪ ونسبة أسهم الشركات المساهمة من ٢٢٪ إلى ٤٦٪ ونسبة سندات الشركات من ٩٪ إلى ٥٨٪ .

الرأسمالية الوطنية عند إنشائه ، وعند ما اعترضت سبيله بعض الصعاب الطارئة سنة ١٩٣٩ . واستمر التمسير في الشركات المساهمة بصدور تشريع ينص على أن يكون ٧٥٪ من الموظفين و ٩٠٪ من العمال من المصريين ، على أن يتقاضوا ٦٥٪ على الأقل من مجموع المرتبات و ٨٠٪ من مجموع الأجور . واستمر التدخل على نطاق متزايد في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ، وكان هدفه في بادئ الأمر علاج الركود وإصلاح ميزان المدفوعات وسد العجز الكبير في الميزانية الذي واجه حكومة الثورة . وقامت الحكومة بشراء القطن وتمويله وتحديد الأسعار بقصد التوفيق بين صوالح المنتجين واعتبارات التصدير . وكان السعر المحلي يزيد في سنوات الكساد على السعر العالمي ، بينما استهدف التدخل في سنوات الرواج حصول الخزانة على إيراد يعوض خسائر الدعم ، عن طريق فرض ضرائب الصادرات عند ارتفاع دخول المنتجين ارتفاعاً مفاجئاً بسبب ازدياد الطلب العالمي أو تخفيض العملة . وواصلت وزارة الزراعة جهودها ، بمعاونة المجلس الدائم لتنمية الإنتاج ، لتحسين المحصولات ، وقامت بتجربة رائدة في محافظة المنيا لمنع تدهور القطن الأشمرنى ، ونجحت في نشر زراعة القطن المنوفى ذى الغلة الوفيرة على حساب الكرنك الذى تدهور نوعه وتناقص إنتاجه حتى اختفى تماماً سنة ١٩٦٤ . وتضاعفت جهود الحكومة لدعم بنك التسليف الزراعى . وإنشاء التعاونيات ودعمها « كمنظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها » ، ولو أن الطريق إلى هذا الهدف السامى ملئ بالصعوبات ، إذ يتوقف نجاح التعاون على ارتفاع مستوى الوعى ، وعلى بذل جهود مضمينة من قبل المشرفين عليه . ويتصل بذلك أيضاً على حد قول الميثاق « خفض الحلقة التى لا داعى لها من الوسطاء » . و بعد تعميم التسويق التعاونى اختفى تجار الداخل الذين طالما أوقعوا الاضطراب في سوق القطن دون أن يؤدوا وظيفة اقتصادية ذات بال .

وقد حدث تغير كبير في ملكية الأرض وحيازتها إثر صدور قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ . ولا داعى هنا للإسهاب في وصف تطوراته وتعديلاته المتعاقبة ، فقد وفاها المهندس سيد مرعى حقها من البحث ^(١) ، كما أشرنا إليها

(١) في كتابه « الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان في مصر » .

بإيجاز في الفصل الماضي ، ولا توجد في الوقت الحاضر أية قيود على اقتناء الأراضي في حدود المائة فدان المصرح بها للأسرة ، ولو أن الميثاق يشير إلى أن حكمة المشرع تقضي « ببيع الأراضي الزائدة عن هذا الحد بضمن نقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو للغير » وقد قل الإقبال على اقتناء الأراضي كثيراً نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى الطبقة التي كانت تعتبر ملكية الأرض أحسن أنواع الاستثمار فضلاً عن كونها دليل الجاه والعزة ، وللاعتقاد السائد بأن حكومة الثورة لا تنظر بعين الرضا إلى تملك الأرض لغير من يفلحها .

وقد تحقق القضاء على الإقطاع كسلطة سياسية وكقوة موجهة ، وهو الهدف الذي حظي بأولوية عالية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعهد الجديد ، وتؤكد ذلك بعد استبعاد ملاك الأراضي الذين تناولتهم إجراءات الحراسة من الريف واقترنت هذه التطورات بزيادة الملكيات الصغيرة وزيادة كبيرة لأن « التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بنأيم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة وإنما هو يؤمن بالملكية الفردية في حدود لا تسمح بالإقطاع وبشرط الاستفادة من نتائج التقدم العلمي للزراعة واستخدام أحدث الآلات والوسائل العلمية مع إنشاء نقابات للعمال الزراعيين » ^(١) .

وبالمثل استمر التدخل الحكومي في مجال الاستثمار خلال المرحلة الأولى من التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، وهي مرحلة التعاون مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الفردي . وكان من الإجراءات الأولى في هذا الصدد إنشاء مجلس الإنتاج « اتجميع المدخرات وتحريكها في اتجاه التنمية » ، وتعديل قانون الشركات المساهمة بقصد إزالة العقبات التي تعترض إنشاء الشركات وزيادة رأسمالها ، وأعد لهذا الغرض نموذج موحد لعقد التأسيس والنظام الأساسي ، وكان من أهداف التشريع أيضاً تشجيع استثمار المصريين في الشركات المساهمة وتخفيض قيمة السهم إلى جنيهين ومنع تلاعب المؤسسين ^(٢) . واقترنت ذلك بصدور قوانين دعم رأس المال

(١) الميثاق ، وقد قدم الرئيس جمال عبد الناصر الميثاق إلى مؤتمر القوى الشعبية لإقراره ١٩٦٢ .

(٢) وخاصة باصدار الأسهم العينية وحصص التأسيس .

الأجنبي^(١) وتشجيع الاستثمار الفردي الجديد في قطاعات حيوية محددة مثل الصناعة والتعدين والفنادق واستصلاح الأراضي عن طريق إعفاءات ضريبية سخية لعدة سنوات على ما يعاد استثماره من الأرباح المحتجزة للشركات . وشجعت الحكومة بعد حرب القنال تحويل البنوك الأجنبية إلى بنوك مصرية ، وإدماج البعض في البنوك المصرية القائمة . وحدثت محاولة جديدة لزيادة فاعلية البنك الصناعي إلا أنها باءت بالفشل ، كما اشتركت الحكومة مع الأفراد والشركات المساهمة الكبرى في إنشاء شركات خصص للاكتتاب فيها بعض حصيلة قروض الإنتاج الأولى ، واكتتبت فيها أيضاً الهيئات العامة ذات الفائض مثل وزارة الأوقاف وصناديق التأمين والمعاشات وصندوق توفير البريد وهيئة القناة . وقد انتقل الإشراف على هذه الشركات بعد ذلك إلى المؤسسة الاقتصادية ، ثم إلى المؤسسات العامة النوعية .

وكانت الحكومة تحت الأفراد في أوئل الثورة على الاستثمار في الشركات المختلطة الجديدة ، وعلى تمصير الشركات الأجنبية واقتناء الأوراق المالية بوجه عام . وعمدت في سبيل ذلك إلى التدخل عن طريق البنوك التجارية وهيئات الاستثمار والادخار لدعم البورصة ومنع التقلبات العنيفة في الأسعار . غير أن هذا الاتجاه تغير تماماً على أثر التأميمات المتعاقبة التي كانت بداية المرحلة الثانية من سياسة الحكومة لإزاء الاستثمار الخاص ، وتلا ذلك انخفاض أسعار الأوراق المالية وتعذر تداولها بعد سنة ١٩٦٠ وأصاب الخسائر الرأسمالية كبار المساهمين وصغارهم ، سواء في الشركات العتيدة أو في الشركات المختلطة الجديدة ، مما أضعف الخوافز على الاستثمار في الأوراق المالية ، وأثار الشكوك حول نوايا الحكومة ، وخاصة بعد تخفيض فائدة سندات الإصلاح الزراعي من ٣٪ إلى ١ ¼٪ وإلغاء الإعفاء من ضريبة التركات الذي كان يتمتع به حملة سندات القرض الوطني ، وعدم وفاء الحكومة بالتزامها في ضمان أرباح بعض الشركات في الموعيد المقررة .

واتخذت الدولة بعد الثورة إجراءات لتشجيع الصناعة وحمايتها ، فذكر منها زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات بين سنتي ١٩٥٢، ١٩٥٤ إلى ١٠٠٪ ،

(١) أثنى هذا القانون ١٩٦٢ .

وعلى الأصناف التي يكفي الإنتاج المحلي منها مطالب الاستهلاك بين ٢٠ و ٥٠ ٪ ، وتكرر حظر استيراد بعض المصنوعات بناتماً ، وتقييد استيراد البعض الآخر لإتاحة الفرصة لتسويق إنتاج المصانع الجديدة ، وعلاج عجز ميزان المدفوعات . ومن جهة أخرى خفضت رسوم الوارد على المواد الأولية والسلع الوسيطة والآلات . وأعفيت الصادرات الصناعية من رسم الإنتاج ، مع التوسع في منح الدروباك وفي تطبيق نظام السماح المؤقت . وكان من عوامل تشجيع الصناعة الناشئة أيضاً تعديل المواصفات الحكومية البالية لتشمل المنتجات المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط العسيرة التي وضعت أصلاً لصالح الدول الأجنبية ، وأخيراً اقترن التشجيع بإنشاء صناديق لدعم صناعات القطن^(١) والحرير الصناعي والأسمت وتشجيع تصديرها ؛ وهو تمول من حصيلة رسم الإنتاج أو رسم الدعم الذي يمثل نسبة مئوية من ثمن المواد الأولية أو من المهاييا والأجور .

وكان التدخل الحكومي في السنوات الأولى للثورة يتخذ أحياناً شكلاً مباشراً ، ومن ذلك توزيع بعض السلع النادرة مثل الأسمت وحديد المباني عن طريق التراخيص حسب أولويات محددة بدلاً من رفع أسعارها ، وهو الوسيلة التقليدية لتحقيق توازن الطلب والعرض . ومن ذلك أيضاً بيع العملات الأجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي المخفض ، وحظر تصدير بذرة القطن والقطن الأشموني وبعض المواد الأولية إلا بعد الوفاء بحاجة الصناعة المحلية ، وتكليف المهندسين بالعمل في قطاعات محددة بأجر يقل عن أجر التوازن ، وتجرى إنشاء مصانع جديدة إذا كانت الوحدات القائمة كافية . وصدر في سنة ١٩٥٤ قانون يحظر استيراد العدد والآلات المستعملة لبعض الصناعات إلا بموافقة وزارة التجارة والصناعة ، ورغم ما في ذلك من فائدة للدول النامية لتستفيد من سعي الدول الصناعية العظمى للتخلص من آلات حسنة الأداء تحتاج إلى قدر كبير من العمل ، وهو عنصر الإنتاج الأكثر ندرة في تلك البلاد . وفي سنة ١٩٥٨ حول وزير الصناعة حق الإشراف على التنمية

(١) من أغراض الصندوق دفع فروق تصدير عن الغزل والمنسوجات لتعويض المصانع عن الفرق في ثمن القطن المصري المستخدم في إنتاج الغزل السميكة بالنسبة للأقطان الرخيصة التي تدخل في إنتاج الغزل المنافس ، كما يدفع إعانة تشجيعية عن صادرات الغزل الرفيع .

الصناعية ، وترخيص المنشآت الجديدة ، وإقرار التوسع فيها أو تغيير غرضها . كما حظر على المنشآت الصناعية في « الصناعات الأساسية أو الاحتكارية » وقف إنتاجها إلا بإذن وزير الصناعة ، وبهذا تحققت السيطرة الكاملة للدولة على الاستثمار الصناعي الجديد . . وفي هذه الفترة استكملت تشريعات العمل والعمال بفرض الحد الأدنى للأجور الصناعية وتحديد ساعات العمل (٤٢ ساعة) ، والفترة القصوى للتدريب ، وتقييد الفصل التعسفي الذي أثار ثائرة المنظمين دون مبرر ، ومنح العمال الزراعيين حق تكوين النقابات ، وإشراك العمال في الإدارة والتوسع في تطبيق الخدمة الطبية وأنظمة التأمين والمعاشات ومكافآت ترك الخدمة في القطاع العام ، فضلاً عن تحسين جهاز مصلحة العمل وزيادة فعاليته .

وليس في كل ذلك من جديد . فقد ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حتى في الدول الرأسمالية فوق تدخلها للأغراض التقليدية المستقرة وهي علاج سوء توزيع الدخل وتأمين سلامة وحماية الفئات الضعيفة من الاستغلال . ويرجع ازدياد التدخل الحكومي بعد الحرب العالمية الأولى لعدة أسباب أهمها : اتجاه الشركات ذات الطابع الاحتكاري إلى الاندماج وتكوين الشركات القابضة وعقد اتفاقات الكارتل لتحديد الأسعار ومناطق النفوذ وتفاقم البطالة والمضاربة وإفلاس آلاف البنوك والشركات إبان الكساد العظيم وتدهور أسعار المحاصيل ، والخوف من أن يؤدي هبوط الدخل الزراعي إلى تفاقم البطالة في الصناعة وإلى حلقة مفرغة من الانكماش . واستخدمت الدول الرأسمالية في علاج الكساد الأساحة النقدية التقليدية وهي خفض سعر الخصم وأسعار الفائدة السوقية ، والتدخل في سوق الأوراق المالية شراء لزيادة سيولة البنوك إلى جانب الأساحة المالية مثل خفض أسعار الضرائب . واستحدثت إبان كساد الثلاثينات سياسة الإنفاق التعويضي بإحداث عجز في الميزانية . وينادي بعض رجال الاقتصاد الغربي من غير الاشتراكيين بتأميم الصناعات الكبيرة والمنشآت المالية التي تطورت إلى مؤسسات محتكرة يخشى معها احتدام التعارض بين الصالح الخاص والصالح العام ، مع تعذر الرقابة الإدارية والتشريعية عليها ، ويعتبرون هذا التطور أمراً لا مئناص منه لمواجهة الاحتكار .

الفصل الثالث

توسيع قاعدة القطاع العام وتطور التخطيط

نواصل دراسة السياسة الاقتصادية للثورة ونشرح في هذا الفصل مدى توسع القطاع العام . ويرجع بدء التدخل المباشر إلى فرض الحراسة على شركة سكة حديد الدلتا الفسيقة سنة ١٩٥٤ . وإخضاع شركات المرافق العامة لرقابة ديوان المحاسبة . وفي سنة ١٩٥٦ تقرر تأميم شركتي السكر والتقطير بعد تعذر تسوية المشاكل المتعلقة بينهما وبين الحكومة ، وأُمدت شركة قناة السويس في يولية من نفس العام . وعلى أثر العدوان الثلاثي فرضت الحراسة على المؤسسات البريطانية والفرنسية وأملاك رعايا الدولتين ، وكانت تؤلف نسبة كبيرة من رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر . واستقر الرأي على تأميم النصيب الفرنسي والبريطاني في الشركات المساهمة الهامة ، وبدأ بعد ذلك « تمصير » البنوك وشركات التأمين الأجنبية التي لم يتناولها التأمين ، وصدر تمهيداً لذلك تشريع يقضي بتحويل أسهم الشركات المساهمة جميعاً إلى أسهم اسمية . وكان التأمين مقصوراً . حتى سنة ١٩٦٠ على المصالح الأجنبية وبعض معاقل الاحتكار الكبرى التي اتسمت تصرفاتها في نظر الحكومة « بالانحراف أو الاستغلال » .

وبعد سنة ١٩٦٠ تتابع صدور تشريعات التأمين التي أدت في النهاية إلى انتقال ملكية قطاعات الإنتاج الهامة إلى الدولة ، وتعويض أصحابها بسندات اسمية قابلة للتداول ، تحمل فائدة خاضعة لضرائب تراوح بين ٤٪ و ٥٪ . وكان تقدير قيمة المنشآت المؤممة يتم عن طريق تقويم الأصول والخصوم بواسطة لجان حكومية ، أو على أساس أسعار لإقفال البورصة في تاريخ سابق على التأمين . وأحياناً كانت تنتقل إلى القطاع العام ملكية الأصول وما يعادلها من الخصوم ، بحيث لا يلتزم بما زاد على ذلك من الديون . وفي سنة ١٩٦٠ أمم البنك الأهلي وبنك مصر . ونظراً لضخامة محفظة بنك مصر أتاح التأمين للحكومة الإشراف على جانب هام من قطاع الصناعة

الكبيرة . وتلا ذلك تأمين تجارة الأدوية وصناعاتها وشركات كبس القطن ، ثم صدرت القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ لتأمين البنوك وشركات التأمين تأميناً كاملاً ، وتأمين بعض الشركات الكبرى تأميناً نصفياً ، وتحديد عشرة آلاف جنيه كحد أقصى للملكية أى فرد في مجموعة محددة من الشركات . وخلال سنة ١٩٦٢ تقرر تطبيق القانون ١١٧ الخاص بالتأمين الشامل على بيوت تصدير القطن وشركات الخليج والنقل البحرى والمقاولات والتجارة الخارجية والغزل والنسيج وغيرها من الشركات التى أخضعت قبلاً للقوانين ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ . وتقرر إنهاء عقود المناجم والمحاجر التى يستغلها الأفراد وشركات القطاع الخاص ، وإسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والبرام الأجنبية ، كما تقرر تأمين شركة شل للبترول دون شركات التوزيع الأجنبية الأخرى . وبعد ذلك حولت أسهم الجمعية التعاونية للبترول إلى شهادات استثمار البنك الأهلى . هذا ولم يطبق التأمين الكلى على شركات الحديد والصلب والخزف والصينى والورق رغم انطباق المعايير التى حددتها الميثاق للتأمين عليها . ومن الطبيعى بعد هذه الإجراءات أن تصبح بورصة الأوراق المالية أثراً بعد عين ، وأن يتعذر عليها أداء وظائفها التقليدية فى توجيه الاستثمار الفردى الحديد وتحديد أسعار الأوراق المتداولة وإتاحة الفرصة للتعامل فيها بيعاً وشراء . كما كان من الطبيعى أن تلتزم البلاد بتعويض مالكي الأصول المحلية من الأجانب بالسحب على أرصدها المحددة من العملات الأجنبية ، وأن تصرف النظر بتاتاً عن الاستثمار الأجنبى الفردى .

ونظراً لما أصاب صغار المساهمين من أضرار إثر تدهور أسعار الأوراق المالية سمح لهم ببيع قدر معين من سندات التأمين إلى البنوك ، وسمح للمساهمين فى بعض الشركات باستبدال ما بحوزتهم من أسهم بشهادات استثمار البنك الأهلى المصرى . وتقرر رفع أسعار الأسهم فى الشركات المختلطة ، أسوة بأوراق القروض الحكومية ، بنسبة معينة سنوياً ، حتى تصل إلى القيمة الاسمية بعد عشر سنوات ، وأن تشتري البنوك التجارية ما يعرض عليها من هذه الأسهم بالأسعار المتزايدة . وهكذا رفع الحيف الشديد الذى وقع على صغار المستثمرين فى الشركات التى أسست تحت رعاية الحكومة ، وكان له أثره فى إضعاف الحوافز على الاستثمار وذبوع التخوف

من مستقبل المدخرات. وفضلاً عن انتقال ملكية جانب كبير من الاستثمارات إلى الدولة على هذا الوجه المثير زاد الاستثمار العام المباشر زيادة كبيرة. وبعد أن كان يتم عن طريق إنشاء شركات مختلطة منحت المؤسسة الاقتصادية ومؤسستا النصر ومصر وهيئة تنفيذ مشروع السنوات الخمس وغيرها حق إنشاء شركات تقتصر المساهمة فيها على الحكومة وحدها، وقامت تلك المؤسسات بالاكتماب في زيادة رأسمال بعض الشركات القائمة جزئياً أو بالكامل، وبشراء الممتلكات البريطانية والفرنسية من الحراسة العامة. وتقرر بمناسبة تكوين صندوق الاستثمار شراء جانب من الأسهم المتداولة في البورصة لحساب المؤسسة الاقتصادية، إلا أنه عدل عن إنشاء صندوق الاستثمار بعد التأميم الشامل.

ويقول الميثاق: «إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تناهي الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها». وإنما يكون الوصول إلى ذلك عن طريقين: «أولهما خلق قطاع عام وقادر... يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ووجود قطاع خاص يشارك في التنمية بشرط أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالكسك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقت القوى المحركة والسدود ووسائل النقل... في نطاق الملكية العامة للشعب»^(١)، و «أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات المعدنية في غالبيتها داخلية في إطار الملكية العامة»، على أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكار... ويجب أن يحتفظ القطاع العام «بدور فيها يمكنه من التوجيه». وبالمثل تدخل البنوك وشركات التأمين نطاق الملكية العامة لأهميتها في تجميع المدخرات وتوجيهها، وتكون التجارة الخارجية «تحت الإشراف الكامل للشعب»، مع إمكان اشتراك القطاع الخاص في تجارة الصادرات. وعلى القطاع العام «أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات، وربع التجارة الداخلية» ليفسح المجال للنشاط الخاص والتعاقب... مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال. وتتضمن هذه العبارات عدة مصطلحات غامضة يختلف في تفسيرها الناس والشرح. إذ ليس هناك إجماع على مدلول

(١) في مصر كانت هذه ملكاً للدولة منذ البداية.

الصناعات الثقيلة أو المتوسطة أو الخفيفة أو « الربح المعقول » . ولم يحدد الميثاق ما إذا كان المقصود أن تتناول عمليات القطاع العام ثلاثة أرباع كمية الصادرات أو قيمتها ، أو أن ينطوى تحت لواء القطاع العام $\frac{2}{3}$ العاميين في قطاع التجارة الخارجية أو أن تمثل الشركات التابعة له $\frac{2}{3}$ رأسمال الشركات .

ولم تكن الإجراءات الجديدة خطيرة الأثر على الاستثمار . إذ لم يكن القطاع الخاص بعد الحرب العالمية الثانية بمقوماته المحدودة في وضع يمكنه من تحمل عبء التنمية ، نظراً لقلة عدد المظمين . ولأنه فقد قبل الثورة أهم مقومات بقائه ألا وهو تحمل مخاطر الاستثمار مقتصرأ على ارتياد أوجه الاستثمار التي يتوفر لها الضمان التام . إذ تستند نظرية الرأسمالية إلى وجود منظمين يتحملون مخاطر إنشاء المشروعات الجديدة وتوسيع المشروعات الحالية ، وتمثل الأرباح في المفهوم الاقتصادي المكافأة التي يستحقونها من أجل مخاطرتهم بثرواتهم . وإن انطبق هذا القول على المنظمين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، فإنه يصعب الادعاء بأن أصحاب المشروعات في مصر كانوا في سنوات ما بعد الحرب يتحملون من المخاطر ما يتحمله أقرانهم في الدول الرأسمالية ، وبالتالي يصعب اعتبارهم منظمين وتبرير حصولهم على الربح بالمعنى الاقتصادي . فقد هيأت لهم الحكومة العوامل التي تخفف المخاطرة إلى حد بعيد . وما إن يبدأ إنتاج سلعة ما ولو بكمية ضئيلة بالقياس إلى الطلاب حتى تحاط الصناعة الناشئة بحماية جمركية تمنع استيراد السلع الشبيهة ، وكانت الحكومة تعاون المنظمين في الحصول بضمانتها على قروض من الخارج ، وتوفير لهم التمويل المحلي أحياناً . وتتكفل بأية خسارة في التصدير عن طريق صناديق الدعم . وإذا مالقت الشركات نجاحاً عمداً المنظمون إلى إخفاء الأرباح وتأخير سداد الضرائب بينما تحملت الحكومة عبء دعم الشركات والبنوك التي شهدت بالإفلاس .

وقد سبق لنا مناقشة أسباب ضآلة القطاع الخاص وأحجامه في المائة سنة الأخيرة عن تحمل عبء الاستثمار الصناعي . فالقطاع الخاص في مصر حديث النشأة وكانت الغلبة فيه دائماً للأجانب وحفنة من المصريين . وبمرور الوقت وضح التعارض بين تطلعات المجتمع المصري إلى النمو وبين المزايا الطبقية التي يحصل عليها الممولون وأرباب الأعمال ، وبازدياد التدخل الحكومي بدأ تخوف القطاع الخاص

من التوسع وتجديد المصانع ، وعمد أصحابه إلى تخفيض المخزون من السلع ومستلزمات الإنتاج إلى أقل حد ممكن ^(١) ومن ثم اضطر أولاً الأمر إلى إحلال القطاع العام محل القطاع الخاص إلى حد كبير . وترتب على ذلك تغير جوهري في العلاقات الاقتصادية السائدة . وأصبحت الشركات والمؤسسات العامة . وسائر الأجهزة الاقتصادية للدولة الموجه الأول للنشاط الاقتصادي ، بينما يقتصر دور القطاع الخاص في الوقت الحاضر على الزراعة وتجارة التجزئة والحرف وبعض ضروب النشاط الصناعي الصغير غير المنظم .

ويسهب الميثاق في التحدث عن دور الحكومة في المجتمع الجديد . وهو يقول : إن التأميم « ليس للمبادرة الفردية كما ينادى أعداء الاشتراكية » . « وإن القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم . ولا بد له من الحماية التي تكفل له أداء دوره بشرط أن يجدد نفسه وأن يشق لعمله طريقاً من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطفيلي » . ويقول في مكان آخر : « إن احتياجات الإنتاج الصناعي في جميع النواحي تفتح إمكانيات كبيرة لرأس المال الوطني غير المستغل لكي يقوم بجانب القطاع العام بدور هام » - وكل ما هناك أن قوانين التأميم تستهدف « خنق نوع من التكاثر الاقتصادي . . . يقضي على آثار احتكار الفرصة » . غير أن إحياء النشاط الفردي في تلك المجالات يتطلب إنهاء حالة الشك وعدم الاستقرار الحالية ليعرف القطاع الخاص مصيره وحدوده . ويجب اجتناب انتعديلات الجزئية والعقابية حتى يأمن ذلك القطاع على استثماراته وتوقعاته المشروعة ولا تزيد المخاطرة لديه إذا ظل على اعتقاده أن الضربة القاضية آتية لا محالة . وكل ذلك في ضوء ما ذكره الميثاق من أن القطاع الخاص « خاضع لتوجيه السلطة الشعبية » . . وهي « قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف » ، وهما مصطلحان يفتقران إلى التحديد على يد الشراح ورجال الحكم . كما يتطلب الأمر تخفيف القيود على قطاع المقاولات الصغير الذي يتولى العمليات من الباطن وتوجيه البنوك إلى عدم قبض الاثمان عن القطاع الخاص لكي يقوم بدوره في زيادة الإنتاج .

(١) فضلاً عن تخرج المنازعات الضريبية وبطء إجراءات التقاضي وتعدد مراحلها مما يضعف

ويردد الميثاق أن هناك مكاناً في المجتمع الجديد للقطاع الخاص غير المستغل وللدخار الفردى بينما يندد بفترة من «الرأسماليين» . . . ورثوا في حقيقة الأمر نفس دور المغامرين الأجانب في القرن التاسع عشر . . . بكل سطحيتها التي لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته وزحماً ، في أقل وقت ممكن . وينص دستور سنة ١٩٥٦ على أن النشاط الخاص حر على ألا يضر بصالح المجتمع ، كما نص على أن الملكية الخاصة مصونة — ويقصد بالقطاع الخاص غير المستغل في كتاب «فسحة الثورة» وفي الميثاق ذلك الجزء من النشاط الذي لا يتمتع أصحابه بنفوذ احتكاري يمكنهم من التأثير في الإنتاج والأسعار أو من السيطرة على الحكم . وقبل الثورة كان عدد قليل من الملاك يستأثر بنحو ثلث الأراضي المزروعة ، وكانت هناك مظاهر للاحتكار في الصناعة ، منها الاحتكار المعزى من الحكومة الذي تمتعت به شركات السكر والدخان والطيران والملاحة ، وفضلاً عن ذلك كان عدد قليل من الشركات الكبرى في صناعات الغزل والنسيج والأسمت والمشروبات يملك التأثير في الأسعار ويؤلف إنتاجها نسبة عالية من المعروض المحلى ، وراء سياج عال من الحماية الجمركية . ونظراً لقلّة عدد أرباب الأعمال كانت تعقد بينهم اتفاقات لتحديد الأسعار والإنتاج وتقسيم الأسواق ، ومن ذلك اتفاقية أسعار الخدمات المصرفية واتفاقية أسعار التأمين التي كان يشرف عليها اتحاد البنوك واتحاد التأمين على التوالى . وكانت هناك اتفاقات مماثلة بين شركات الخليج في الوجهين البحرى والقبلى وبين شركات الكبس الكبرى اختلف حظها من النجاح أو الفشل ^(١) .

وكانت تسيطر على تجارة القطن عشرة بيوت بلغ نصيبها ٨٠ أو ٩٠٪ من مجموع الصادرات . وفي مراحل التصنيع الأولى ، كانت الشركات تتمتع باحتكار فعلى نظراً لقلّة عددها وتعضيد الحكومة لها . وكانت الشركات الصناعية والمالية ترتبط مع الاحتكارات العالمية بوشائج وثيقة ، وتشترك معها في إنشاء مشروعات مشتركة . ومن أمثلة ذلك اشتراك شركات التأمين العالمية (بورنج وأسيكورازيونى) في إنشاء شركة

(١) كانت رقابة الحكومة تشمل تحديد أسعار شركات المنافع العامة (الغاز والكهرباء والنقل الداخلى) وفرض إثارة على إجمالى دخل بعض الشركات الاحتكارية أو اقتطاع نصيب في الأرباح الموزعة .

مصر للتأمين واتفاق شركات برادفورد وكاليكو وكومورن مع بنك مصر لإنشاء شركات غزل القطن وصباغته وتصنيع الحرير الصناعي بقصد تخطي التعريفات الجمركية . ولم يكن للاحتكار مبرر اقتصادي حين تمثل في اتفاقات البيع وتحديد الأسعار وتقسيم الأسواق ، إلا أنه كان ضرورة لازمة لبدء بعض الصناعات التي تحقق مزايا الإنتاج الكبير ولإنشاء شركات المنافع العامة : أوحيث كان الاحتكار يخفف مخاطر الاستثمار ويسهل التمويل والإنتاج النمطي ويخفض مصاريف النقل والتسويق . ولم تكن أرباح الصناعة الحديدية طائلة نظراً لضيق السوق . وكان عدد الشركات الناجحة قليلاً ، وظل معظم الشركات الصناعية متعثراً لفترات طويلة ورغم الحماية والإعانات . ولم يحقق الممولون أرباحاً كبيرة من التعامل في البورصات نظراً لإعراض الشعب عن الاستثمار في الأوراق المالية .

ونحن نتفق مع الميثاق في أن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادي برغم « أنه يعيش وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير » وأنه لا يمكن « أن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني » وأن الأمر يتطلب « تجميع المدخرات الوطنية . . . ووضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ، ووضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج . . . » ونحن نتفق أيضاً مع قول الميثاق : « وإن وسائل العمل التقليدية في ظروف مصر القائمة لم تعد قادرة على أن تطرئ مسافة التخلف الذي طال أمده بين الأمم العربية والأمم السابقة في التقدم ، وإمكان الاستنادة من المعونة الفنية من المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشيوعي ، فضلاً عن ضرورة التخطيط ، إذ لا يمكن التعويل على الاستثمار الفردي في ظل جهاز الثمن لإحداث التنمية لأنه لا يقيم الوزن الكامل للاعتبارات طويلة الأجل » . وبعد شيوع المذاهب الاشتراكية في المائة السنة الأخيرة هناك شبه إجماع على ضرورة تدخل الحكومة في الدول النامية إلى ما بعد الوظائف التقليدية واضطلاعها بالشطار الأكبر من عبء التنمية .

وقد قامت الطبقة المسيطرة على حكومة اليابان في أواخر القرن الماضي بإنشاء المصانع الحديدية ثم باعتهما للقطاع الخاص بعد دعمها ، وتحتفظ حكومة الهند لنفسها

يعدد من الصناعات الكبيرة لا يجوز الاستثمار الفردي ارتيادها . وهكذا نجد الفروق بين الدول النامية في هذا الصدد فروقاً في الدرجة ، وكثيراً ما قامت حكومات الدول الرأسمالية بدورها في مراحل التصنيع الأولى (ألمانيا واليابان وروسيا) ، وذلك بارتياح الأبحاث والاستثمار المباشر في الصناعات الجديدة وفي دعم الصناعات الثقيلة وإقالتها من عثرتها في أوقات الأزمات . وتضطلع الحكومات في الوقت الحاضر بأبحاث الذرة والفضاء وتحمل نصيباً كبيراً من نفقات البحث العلمي والتكنولوجيا فضلاً عن تمويل الجامعات .

ولا يقتصر الفكر الاقتصادي للثورة على حتمية التدخل الحكومي وازدياده ، فذلك أمر منروغ منه في الدول النامية . إذ أدى ضعف الاستثمار الفردي إلى تدخل الحكومة لإنشاء المنافع العامة ومشروعات الري ووسائل النقل وإدخال المحاصيل الجديدة وبعض الصناعات وتمويل كل أوائل من فائض الميزانية وحصوله انقروض . ولم يزد عدد كبار أرباب الأعمال في مصر قبل الثورة على المائة ولا تقاس ثروتهم بمقدار الأوراق المالية والعقارات التي تحولت إلى الدولة وهي من الضخامة بمكان . إذ يجب أن تخصم منها القروض المصرفية والديون والضرائب المتراكمة عليهم . وبالمثل لا يقتصر الفكر الاقتصادي للثورة على مجرد التأميم مع ترك الحرية لمثل الحكومة في إدارة المنشآت المؤممة بالطرق الرأسمالية التقايدية على غرار سياسة هيئات التملك الحكومي في إيطاليا ، وعلى نسق ما اتبع في إدارة البنوك وشركات التعدين والنقل والمنافع العامة المؤممة في فرنسا وإنجلترا . بل أرادت حكومة الثورة أن يقترن التدخل بالقضاء عن الاحتكار ، وتخفيف التفاوت في توزيع الثروة وهي إجراءات تنظيمية سبقت التأميم . هذا فضلاً عن اتباع سياسة التخطيط الجزئي ثم التخطيط الشامل . وقد اختارت هذا السبيل ^(١) نظراً لإيمانها بحتمية الحل

(١) وهو الحل الذي اختارته مالى والجزائر ، بينما اختارت باكستان ودول أمريكا اللاتينية (خلا كوبا) السبيل الآخر وهو ترك الشطر الأكبر من مسئولية التنمية للنشاط الفردي ، واقتصار الحكومة على الاستثمار التمهيدي وإعداد مقومات التصنيع والمشاركة في تمويل المشروعات . ولم تمارس الاستثمار المباشر إلا في الصناعات التي يعجز عنها القطاع الخاص لعظم المخاطرة أو ضخامة رأس المال وطول الفترة التي تنقضي قبل أن تؤتي ربحاً . ومهما يكن من أمر فإن نجاح التجربتين الروسية والصينية وضع أمام الدول المختلفة حلولاً بديلة للحل الرأسمالي التقليدي .

الاشتراكي . وبرغم إدراكها للضغوط المترتبة على ضعف جهاز التنفيذ في فترة الانتقال إلى الاشتراكية . ويرجع نبذ النظام الرأسمالي الفردي في مصر إلى اقترانه في ذهن زعماء الثورة بالاستعمار والاحتكار والاستغلال وذكريات الماضي .

ولقد واجه التخطيط الشامل صعوبات جساماً في مستهل الخطة الخمسية الأولى طالما كان القطاع العام محدوداً . وبينما أصابت الحكومة بعض النجاح في إقناع المؤسسات المالية بالاكتتاب في قروض الإنتاج ، لم يكن في وسع وزارة الصناعة والمؤسسة الاقتصادية إرغام الشركات والمنشآت الفردية على تحقيق أهداف التوسع في المجالات المقررة . وبعد مرحلة التعايش السلمي مع القطاع الخاص ، فقد المشرفون على قيادة الثورة الأمل في قدرة ذلك القطاع على تحقيق معدلات النمو السريع المنشود ، ومن هنا اضطرت الحكومة إلى توسيع قاعدة القطاع العام وتحمل تبعات الاستثمار حتى تفي بوعودها في زيادة معدلات التنمية . أي - بعبارة أخرى - أنه بعد مرحلة التدخل الجزئي للحد من الاستثمار الخارجي ومن الاستثمار في بعض المجالات التي لا تدفع عجلة التنمية مثل اقتناء الأراضي وبناء العمارات الفخمة وإنتاج السلع الكمالية ، ثم مرحلة التوسع في إنشاء الشركات الصناعية عن طريق ضمان الإصدار ومنح التسهيلات الائتمانية والحماية والإعفاءات الضريبية والاشتراك مع القطاع الخاص ، عمدت الحكومة إلى السيطرة على قطاع الصناعة الكبيرة برمته وانتقلت إليها بالتبعية مسؤولية الاستثمار الجديد . ولم يكن من ذلك مفر لأن القلق والتخوف من المستقبل في محيط المال والأعمال بعد عدة سنوات من الثورة أدباً إلى الحد من الرغبة في الاستثمار والقدرة عليه وازدياد النزعة إلى تهريب الأموال إلى الخارج ، ومن ثم عوض الاستثمار الحكومي الجديد إلى حد ما نقص الاستثمار الفردي في أواخر الخمسينيات .

وبالمثل كان صغر القطاع العام حجر عثرة في سبيل التمويل . إذ كانت الحكومة في مراحل التخطيط الأولى تنفذ نصيبها من الاستثمار ولا تملك توجيه الطاقة الإنتاجية في القطاع الخاص ، ولم يكن لها سيطرة على أجهزة الإنتاج والادخار تكفل التحقق من تنفيذ ما يناهز ١٤٠٠ مشروع جديد في مختلف القطاعات . ولم يكن في متناول الحكومة والأجهزة الملحقه بها استثمار ما يناهز ثلثمائة مليون

جنيه سنوياً . وبينما كانت الحكومة توجه استثمار فائض الميزانية العادية والإدخار الجماعى فى صناديق التأمين والمعاشات ، لم تكن لها السيطرة على مدخرات قطاع الأعمال ممثلة فى الأرباح غير الموزعة ، وهى أهم مصادر الإدخار فى الأزمنة الحديثة ^(١) . وكانت الرغبة الملحة فى السيطرة على المقدرات الاقتصادية سبب التحول الجذرى فى التفكير الذى سبق صدور قوانين سنة ١٩٦١ ، بالإضافة إلى إزالة الفوارق فى توزيع الثروة والقضاء على الاحتكار . إذ لا يتسنى للتنمية السريعة فى الدول النامية أن تعتمد على مدخرات الأفراد فحسب ، ولا مناص من إزالة التعارض الكامن فى قطاع الأعمال المنظم بين الرغبة فى توزيع الأرباح أو استثمارها وفق رغبة المنظم وبين ضرورة تدبير الموارد اللازمة قسراً أو بطريق الإقذاع للاستثمار وفقاً لخطة التنمية . وقد تم ذلك عن طريق التأمين الشامل .

ذكرنا من قبل أن نشاط الحكومة المصرية قد اقتصر بعد الاحتلال البريطانى ، على الوظائف التقليدية ، والإشراف على الحياة الاقتصادية فى حدود ضيقة . ومع ذلك كان هناك تخطيط مستمر لقطاعات الرى والصرف والنقل تضطلع به الوزارات . وقد أنشئ المجلس الاستشارى الاقتصادى سنة ١٩٥٠ لتمثيل « أصحاب المصالح الحقيقية » فى البلاد والإسهام فى وضع سياسة التنمية ، إلا أنه كان محدود الفائدة ولم يعمر طويلاً . وترجع أول محاولة جديّة لتعرف عناصر الاقتصاد المصرى توطئة لتوجيهه إلى سنة ١٩٤٤ حين أنشئت إدارة شئون ما بعد الحرب ، وكان من أغراضها إعداد مشروع استثمارى متكامل لخمس لخمس سنوات اعتمد له مبلغ ٣٥ مليون جنيه حتى سنة ١٩٤٨ . وأسهمت هذه الإدارة فى دراسة المشاكل الاقتصادية المحلية والدولية إلا أن حظها من النجاح فى التخطيط كان قليلاً ، ولم تاق التأييد من الأجهزة الحكومية التقليدية خلال الفترة القصيرة التى قضتها فى عالم الوجود .

وبدأت الثورة فى فترة الليبرالية الأولى بمحاولة جديّة للتخطيط الجزئى ومسح الاقتصاد المصرى ، ألا وهى إنشاء مجامى الإنتاج والخدمات ، وتخصيص ميزانية

(١) بلغ مجموع الإدخار ٢٠٤ ملايين جنيه حسب التقديرات الرسمية لسنة ٥٩ هـ ١٩٦٠ . وكان نصيب قطاع الأعمال الخاص والعام منها ١١١ مليون جنيه (٥٥ ٪) بينما لم يتعد الإدخار الفردى ٢٣ مليون جنيه (١٤ ٪) .

مؤقتة لهما ، قوامها القروض وبعض فائض الميزانية العادية وأرباح إعادة تقويم الذهب ، وأموال المعونة الأمريكية . وأشرف مجلس الإنتاج على دراسة مشروعات بالغة الأثر أهمها السد العالي ، ومشروعات الصرف واستصلاح الأراضي وكهربية خزان أسوان وصوامع الغلال التي ظلت متعثرة مدة طويلة ، فضلاً عن قيامه برعاية مشروعات تعميم البذور المنتقاة ، وتهجين النرة . وتمخضت الدراسات التي تولاهها عن إنشاء شركات الحديد والصلب والأسمدة والورق والأسمنت والصناعات البترولية . كما تولى مجلس الإنتاج الإشراف على رصف الطرق الرئيسية ومد أنابيب البترول ، وبالمثل أسهم مجلس الخدمات في الدراسة والتنفيذ في مجاله الحيوى . وفى سنة ١٩٥٥ أُلغى مجلس الخدمات ومجلس الإنتاج وانتقلت أعمالهما إلى وزارات الإنتاج ولجنة التخطيط القوى ، ولو أن عملية التصفية استغرقت وقتاً طويلاً ، وفى خلال الخمسينيات أنشئت عشرات الهيئات ، خارج الجهاز الحكومى التقليدى ، مهمتها التخطيط الجزئى فى قطاعات محددة ، نذكر منها على سبيل المثال هيئة السد العالى والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي البور ومؤسسة « مديرية التحرير » والهيئة العامة لتعمير الصحارى والهيئة العامة لشئون البترول والهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس . . . إلخ .

وعند ما انعقد العزم ١٩٥٧ على استبعاد الاستثمار الأجنبى الفردى ، أنشئت المؤسسة الاقتصادية ، وعهد إليها بإدارة حصص الحكومة فى الشركات القائمة والأنصبه التى آلت إليها بعد تأميم الشركات البريطانية الفرنسية . وخولت المؤسسة سلطة إنشاء الشركات بمفردها أو بالاشتراك مع الغير ، كما صرح لها بالاقتراض فى حدود واسعة وتمويل الشركات مباشرة أو بضمانها لدى البنوك ومؤسسات الادخار الجماعى . وفى آخر سنة ١٩٦٠ بلغ مجموع استثمارات المؤسسة ٧٥ مليون جنيه تقريباً ، وأنشئت مؤسستا مصر والنصر على غرارها . وبعد سنة ١٩٦١ بدأ نفوذ المؤسسة الاقتصادية فى التقلص ، وحول بعض شركاتها مثل بنك التسليف الزراعى والشركة العامة للتجارة الداخلية والبنك الصناعى إلى إشراف الوزارات . وعندما رجحت فكرة التخصيص تحت إشراف الوزارات ألغيت المؤسسات الثلاثة الكبرى وأنشئ بدلاً منها عدد من المؤسسات النوعية جاوز الأربعين .

ولم تسر مصاير تلك المؤسسات على وتيرة واحدة إذ أنشئت مؤسسات دون حاجة فعلية ، وسارت في العمل شوطاً وإذا بها تحل أو تدمج في مؤسسات أخرى . وقد قسم البعض إلى عدد من المؤسسات الفرعية إمعاناً في التخصص ، ثم عادت سيرتها الأولى بعد ذلك مما أدى إلى اضطراب العمل وتخلخل تبعية الشركات . ومن ذلك إلغاء مؤسسة البنوك وإحالة أعمالها إلى البنك المركزي وضم مؤسسة النقل البحري إلى هيئة قناة السويس وضم مؤسسة الادخار إلى مؤسسة التأمين وإلغاء مؤسسة مديرية التحرير وإدماجها في إحدى هيئات استصلاح الأراضي ، وتقسيم مؤسسة المقاولات إلى ثلاث مؤسسات للأعمال المدنية والإسكان والمباني . وبالمثل حول بعض المؤسسات إلى شركات مساهمة ثم عادت إلى شكلها القانوني السابق والعكس بالعكس ، وبعد تحويل شركتي مصر الحديد والمعادى إلى مؤسسات عامة لفترة قصيرة عادت سيرتها الأولى . وحول بنك مصر والبنك الأهلي والبنك البلجيكي بعد التأميم إلى مؤسسات عامة ثم أعيد تحويلها إلى شركات مساهمة دون أن تستين الحكمة من هذه التعديلات الإجرائية المتلاحقة . ولم تنضج للمراقبين حكمة التفرقة بين الشركات المساهمة وبين المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي تقوم بدور في الإنتاج ، ولا تختلف في جوهرها عن الشركات المساهمة .

واقترن كل ذلك بتعديلات متوالية في ميزانية الدولة ، فاستحدثت في بادئ الأمر ميزانية مستقلة للإنتاج ، ثم ألغيت واستحدثت ثلاث ميزانيات : الأولى للإنتاج والثانية للخدمات والثالثة لقطاع الأعمال ، الذي يشمل موارد المؤسسات العامة والشركات واستخداماتها ، ثم عدل عن ذلك اكتفاء بميزانيتين رئيسيتين . . . ويستفاد من تقرير لجنة الخطة والميزانية لمجلس الأمة عن السنة المالية ٦٥ - ٦٦ أن الحكومة وافقت على إعداد ميزانية خدمات تضم النفقات والإيرادات الجارية والنشاط التقليدي للدولة ، وميزانية إنتاج تضم النفقات والإيرادات لشركات القطاع العام ، وميزانية ثالثة للاستثمار سواء في مجال الإنتاج أم الخدمات .

وقد أنشئت لجنة التخطيط القوي ومجلس التخطيط الأعلى سنة ١٩٥٧ لإنشاء ببدء التخطيط الشامل بعد مرحلة التخطيط الجزئي في ظل مجلسي الإنتاج والخدمات وبرنامج سنة ١٩٥٧ للتصنيع . واستغرق إعداد الخطة الأولى عدة سنوات . وكانت

تجربة رائدة من جهاز حكومي لم يتعود التقيد بخطة محددة ، فضلاً عن صعوبات التنبؤ في بلد جهازه الإحصائي قاصر . واستهدفت الخطة الخمسية الأولى تنفيذ ١٤٠٠ مشروع قدرها أن تتكلف نحو ١٦٠٠ مليون جنيه ، وكان الهدف الابتدائي مضاعفة الدخل القومي خلال عشرين سنة وهو هدف متواضع نوعاً ما . ثم خفضت فترة التنفيذ بعد ذلك إلى عشر سنوات بتوجيهات سياسية عليا بحيث يزيد الدخل من ١٢٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ إلى ١٨٠٠ مليون سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ (أى بنسبة ٤٠٪) . وتتطلب زيادة الدخل بمعدل ٨ ٪ سنوياً على هذا النحو استثمار ٢٤٪ من الدخل القومي وهو رقم عال يصعب تحقيقه ما لم يقبل الناس تضحيات جسماً ولا سبهاً إذا أدركنا أن الدول الصناعية العظمى تستثمر ما بين ١٥ و ٢٠ ٪ فقط من الدخل القومي ، بما في ذلك مخصصات الإحلال والتجديد ، ويزيد الدخل الحقيقي في تلك الدول بنسبة ٢٪ إلى ٥٪ سنوياً ، بينما لم تزد نسبة النمو في أوروبا في القرون الماضية عن ٢٪ لكل نسمة سنوياً . ومع ذلك فقد حقق الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا نسباً للنمو تزيد كثيراً عن ذلك في فترات محددة من تاريخها الحديث ، ولا شك في أن الخطة محقة في تركيز الاهتمام على زيادة الاستثمار لأن عناصر التنمية الأخرى متوافرة في مصر بدرجة تفوق ما تحقق في غالبية الدول النامية . ولا يمكن أرجل الاقتصاد مناقشة الرقم المحدد في الخطة غير أن من حقه أن يتساءل عن أرجحية الاعتماد عن القروض الخارجية إلى هذه الدرجة ، وعن مدى استعداد الشعب لتحمل التضحيات التي تتناسب مع هذا الاستثمار .

وتضمن « الإطار العام » تقسيم الاستثمار حسب القطاعات مع بيان الزيادة المتوقعة في الإنتاج والمخزون من السلع الرئيسية ، وأهداف الصادرات والواردات والاقتراض الخارجي والمعونات كما تضمن تقديرات للأجور والتمويل الداخلي

(١) خصص للاستثمار في الزراعة والري والصرف ٣٩٢ مليوناً منها ٨٠ مليون جنيه بالعملة الأجنبية .

وخصص للصناعة والكهرباء ٥٧٨ مليوناً منها ٣٧٥ مليون جنيه بالعملة الأجنبية .

وخصص للخدمات ١١١ مليوناً منها ٢٣ مليون جنيه بالعملة الأجنبية .

راجع : الإطار العام للخطة .

التاريخ الاقتصادي للثورة

والمذخرات المتظرة^(١) . وتهدف الخطة فوق ذلك إلى التنسيق بين الاعتبارات الاقتصادية البحتة وبين السياسة العليا للدولة من حيث إثارة الريف بعدد من مشروعات التصنيع بقصد توزيع الرفاهية توزيعاً عادلاً ، وأخذ « الإطار العام » في الحسبان توجيهات السلطات الآمرة العليا بشأن استقرار ميزان المدفوعات وزيادة العمالة من ٦ ملايين في سنة الأساس إلى ٧ ملايين سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ . وكانت نقطة البداية تقرير النسبة المطلوبة لزيادة الدخل القوي ، وتحديد المشروعات المثل في القطاعات المختلفة ثم تقدير الاستثمارات اللازمة على مدى زيادة السكان وتطور ميزانية الأسرة وسائر عناصر الطلب .

ويقرر الميثاق : « أن مشكلة التزايد في عدد السكان هي أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة » . وينادي كهدف أول بمضاعفة الدخل القومي مرة كل عشر سنوات أو أقل لمواجهة التخلف . ولم يوضح الميثاق إذا كان المقصود هو زيادة الدخل الكلي أو زيادة الدخل عن كل نسمة ، ولو أن أرقام الخطة ومعدلات الإنجاز تشير كلها إلى أن المقصود هو زيادة الدخل القومي في مجموعه ، كما تشير الدلائل إلى أن المقصود هو الدخل « الحقيقي » بعد استبعاد تغير قيمة النقود . ويتطلب تحقيق ذلك الهدف رفع معدلات الاستثمار والادخار بدرجة غير مسبقة وتحقيق نمو متوازن بين الزراعة والصناعة والخدمات ، والحصول على القروض والمعونات الأجنبية على نطاق واسع ولفترات طويلة ، نظراً لقصور الادخار المحلي . كما يتطلب إحكام التخطيط وتخفيض التكاليف وبذل جهود جبارة لغزو الأسواق الخارجية ورفع إنتاجية العمال وكفاية رأس المال مع قصر زيادة الاستهلاك الفردي في حدود نسبة ضئيلة من زيادة الإنتاج . ومن المرجح أنه لم تتحقق المعدلات العالية للإنتاج والتصدير التي استهدفها

(١) استهدفت الخطة الخمسية الأولى رفع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي إلى ١٦٦ والإنتاج الزراعي إلى ١٢٨ (١٩٥٩ - ١٩٦٠ = ١٠٠) . ويلاحظ أن التوزيع النسبي للدخل سنة ٦٤ / ٦٥ لا يختلف كثيراً عنه في سنة الأساس فيما عدا زيادة نسبة الصناعة من ١٠,٦٪ إلى ١٢,١٪ على حساب نقص التشييد ودعم هيكل الإنتاج .

التخطيط نظراً لقصور الزراعة عن تحقيق ما عهد عليها من آمال وازدياد السكان بنسبة مذهلة^(١) ، ولأن الخطة تركز في مراحلها الأولى على مشروعات ضخمة ، يستغرق إنجازها فترات طويلة مثل السد العالي والقنوات ومشروعات الكهرباء والمواصلات دون أن يزيد الإنتاج من الطعام وبيع السلع الاستهلاكية في الأجل القصير . وزاد من حدة المشكلة اضطراب البلاد إلى زيادة الإنفاق على التسليح لمواجهة خطر الغزو الخارجي بعد أحداث ١٩٥٦ ، وأدت زيادة الاستهلاك الفردي والحكومي إلى إحداث ضغوط تضخمية ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة في الداخل والخارج . وقد عبر رئيس الجمهورية في مستهل عام ١٩٦٥ عن الشعور العام بأن « زيادة الاستهلاك على هذا النحو تتعارض مع هدف زيادة الاستثمار » .

ويردد الميثاق أن الصناعة هي « القادرة في أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعاً ثورياً حاسماً » . وذلك استمراراً للدعوة إلى التصنيع التي بلغت بعد الحرب العالمية الأولى . ويعلق الميثاق أهمية كبرى على وصول القوى المحركة إلى كل مكان في مصر ويعتبر ذلك « شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذري » مما يذكرنا باهتمام لينين بالكهرباء كقطاع موجه . ويقول الميثاق : إن أهمية خاصة وأولوية محقة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة والبحرية وإلى الصناعات الاستهلاكية لأنها « فضلاً عما تفتحها من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءاً هاماً من مطالب الاستهلاك وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبي ، ثم هي تتيج في الوقت الحاضر فرصة للتوسع في التصدير » . وهذا التوسع ضروري وإلا تعطلت « من غير مبرر حقيقي إمكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة » — ومع ذلك « فإن مشكاة العمالة يجب أن تجد جزءاً من حلولها في الريف ذاته لأن الصناعة ، بالتقدم الآلي ليست في مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدي العاملة على الأراضي الزراعية .. »

والهدف الثاني هو عدم تحميل الأجيال الحالية تضحيات جساماً ، ويعبر الميثاق عن ذلك بأن « التخطيط في مجتمعاتنا مطالب بأن يجد حلاً للمعادلة الصعبة .. »

(١) تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية ٢,٨٪ سنوياً بينما لم تتعد نسبة الزيادة في أوروبا وروسيا في ذروة التصنيع ١٪ .

وهي كيف يمكن أن نزيد الإنتاج وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات. هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .
ويشارك بعض رجال الاقتصاد المحدثين هذا الرأي ، ولديهم أن التطور الاقتصادي في بريطانيا واليابان والاتحاد السوفيتي كان قاسياً لم يأخذ في الحسبان التكافة الاجتماعية للمراحل الأولى للتنمية ممثلة في انخفاض الدخل الحقيقي للطبقة العاملة وتكدسها في بيوت وأحياء قدرة تنقصها المقومات الصحية ، وتشغيل الأطفال والنساء ساعات طويلة في المناجم والصناعات الخطرة. أضف إلى ذلك حدوث الكساد والبطالة في فترات دورية واشتداد الكفاح بين العمال وأصحاب الأعمال ، واستغلال هؤلاء لفائض القيمة ، واستغلال دول أوروبا لعمال المستعمرات في ظل أنظمة عمل لا تختلف في الكثير عن الرق والعبودية التي سادت في أحلك العصور . وبالمثل اقترنت التنمية في الاتحاد السوفيتي باتباع سياسة المقص ، أي بخس أسعار الحاصلات بالنسبة لأسعار المصنوعات لإشباع حاجة المدن على حساب الريف ، ويعبر هؤلاء الكتاب عن أملهم في أن تتجنب الدول النامية في عصرنا هذه المثالب ، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك أمل حلو يصعب تحقيقه

ويندد الميثاق بفكرة « الضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، وسلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود » بقوة إن التقدم العالمي يجعل الوصول إلى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمراً ممكناً وقابلاً للتحقيق عن طريق التخطيط العالمي بحيث تتحول الخطة الشاملة . . . إلى برامج تفصيلية بمقتضى حدود زمنية تلتزم بها القوات المنتجة . . . في إطار الاستثمارات المتخصصة . ويتضمن هذا الرأي^(١) انتقاد التجربة الروسية التي بدأت سنة ١٩٢٨ ، وكان عمادها تطبيق الاشتراكية محلياً ونبذ فكرة الثورة العالمية البروتارية . وقام الحزب بتخصيص الموارد المتاحة للصناعة والدفاع واستصلاح الأراضي ، عن طريق تأميم الأرض دون تعويض وتكوين المزارع الحكومية والتعاونية في ظل الإنتاج الكبير^(٢) مع التوسع في إنتاج

Bergson, A, Ed : soviet Economic Growth.

(١)

Lange, O, Essays in Economic Planning.

(٢) أدى ذلك إلى تخفيض الفائض المتاح لاستهلاك المدن وذبح الماشية واضطرت الحكومة إلى

الاستيلاء على بعض الفائض قسراً .

الآلات والمعدات التي لا يتحقق قيامها إلا في أرقى مراحل التصنيع . وكل ذلك في إطار من التخطيط المركزي ، وحلول أجهزته محل السوق كموجه للنشاط الاقتصادي ، وحلول الخطة محل إرادة المنظمين وسيادة المستهلك واحتكار التجارة الداخلية والخارجية . وكان من خصائص تلك الفترة الحرجة من تاريخ الاتحاد السوفيتي ضغط إنتاج الخدمات وبيع الاستهلاك والمساكن ووسائل نقل الأشخاص إلى أقصى حد ، واستمرار كبت الطلب عليها مع ما استتبع ذلك من تضحيات . ونجح الاتحاد السوفيتي في رفع معدلات الاستثمار إلى مستويات عالية فترة طويلة دون الاستعانة برأس المال الأجنبي وفي مواجهة حرب اقتصادية شعواء مع زيادة القوة العاملة . وخاصة من النساء ، أملاً في جني الثمار بعد فترة الاستعداد . وتأخر اليوم الموعود بسبب انشغال الدولة بعلاج آثار الحرب والثورات العارمة في المناطق الغنية وبسبب الاستعداد للحرب العالمية الثانية والمجهود الحربي الجبار ضد النازية ، وأعمال الإنشاء والتعمير في أعقاب الحرب إلى أن لاحت بوادر النجاح في العشر سنوات الأخيرة .

وفي رأي البعض أن الميزة الكبرى التي يمكن أن تحققها الاشتراكية في الدول المتخلفة هي رفع نسبة الادخار إلى الدخل القومي من مستواها الحالي الذي يتراوح بين ٧ ٪ و ٩ ٪ إلى ما بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ وهي النسبة التي تحقق الانطلاق الذاتي في طريق التنمية . وخلال الخطة الخمسية الأولى ساعدت الأرصدة الاسترلينية والقروض والمعونات الخارجية على تخفيض الحاجة إلى الادخار بقدر فائض ميزان المدفوعات الجارية الذي يمثل تلك القروض والمعونات (نحو ٧ ٪ من الدخل القومي سنوياً) ، ولو أن اتجاه الأسعار إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة من الخطة زاد من الادخار الإجباري حتماً . وتهدف الحكومة الآن (منتصف ١٩٦٦) إلى وقف زيادة الاستهلاك وتخفيض الاقتراض الخارجي الجديد ما استطاعت ، وخاصة بعد أن استبان أن المعونة الأجنبية عرضة للتوقف إذا أتت مبصرأهراً يثير غضب الولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية ، أو غيرها . ومهما يكن من أمر فإنه من التفاؤل أن

نتصور تحقيق معدل عال للتنمية وتجنيّد كافة الموارد لحملة عارمة على التخلف ،
دون تحميل الأجيال الحالية تضحيات كبيرة ^(١) .

(١) عانى الشعب الياباني في أواخر القرن الماضي تضحيات هائلة تمثلت في زيادة ضرائب الأرض وارتفاع الريع المستحق للملاك مما اضطر الآلاف إلى الهجرة والعمل في المدينة بأجور منخفضة تحت ظروف قاسية دون ضمان من نقابات أو قوانين عمالية . هذا إلى إعادة استثمار الأرباح واتباع سياسة الإغراق السلمي والنقدي . وكان ذلك جزءاً من التضحيات لتشجيع التصدير التي صاحبت المراحل الأولى للتصنيع السريع الذي دفع اليابان إلى مصاف الدول العظمى .

الباب الثالث
تطوّر الإنتاج
١٩٥٢ - ١٩٦٦

الفصل الأول

تطور الزراعة

١٩٥٢ - ١٩٦٦

بعد دراسة السياسة الاقتصادية للثورة بإسهاب تنتقل إلى دراسة تحليلية لعناصر الاقتصاد المصري فندرس على التوالى تطور الزراعة والصناعة والخدمات المتصلة بها ، ونشير إلى بعض المشكلات الرئيسية فى سياسة التصنيع ، ثم ندرس فى الباب التالى أثر السياسات الاقتصادية على النقد والائتمان والصرف .

أدرك المخططون أهمية زيادة الإنتاج الزراعى ، وتحقيق فائض لتمويل التنمية الصناعية ، ولذا خصصت اعتمادات ضخمة للرى واستصلاح الأراضى فى الخطة الأولى ، بالإضافة إلى المشروعات التى بدأ تنفيذها قبلا مثل السد العالى ^(١) . وذلك استمرار للسياسة التى بدأت منذ أوائل القرن الماضى وجعلت مصر فى مصاف منتجى القطن الممتاز . ويقدر تقرير الميزانية عن سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ المالية أن قيمة الإنتاج الزراعى زادت ١٦٪ فى الأربع سنوات الأولى من الخطة نتيجة لزيادة الغلة وتحسن الأسعار فحسب إذ لم يظهر بعد أثر زيادة المساحة المستصلحة . ولا يمكن أن يتحقق الأمل فى زيادة الدخل القومى الحقيقى بنسبة ٨٪ سنوياً طالما ظل معدل التنمية فى الزراعة ٢٪ سنوياً ، بينما يعيش عليها ثلثا السكان ويعمل فيها ٦٠٪ من المشتغلين ، وهذا القول صحيح حتى لو ارتفع معدل النمو فى قطاعات الصناعة والتعدين والقوة المحركة بنسبة تزيد عن ١٠٪ سنوياً ، نظراً لضعف عدد المشتغلين بها . فضلاً عن أن الزراعة تنتج ٣٠٪ من الدخل القومى ^(٢) ، بينما لا يزيد نصيب الصناعة والتعدين والقوى المحركة والتشييد مجتمعة عن ٢٨٪ .

(١) يهدف السد العالى إلى رفع المستخدم من ماء النيل من ٥٢ بايون إلى ٨٤ بليوناً متر مكعب واستخدام ما كان ينساب إلى البحر الأبيض . وتقسّم الحصة الصافية بعد استبعاد الفاقد (١٠ بلايين متر مكعب) بحيث تحصل مصر على $١٤\frac{١}{٢}$ بليون متر مكعب ويحصل السودان على $٧\frac{١}{٢}$ بلايين فضلاً عن اتفاق غائلة الفيضانات العالية والواطة واستغلال الثروة السمكية فى البحيرة الواقعة خلف السد ، ورفع إنتاجية الأراضى نتيجة خفض المياه الجوفية فضلاً عن إنتاج الكهرباء .

(٢) مقابل ٥٠٪ قبل الحرب العالمية الثانية .

وقد أدى الإصلاح الزراعى ، بالإضافة إلى الاستيلاء على أراضي الأسرة المالكة وتأميم أراضي الأجانب وحل الوقف الأهلى وتقسيم أراضي الأوقاف الخيرية ، إلى تحويل عدد كبير من الأجراء إلى ملاك ، وإلى زيادة نصيب صغار المزارعين من الدخل على حساب الملاك . ويقدر التقرير المشار إليه آنفاً أن متوسط دخل الأسر التى استفادت من الأرض الموزعة عليها ارتفع من ٢٧ جنيهاً فى السنة قبل التملك إلى ١٥٠ جنيهاً بعده ، وأن جملة الزيادة فى دخول المنتفعين من توزيع الأراضي ٢٥ مليون جنيه فى السنة . وبأن أثر خفض الإيجارات الزراعية بالنسبة لدخل المستأجرين ٥٦ مليوناً من الجنيهات فى السنة ، ويرجع التقرير بعض الزيادة فى الدخل الزراعى إلى ارتفاع الأسعار وأثر التسويق والتعاونى وحصول الزراع على فروق التحسين والاقتراض دون فائدة من بنك التسليف الزراعى ، وتخفيض ثمن المبيدات الحشرية وبقاء ضرائب الأطنان دون زيادة برغم زيادة الربح . ولم يؤد الإصلاح الزراعى إلى زيادة الادخار والاستثمار على خلاف الآمال المعقودة عليه نظراً لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك لدى صغار المزارعين ^(١) .

ومن جهة أخرى لم يكن لتقسيم الملكيات الكبيرة آثار ضارة على الإنتاج كما تخوف البعض ، لأن أصحاب الأراضي السابقين ، باستثناء قلة منهم ، كانوا يستحوذون على ما يناهز ثلث الإنتاج أو نصفه دون أن يولوا الاستثمار الزراعى عنايتهم أو يقيموا فى القرى حتى يحدث إنفاقهم بعض الرواج المحلى . وعلى أية حال فإنه باستثناء القصب لا تتحقق مزايا الإنتاج الكبير فى الزراعة المصرية فى الوقت الحاضر . واستخدام الآلات على نطاق واسع فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية أمر بعيد الاحتمال ، نظراً لتوافر العمال وذيوع الملكيات الصغيرة والحدوف من تفاقم البطالة فى الريف ^(٢) هذا إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات الذى يصعب معه استيراد الآلات على نطاق واسع . ومن المعروف أن استخدام الآلات فى

(١) لم تعد الدولة قادرة على امتصاص بعض الفائض الاقتصادى فى الريف إلا فى حدود ٢٥ ٪ من ثمن الأرض التى تقتاضها من الملاك الجدد - ومن هنا أهمية إخضاع الأرباح الزراعية للضرائب ، والمعدل عن الائتمان الزراعى المجانى والعمل على تحسين قروض بنك التسليف فى المواعيد المقررة .

(٢) يعمل فى الزراعة الآن حسب التقديرات الرسمية خمسة ملايين عامل بزيادة ١ ¼ مليون عن العدد الأمثل .

الزراعة الكبيرة يرفع إنتاجية العامل ، بينما الزراعة الكثيفة ترفع إنتاجية الأرض ، وهو ما تصبو إليه الدول المتخلفة لمواجهة زيادة السكان ورفع مستوى التغذية . وتختلف مصر في هذا الصدد عن دول أخرى حيث الأرض الصالحة للزراعة وفيرة نسبياً إلى السكان ، وحيث يمكن التوسع في استخدام الآلات في مزارع كبيرة مساحتها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ فدان . وعلى كل لم تزد المساحة التي تأثرت بالإصلاح زراعى عن ١٠٪ من مجموع الرقعة الزراعية ، منها ١٥٠٠٠٠ فدان تصرف فيها الملاك بالبيع قبل تنفيذ القانون .

وقد أولت الحكومة صغار الملاك الجدد والتعاونيات التي انتظمتمهم قدراً كبيراً من التوجيه بقصد رفع إنتاجية الأرض . فضلاً عن تعميم التسويق التعاونى . والتوسع في منح القروض النقدية والعينية . ولم يترك استبعاد تجار الريف أى فراغ ، إذ لم يتعد ورهم فيما مضى الوساطة بين المنتجين والمصارين ، وكان هؤلاء التجار يرهقون كاهل المزارعين بالإقراض الربوى ، ويضعفون الحافز على الإنتاج طالما كانت الملكية العقارية مثقلة بعبء فادح من الدين . وتعمل الحكومة في الوقت الحاضر على تجميع الملكيات الصغيرة المتناثرة ، في وحدات متقاربة يسهل الإشراف عليها ، كنى يتحقق الحد الأدنى من الاستغلال الاقتصادى وينتفى ضياع وقت المزارع في الانتقال من حقل لآخر . والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق الإصلاح هي دعم جهاز التعاون (٤٥٠٠) جمعية) وتدريب المشرفين على دراسة احتياجات المزارعين وتقديم النصيح والإرشاد الفنى لهم ، والتأكد من سداد القروض قبل التصرف في المحاصيل ، وإسهام الريف في الادخار الجماعى بدلاً من تبديد زيادة الدخل في الإنفاق المظهري . والمشكلة الثانية هي دعم مسئولية الملاك الجدد عن الثروة الوطنية المعهود إليهم بها ، وحرمانهم من الأرض إذا تهاونوا في استغلالها . والمشكلة الثالثة هي كيفية تملك الأراضى المستصلحة حديثاً ، والمفاضلة بين إدارتها بواسطة شركات عامة يكون لموظفيها القول الفصل في نوع الزراعة وطرائقها وفي التسويق ، وبين تركها للملكية الفردية مع حسن اختيار الملاك وموالاتهم بالإرشاد والتدريب والتمويل في ظل التعاون الشامل . ولعل الحل الأخير هو الحل الذى يتفق مع فلسفة مرحلة الانتقال إلى

الاشتراكية بين مزايا الملكية الصغيرة^(١) والاستغلال الكبير . والخطأ كل الخطأ أن نوزع الأراضي على أفراد لم يمارسوا الزراعة من قبل ، وأن يتركوا دون توجيه ، فتضعف خصوبة الأراضي التي استصلحت بتضحيات جسام^(٢) ويقتضي الأمر زيادة فاعلية جهاز الإصلاح الزراعي ، ونخفض تكاليفه الإدارية التي تقع في النهاية على عاتق الفلاح ، وتستهلك جزءاً من زيادة دخله . وحيداً لو اتبعت الحكومة نظام التأمين ضد الآفات وأمراض الماشية ، إذ بعد إنشاء السد العالي انتفى خطر الفيضان ، كما تحدد أسعاراً مجزية ثابتة للمحاصيل الرئيسية ، في حين أن خطر الآفات باق وإن عولج بالإعفاء من سداد الضرائب والقروض أو تأجيلها بعض الوقت .

ولا يزال الهدف الاقتصادي الأول للتنمية في مصر هو زيادة إنتاجية الزراعة^(٣) وتخفيض نسبة المشتغلين بها إلى مجموع السكان من ٦٥٪ الآن إلى ٤٠٪ سنة ١٩٨٠ . وقد زادت الرقعة المنزرعة في مصر تباعاً من ٤٧ ملايين فدان سنة ١٨٨١ إلى ٧٥ ملايين سنة ١٩٥٢ وإلى ستة ملايين فدان سنة ١٩٦٢ ، وتم استصلاح نحو ٤٥٠٠٠٠ فدان في عهد الثورة^(٤) وهو مجهود كبير^(٥) يعادل نحو ١٠٠٠٠٠ فدان

(١) حجم المزرعة السائد في اليابان فدانان ، وتتراوح غلة الفدان ، بسبب حسن الاستغلال ، بين ضعف وثلاثة أمثال متوسط الغلة في آسيا ، ولم يمنع تفتت الملكية من زيادة إنتاجية الفدان بنسبة ٥٠٪ بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩١٤ وتضاعفها في فترة ما بين الحربين .

(٢) تختلف دول الكتلة الشرقية في موقفها من ملكية الأرض الخاصة تبعاً للمرحلة التي سارتها في طريق الاشتراكية . وبينما الجانب الأكبر من النشاط الزراعي في بولندة بيد أفراد وخاضع لتوجيه السوق ، نجد الزراعة في روسيا وتشيكوسلوفاكيا خاضعة تماماً للملكية العامة أو التعاونية . ويدل تاريخ الدول الاشتراكية على صعوبة تخطيط الزراعة والحصول على أقصى إنتاج من المزارع التعاونية أو الجماعية . وقد اضطرت روسيا إلى زيادة الاعتماد على واردات الحبوب في السنوات الأخيرة . ويحسن بأولى الأمور في مصر دراسة التجربة الصينية حيث استمرت الزراعة الكثيفة في مزارع صغيرة ولم يحدث تجميع للمزارع أو استخدام الآلات على نطاق واسع كما حدث في الاتحاد السوفيتي .

(٣) راجع Abler, S. The Chinese Economy

(٤) تهدف الخطة إلى رفع أجر العامل الزراعي إلى ١٨ قرشاً عن أيام العمل ، وهي لا تتجاوز ١٨٠ يوماً في السنة . وفي سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ كان متوسط أجر المشتغل بالزراعة ٤٠ جنيهاً سنوياً مقابل ١٦٠ / ١٨٠ جنيهاً في الصناعة والتشييد والخدمات .

(٥) ينحصر الفرد نحو أربعة أفدنة في الولايات المتحدة ، وثلاثة في الاتحاد السوفيتي وفدان في أوروبا وربع فدان في مصر .

(٥) زاد طول المصارف منذ سنة ١٩٥٢ ١٧٠٠ كيلومتر ليبلغ ١٣,٧٠٠ كيلومتر ، وزاد طول القنوات ٣٠٠٠ كيلومتر ليبلغ ٣٥٠٠٠ كيلومتر . ويشير تقرير لمجلس الأمة في ديسمبر =

سنوياً أى عشرة أمثال القدر المستصالح سنوياً فى الخمسينات . وزادت المساحة المحصولية سنة ١٩٦٠ إلى $10\frac{1}{4}$ ملايين فدان ، بزيادة ٨٥٠٠٠٠ فدان عما كانت عليه فى أوائل الخمسينيات . كما تم تحويل نصف مليون فدان إلى الرى الدائم ، والمتنظر أن تزيد الرقعة ٢٠٪ بعد استكمال السد العالى مما يحسن نسبة السكان إلى الأرض ، إذا استمر الاستصلاح بالمعدل المرتفع الحالى ، ومع ذلك سوف تظل مساحة الأرض القابلة للزراعة لفترة طويلة دون الحد الذى يحقق العمالة الكاملة فى الريف . ومقياس مدى تخلف الزراعة ، ورغم نمو الإنتاج بنسب تراوحت بين ٢ و ٤٪ سنوياً منذ الحرب العالمية الثانية ، إن واردات القمح زادت من نصف مليون طن سنة ١٩٥٢ ، إلى $1\frac{1}{4}$ مليون طن فى السنوات الأخيرة (بما فى ذلك الدقيق بعد تحويله إلى قمح باستخدام معامل استخراج $\frac{1}{4}$) . وهو رقم يربو على الإنتاج المحلى ^(١) .

ولم تحدث تغيرات جوهرية فى التوزيع النسبى للمساحة المحصولية . وفى أوائل الستينيات كان ٨٣٪ من تلك المساحة مخصصاً للمحاصيل الرئيسية وهى القطن والأرز وقصب السكر والبصل والذرة الشامية والذرة الرفيعة والقمح والبرسيم (مقابل ٨٨٪ فى أوائل الخمسينيات و ٨٦٪ للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣) . بينما خص المحاصيل الحقلية جميعاً ٩٢٪ من الأراضى الزراعية لم تزد مساحة الخضر والفاكهة والأشجار الخشبية كثيراً .

ولم يسجل الإنتاج الزراعى فى نفس الفترة زيادة فيما عدا الأرز وقصب السكر ، وخلال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٤ تقلب إنتاج القطن بين ٤٠٠٠٠٠ طن و ٥٠٠,٠٠٠ طن ، والمساحة المزروعة بين ١٦ مليون و ٢ مليون فدان ، وكان متوسط الغلة حوالى ٠,٢٣ وطناً ^(٢) للفدان ، وتقلب إنتاج الأرز فى هذه الفترة حول متوسط

= سنة ١٩٦٥ إلى انعدام المصارف الحقلية فى بعض الجهات وحفرها بأبعاد وأعماق غير كافية فى جهات أخرى مما يترتب عليه استمرار ارتفاع المياه الجوفية .

(١) خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٤ استوردت مصر ٣ ملايين طن من القمح (قيمتها ٩٠ مليون جنيه) و ٢,٣ مليون طن من الدقيق (قيمتها ٧٧ مليون جنيه) و ٩٠٠ ألف طن من الذرة (قيمتها ٢١ مليون جنيه) وبول الجانب الأكبر من هذه الواردات من المعونة الأمريكية [(القانون الأمريكى العام ٤٨٠)] .

(٢) يلاحظ أن التوسع فى الاستصلاح فى فترة ما ينخفض غلة الفدان ، وأن تقادم العهد على بعض أصناف القطن يضاعف الغلة بينما استحداث أصناف جديدة (مثل المنوفى) يرفعها .

سنوى بين ١٣ مليون و ٢ مليون طن ، وزادت المساحة المزروعة من ٣٧٤٠٠٠ فدان إلى ٩٥٠٠٠٠ فدان تبعاً لتوافر المياه ، وبلغ متوسط الغلة طنين للفدان ، وأظهرت زيادة مطردة ، وتزايد المساحة المزروعة قصباً سنة ١٩٦٣ (حوالى ١٣٠٠٠٠ فدان) ٣٣٪ عما كانت عليه سنة ١٩٥٢ ، وكان متوسط الإنتاج خلال الفترة ٥٤ ملايين طن ومتوسط الغلة ٣٨ طناً للفدان .

وظلت مساحة الحبوب على حالها فى تلك الفترة أو هبطت قليلا (حوالى ٣١ ملايين فدان) ، وبينما ظل إنتاج القمح ثابتاً (حوالى ١٥ مليون طن سنوياً) مع زيادة الغلة من ٧٨ رطل سنة ١٩٤٢ إلى ١٠٤ رطل سنة ١٩٦١) تناقصت مساحة الذرة الشامية من مليونى فدان سنة ١٩٥٣ ، إلى ١٧ مليون فدان سنة ١٩٦٣ ، وهبط الإنتاج من ١٩ مليون طن سنة ١٩٥٣ إلى ١٥ مليون طن سنة ١٩٥٧ ، ثم زاد إلى ١٩ مليون سنة ١٩٦٣ . وزادت مساحة الذرة الرفيعة من ٤٣٣٠٠٠ فدان سنة ١٩٥٢ إلى ٤٨٤٠٠٠ سنة ١٩٦٣ كما زاد الإنتاج من ٥٢٣٠٠٠ إلى ستمائة ألف طن . ويجذب البعض تركيز الاهتمام بالذرة لسهولة زراعتها فى كل أنواع التربة واستجابتها للتسميد والتجهيز .

وسارت حكومة الثورة على سياسة قوامها الأول التوسع الأفقى ، ولم تقع فى الخطأ الذى تردى فيه عدد كبير من الدول النامية وهو إهمال الزراعة . وتربو الاعتمادات المخصصة للسد العالى وتحويل أراضي الحياض إلى الرى الدائم والاستصلاح كثيراً على الاعتمادات المخصصة للتوسع الرأسى ، ولا مناص من ذلك لمواجهة زيادة السكان ، ورغم ارتفاع تكلفة الاستصلاح فى حوض النيل ، وبدرجة أكثر على الساحل الغربى من البحر المتوسط وفى الواحات الشمالية والوادي الجديد ، نظراً لضعف الأراضي وبعدها عن العمران . ويقدر الخبراء أن تكلفة استصلاح الأراضي الجديدة ، تراوح حول ثلثمائة جنيه للفدان وتظل إنتاجيتها لفترة طويلة دون إنتاجية الأراضي القديمة . ويقدر أنه حتى السنة الرابعة للخطة لم تتعد نسبة الأراضي التى جرى استزاعها من جملة ما تم استصلاحه ٥٠٪ لعدم توافر

المياه . وترددت الشكوى فى تقارير المتابعة من قلة الآلات وضعف إمكانيات شركات الاستصلاح ونقص المهندسين وزيادة التكاليف عن التقديرات .

ويشير البعض إلى تعدد جهات الاستصلاح وتشتت جهودها ، ويقترحون تركيز الخبرات الفنية في وزارة الزراعة ، وتركيز عمل شركات الاستصلاح في وادي النيل . بدلاً من تشتت الجهد في الواحات والوادي الجديد^(١) . وتقترح لجنة الخطة في مجلس الأمة التريث في استصلاح مساحات جديدة في الوادي الجدي إلى أن تم الأبحاث الخاصة بالمياه الجوفية . وهذا لا يمنع بطبيعة الحال استمرار الأعمال التحضيرية والمشروعات التجريبية المحدودة . ولا شك في أن أهمية استصلاح الأراضي فوق أية مشروعات أخرى في الأجل القصير . ويتضح ذلك عند المقارنة بين تكاليفها وبين تكلفة المصانع الجديدة وأثر كل منهما على العمالة ، إذ يقدر أن استصلاح ١٥٠٠٠٠ فدان يكلف ٤٥ مليوناً من الجنيهات ويقوم بأود ٥٠ ألف أسرة . وتلك تكاليف مصنع الحديد والصلب الذي ينتج ٢٤٠٠٠٠ طن ، أو مجمع واحد للمنتجات البتروكيمياوية يشغل ألفين أو ثلاثة آلاف عامل .

وينتقد بعض الخبراء الخطة الزراعية الأولى ، بمقولة إنها لم توجه عناية كافية للتوسع الرأسى وزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات في ضوء دراسة علمية ، ويشيرون بضرورة رفع إنتاجية الأرض الضعيفة إلى مستوى الأرض القوية ، وزيادة الاهتمام بالصرف في الأراضي التي ارتفع منسوبها نظراً لقلة نفقات إصلاحها بالقياس إلى الغلة الإضافية وتكلفة الاستصلاح الجديد . وينصح هؤلاء الخبراء بتحليل التربة المصرية ودراسة مدى ملائمة المناطق المختلفة ، من حيث تكوينها الكيميائي ، للمحاصيل التي تزرع فيها . ويقترن بالتوسع الرأسى استخدام فائض العمالة في الريف في مشروعات القرية ، إذ دلت التجارب في باكستان والهند على أن أهل الريف يقدمون عملهم مجاناً عن طيب خاطر لمشروعات بناء الطرق والمدارس وحفر الآبار وتسوية الأرض طالما لا يستأثر بالنفع منها فئة قليلة . ويتوقف نجاح مثل هذه المشروعات على إحكام الدراسة ونجاح المشرفين في خلق روح الولاء . لدى الفلاحين ، واستعداد الحكومة لتقديم الآلات والخبرات غير المتوافرة محلياً

(١) اقترحت لجنة الخطة في مجلس الأمة في تقريرها عن ميزانية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إدماج الهيئة الزراعية والهيئة العامة للإنتاج الزراعي، وإدماج بعض الشركات التي تخضع لإشراف المؤسسات الزراعية وضم ميزانيتها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ولا مناص من إجراء دراسات تمهيدية للأراضي الجديدة بقصد تعرف المحاصيل التي تناسبها . ويجذب معظم الخبراء زيادة مساحة المحاصيل التقليدية بقصد تخفيض استيراد الحبوب ، مع تخصيص قدر كبير من الأراضي المستصلحة في الدلتا لإنتاج الأرز الذي تتوافر مقومات إنتاجه في مصر . وبالمثل يقتضى التوسع في إنتاج النرة والقول السوداني والقصب والدخان^(١) ، مع توجيه أهمية خاصة للفواكه والخضروات . ولا شك في أرجحية التوسع في إنتاج الأقطان طويلة التيلة في الأجل القصير نظراً للملاءمة ظروف الطلب العالمى ، مع تطوير الإنتاج ليناسب الطلب المتغير ، وقد توقف أخيراً إنتاج الكرنك وحل محله المنوفى ذو الغلة الوفيرة .

وليس من شك في نجاح سياسة تحديد أسعار المحاصيل الرئيسية . غير أنه يقتضى تعديل الأسعار من آن لآخر كحافز على زيادة الإنتاج مع التنسيق بينها وبين التكاليف حتى لا تضطر الحكومة إلى فرض حيازات إجبارية تثير حزازة الفلاحين ؛ ويجذب البعض رفع الفروق بين أسعار رتب القطن كحافز على العناية بجودة الصنف ، وحتى تعود نسبة الرتب العالية في المحصول إلى ما كانت عليه قبلاً . والأمر كذلك أيضاً فيما يتعلق بقصب السكر . ويجذب البعض أيضاً رفع أسعار القمح لضمان حصول المزارعين على ثمن مجز أسوة بالقطن ، والأمل استخدام حافز الثمن في تحقيق ذلك بدلا من تحديد أسعار منخفضة للمحاصيل ثم إعفاء المزارعين من الضرائب وفوائد القروض أو تخفيض ثمن السماد والبذور وأجور الخليج ومصاريف النقل ورفع نسبة التصافى والفرز دون مبرر .

واقترن تطور الزراعة الصغيرة في مصر منذ الثورة بتوفير الائتمان وقصير الأجل . وهو يتركز الآن في مؤسسة التسليف الزراعى والتعاونى وفروعها التى تقرر أن تتخذ شكل شركات مساهمة وأن تتمتع بسلطات كبيرة في ظل اللامركزية ، وقد ارتفعت قروض^(٢) البنك من ٩١ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ٦٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ (عشرة جنيهات لكل فدان) ، وتمثل المتأخرات على المزارعين نسبة عالية من الرصيد الحالى ، وتبعاً لذلك زادت قروض بنك التسليف من الجهاز المصرفى من ٤٥ مليون

(١) وإلغاء الحظر الحالى على زراعته .

(٢) زادت نسبة قروض البنك للجمعيات التعاونية من ٢٠٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٩٠٪ سنة

جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ١٢٠ مليوناً سنة ١٩٦٤ ، ويستخدم جزء من هذه الأموال في تمويل عمليات التمويل . ويتطلب التوسع دعم جهاز البنك بالعناصر القوية وتزويده بإمكانيات آلية ، لخدمة عملائه الذين يناهزون المليون عدداً ، وقصر أعماله على تسليف الجمعيات التعاونية بفائدة معتدلة على أن يمتنع عن الانجرار والاستيراد بتاتاً . ولا بأس من إشراك البنوك التجارية في تسليف المزارعين الذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة مثلاً ، بقصد الاستفادة من إمكانياتها وشونها العاطلة لتخفيف الضغط عن فروع البنك .

بقيت كلمة أخيرة عن شكوى الدول المنتجة للمواد الأولية^(١) ، من ضعف نسبة زيادة صادراتها ، منذ الحرب العالمية الثانية ومن اتجاه أسعارها إلى الانخفاض بالقياس إلى أسعار المصنوعات ، وعدم تناسب حصيلة الصادرات مع احتياجات التنمية ، فضلاً عن التقلبات العنيفة في تلك الحصيلة ، وأثر كل ذلك في انخفاض الاحتياطيات النقدية وزيادة اعتماد الدول النامية مضطرة على الإعانات والقروض وارتفاع نسبة تكلفة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات فضلاً عن الخسائر التي تصيبها ، إذ تربي الخسارة من تحول معامل التجارة الخارجية في غير صالحها في بعض السنين على مجموع العون الذي تحصل عليه من جميع المصادر . ولقد أثار هذا الموضوع خلافاً كبيراً بين رجال الاقتصاد من حيث جوهره ومدى تأثير الدول النامية بهبوط أسعار صادراتها . ويتوقف الأمر في كثير من الأحيان على الإحصاءات المختارة . وعلى السنوات المتخذة أساساً للمقارنة وعلى سلامة الأرقام القياسية ومدلولها . ويتخذ البعض أرقام سنة ١٩٥١ أساساً لإظهار فداحة التحول في معامل التجارة الخارجية ، بينما يعتبرها البعض الآخر سنة استثنائية ، ويعتبر هبوط أسعار المواد الأولية بعدها رجوعاً إلى الوضع الطبيعي الذي كان سائداً قبل الحرب الكورية .

(١) راجع في ذلك

Tadros H : Fluctuations in Commodity Markets.

بحث قدم لمؤر القاهرة للتنمية .

U.N. : International Compensation for Fluctuations in Commodity prices.

I.M.F : Financing compensation of foreign Exchange Earnings.

ويزيد من صعوبة القطع برأى صريح اختلاف مدى اعتماد الدول النامية على الصادرات وتأثر الساع الزراعية بدرجات متفاوتة ، هذا إلى كون الدول الصناعية في عداد كبار منتجي المواد الأولية والطعام ومنتجات المناجم ، بينما تنتج الدول النامية ثلثي المصنوعات التي تستهلكها، ونحاول فيما يلي تحديد أبعاد المشكلة ومدى تأثير مضر بها .

ويتضح من الإحصاءات التي نشرتها الأمم المتحدة مؤخراً ، أن مجموع الصادرات العالمية سنة ١٩٦٠ بلغ ١٢٥ بليون دولار ^(١) منها ٥٨ بليون دولار للمواد الأولية و ٦٧ بليون دولار للمصنوعات ، وبينما زادت الأولى بنسبة ٣٩٪ تقريباً منذ سنة ١٩٥٣ ، زادت الثانية بما يفوق ضعف تلك النسبة (٨٨٪) في نفس الفترة التي شهدت الانتعاش الأوربي العظيم وازدياد طلب الاتحاد السوفيتي . وبينما كانت صادرات المواد الأولية سنة ١٩٥٣ تزيد ١٥٪ على صادرات المصنوعات أربت هذه على صادرات المواد الأولية بنسبة ١٧٪ سنة ١٩٦٠ ، وحدث تغير واضح في صرح التجارة الخارجية ازداد معه نصيب الدول الصناعية (عدا الاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلكه) من ٥٨٪ سنة ١٩٥٣ إلى ٦٣٪ سنة ١٩٦٠ وانخفض نصيب الدول المنتجة للمواد الأولية خلال الفترة ذاتها من ٣١٪ إلى ٢٤٪ وذلك على عكس الحال في الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩٣٩ التي اتسمت بثبات نسبة الطعام والمواد الأولية في مجموع التجارة الدولية .

ويدعى بروفيسور آرثر لويس أن تقلبات معامل التجارة الخارجية في الخمسينيات كانت أكثر مناسبة للدول النامية عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، نظراً لتخفيف حدة التقلبات الدورية في الدول الصناعية العظمى ، على عكس تنبؤات الاقتصاديين الرأسماليين والشيوعيين على حد سواء . وتدل إحصاءات الأمم المتحدة على أن معامل التجارة الخارجية مال لصالح الدول النامية على أثر التوسع في تخزين المواد الأولية خلال أزمة كوريا ^(٢) . ثم أخذت أسعارها في الهبوط التدريجي حتى آخر العقد السادس من القرن الحالي ، إذ انخفض الرقم القياسي

(١) زاد إلى ١٥٢ بليون دولار سنة ١٩٦٣ .

(٢) عاد الجزء الأكبر من الكسب إلى كبار ملاك الأراضي وتجار القطن دون أن يعم النفع صغار الملاك أو العمال ودون أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الادخار والاستثمار .

لأسعارها من ١٠٠ سنة ١٩٥٣ إلى ٩٤ سنة ١٩٦٤ ، بينما اتسمت أسعار المنتجات الصناعية بالثبات النسبي ، وكان الأثر أشد على منتجات المناطق الاستوائية منه على منتجات المناطق المعتدلة ، مثل الحبوب والدخان والمنتجات الحيوانية ومنتجات الألبان ، وتنتج الدول القوية اقتصادياً الجزء الأكبر منها . ولم يحقق مؤتمر جنيف الآمال المعقودة عليه ، فقد هبطت أسعار المنتجات الاستوائية ، مثل زيت جوز الهند والسكر والكافكاو إلى أرقام تقل من حيث القوة الشرائية عما كانت عليه في أوج الكساد العظيم .

ويتضح أثر تقلبات الأسعار في مركز مصر الدولي من أنه بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ هبط سعر القطن المصري ، إلى نحو ٨ ريالات للقنطار بعد أن جاوز ١٥٠٠ ريالاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وفي سنة ١٩٥١ بلغت صادرات القطن ٧٥ ملايين قنطار قيمتها ١٦٤ مليون جنيه . وبينما ارتفعت كمية الصادرات سنة ١٩٥٣ إلى ٦ ملايين قنطار انخفضت قيمتها إلى ١٢٦ مليون جنيه بنقص قدره ٢٥ ٪ . وقد ارتفع الرقم القياسي لمعامل التجارة الخارجية في مصر من ١٦٥ سنة ١٩٥٠ إلى ٢٢٩ سنة ١٩٥١ ، ثم هبط إلى ١٤٦ سنة ١٩٥٢ . وقد انخفض سعر القطن الكرنك « سيف » ليفربول من ٨٠ سنتاً للباوند سنة ١٩٥٧ إلى ٤٠ سنتاً سنة ١٩٦٢ بسبب منافسة السودان ، وازدياد إنتاج الألياف الصناعية .

ويرجع البعض هذه الظاهرة إلى التطورات التكنولوجية والاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى وترتب عليها نقص اعتماد الدول الصناعية على واردات المواد الأولية ، وازدياد إنتاج الطعام إثر التوسع في تطبيق العلم في الزراعة واكتشاف مبيدات حشرية ناجعة . ونذكر في المقام الأول من تلك التطورات الازدياد المطرد في إنتاج الألياف الصناعية والمذيبات والمطاط الصناعي ومنتجات البلاستيك ، ومنافستها للمواد الطبيعية في ظل سياج عال من الحماية . وقد عانت مصر من ازدياد الإنتاج العالمي من الألياف الصناعية والطبيعية^(١) بمقدار الثلث

(١) زاد إنتاج القطن طويل التيلة ومتوسطها في تلك الفترة وخاصة في السودان . ويلاحظ أن أسعار القطن المصري تزيد بنحو ٦٠ - ٧٠ ٪ عن أسعار الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة ون ثم يتعرض المنافسة الألياف الصناعية بقدر يفوق تعرض الأقطان الأمريكية لها .

بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٠ ، أسهمت الألياف الصناعية بأكثر من نصفها ، وفي نفس الفترة. هبط نصيب القطن إلى قيمة الألياف جميعاً من ٧٥٪ إلى ٦٧٪ ، واقرن ذلك بنقص طلب الدول الصناعية على المنسوجات نظراً لوقف زيادة السكان فيها وصغر حجم الأسرة والمسكن فضلاً عن الإقبال على الألياف الصناعية وتفضيل النساء لها ، بسبب سهولة غسلها وعدم حاجة المنسوجات منها إلى الكي ، أنضف إلى ذلك التطورات في آلات الغزل والنسيج التي أدت إلى الاقتصاد في استهلاك القطن وإلى استخدام الرتب والأصناف الواطئة في إنتاج منسوجات كانت تحتاج في ظل التكنولوجيا القديمة إلى رتب وأصناف أعلى .

وثمة عوامل أخرى زادت مركز مصر وسائر الدول المنتجة للمواد الأولية حرجاً ، بالإضافة إلى التقلبات العنيفة في العرض بفعل العوامل المناخية والآفات واعتماد الإنتاج على أعداد ضخمة من صغار المنتجين تزيد تصرفاتهم من حدة تقلب أثمان المحاصيل^(١) . وأهم هذه العوامل ارتفاع الدخل القوي في الدول الصناعية ونقص نسبة ما يتفق على الغذاء والكساء ، مع تزايد نسبة الإنفاق على السلع المعمرة . ومن جهة أخرى أدى التركيز والاحتكار في الدول الصناعية إلى ثبات أسعار المصنوعات ، في حين أن ازدياد حدة المنافسة بين منتجي المواد الأولية وفشل محاولات التكتل بينهم يضعف مركزهم النسبي ، ويرجع حصول الدول الصناعية على نصيب الأسد في ربح التجارة الخارجية . ومن ثم يعتقد البعض أن المشكلة الرئيسية هي وضع التبادل بين الدول الصناعية الكبرى ذات الاقتصاد القوي وبين الدول الزراعية الفقيرة وليس التبادل بين المواد الصناعية والمواد الأولية في حد ذاته ، وبدلاً من صحة رأيهم بثبات أسعار المواد الأولية التي تنتجها الدول الكبرى مثل القمح والمواد التي تسيطر عليها احتكارات قوية تدعمها احتياطات مالية ضخمة .

وتحاول الدول النامية علاج هذه المشكلة بشتى الوسائل ، فتسعى مصر مثلاً لتنسيق تمويق القطن طويل التيلة مع السودان . ويعتمد بعض البلاد إلى منح إعانة عن صادرات المحاصيل الرئيسية في أوقات الكساد مع فرض ضريبة على الصادرات

(١) إذ يواجهون هبوط الأسعار أحياناً بزيادة الإنتاج ، بقصد تعويض ما أصابهم من خسارة دون ميلالة بالأثر الكلي لزيادة العرض .

عند ارتفاع الأسعار العالمية . وقد سارت مصر على تلك السياسة منذ الثلاثينات . ويدور التفكير في المحيط الدولى ، لعقد اتفاقيات شاملة بين منتجى المواد الأولية وكبار مستهلكيها بحيث تنتفى الحاجة إلى تقييد الإنتاج فى وقت تعاني أغلبية سكان العالم فيه من الحرمان . وقد قدمت عدة اقتراحات فى مؤتمر القاهرة لتنمية الاقتصادية وفى مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية ، نذكر منها إنشاء مؤسسات متخصصة تضم الدول المنتجة للمواد الهامة بقصد التأثير فى الأسعار واجتناب التقلبات العنيفة فى المعروض العالمى ، وتكوين مخزون فى السنوات التى يزيد فيها الإنتاج^(١) ثم السحب منه عند نقص العرض العالمى . ويجبذ البعض تطبيق مبادئ اتفاقية القمح الدولية من حيث تحديد أسعار قصوى ودنيا للمحاصيل ، مع تعهد الدول المنتجة بتصدير كميات محددة بالسعر الأعلى حتى لو زادت الأسعار العالمية عنه ، مقابل تعهد الدول المستوردة باستيراد نفس الكميات بالسعر الأدنى . حتى ولو هبطت الأسعار العالمية دون مستواها . وقد اتفق مؤخراً على قيام صندوق النقد الدولى بتقديم العون التعويضى للدول النامية عند ما تهبط حصيلتها من العملات الأجنبية بسبب ميل معامل التجارة الخارجية لغير صالحها .

(١) ليس واضحاً ما إذا كان الهدف تحديد حد أدنى أم تثبيت أسعار المحاصيل الزراعية أم تثبيت العلاقة بينها وبين أسعار السلع الصناعية . ويلاحظ أن تحديد الأسعار لا يعنى حتماً تثبيت الدخل النقدي أو الحقيقي للمزارعين إذا تغير الإنتاج أو مالت أسعار المصنوعات إلى الارتفاع أو إذا ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى .

الفصل الثاني

تطور الصناعة

١٩٥٢ - ١٩٦٤

ارتفع مستوى الخبرة الزراعية في مصر خلال المائة سنة الأخيرة وجمعت تجارة القطن ، خبرات قلما توافرت في سوق واحدة . وشهدت تلك الفترة تقدماً ملحوظاً في مجالات النقد والايمان . أما الصناعة فكانت مهملة يحكمها قانون « المحال المقلقة للراحة » ، وتعانى من تعدد جهات الاختصاص ، وظل التعليم الفني حرفياً لا يناسب احتياجات الصناعة الآلية الحديثة ، وكانت مخاطر الاستثمار عالية نظراً لقلّة أرباب الأعمال وضيق نطاق السوق وارتفاع تكاليف القوة المحركة فضلاً عن حدة المنافسة الأجنبية .

وقد نبتت بذور الصناعة الحديثة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، وزاد الاستثمار فيها بدرجة ملحوظة بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٥٠ ، وهي السنوات التي شهدت الكساد العظيم في الزراعة . وكان اتحاد الصناعات يستغل نفوذ رجال السياسة للمطالبة بمزيد من الحماية والإعانات . ويسمى لتخفيض أسعار الخيامات المحلية وتقييد تصديرها . وكانت المجموعات الصناعية المحدودة من المنظمين الجدد هي التي تتولى الشطر الأكبر من الاستثمار . ثم تطور الإنتاج الصناعي بعد تنفيذ برنامج التصنيع سنة ١٩٥٨ (٣٣٠ مليون جنيه) وكان نصيب الصناعة في الخطة الخمسية الأولى ٥٨٠ مليون جنيه تقريباً (٣٧٪ من مجموع الاستثمار) . وفي عهد الثورة تركز معظم الاستثمار في القطاع العام بعد أن فشلت محاولات تشجيع الاستثمار الخاص بإنشاء شركات مشتركة وضمان حد أدنى من الربح ومنح إعفاءات ضريبية سخية .

وبرغم قلة موارد المواد الأولية والوقود والخبرات الفنية الموجهة حدث توسع كبير في التصنيع خلال سنوات الثورة ، كان من مظاهره زيادة كمية الإنتاج الصناعي

وقيمة وزيادة نصيب الصناعة في الدخل القوي . إذ ارتفع رقم الإنتاج الصناعي والكهرباء القياسي سنة ١٩٦١ إلى ٣٨٣ (١٩٥٢ = ١٠٠) في المصانع التي تشغل عشرة عمال فأكثر ، وزاد الدخل المتولد من الصناعة بحسب الإحصاءات الرسمية من ١٢٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ إلى ٣٧٦ مليوناً سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .

وثمة مظاهر أخرى منها ارتفاع نسبة الأجور الصناعية إلى مجموع الأجور ، وازدياد رأسمال الشركات الصناعية من ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ ونسبة رأسمالها إلى مجموع رأس مال الشركات التي يقوم استغلالها الرئيسي في مصر ، وزيادة استيراد الآلات والسلع الوسيطة وزيادة عدد العاملين^(١) في المصانع التي تشغل عشرة عمال فأكثر بمقدار ١٣٠٠٠٠ بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، هذا إلى استيعاب الكثير من الطاقات المعطلة في المصانع .

وكان توسع قطاع الصناعة والكهرباء بنسبة تزيد على نسبة توسع باقي القطاعات خلا قطاع الإنشاء العام الذي يشمل السد العالي وبناء الطرق ، إذ زاد دخل قطاع الصناعة والكهرباء خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ بنسبة ٧٩٪ سنوياً في المتوسط مقارنةً بالمتوسط العام وهو ٤٧٪ . وبين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ ، استمر تغير هيكل الواردات الذي بدأ بعد سنة ١٩٣١ ، فانخفضت نسبة المصنوعات المستوردة من ٢٦٪ إلى ١٢٪ من مجموع الواردات بينما ارتفعت نسبة الخامات الصناعية والسلع الوسيطة والآلات من ٢٤٪ إلى ٤٠٪ . وتعكس زيادة نسبة الصادرات المصنوعة من ٧٪ ١٩٥٢ إلى ٣٠٪ سنة ١٩٦٢ في المحل الأول زيادة صادرات البترول ، وإلى درجة أقل زيادة صادرات الغزل والمنسوجات . وارتفعت نسبة الصادرات من الغزل سنة ١٩٦٢ إلى ١٧٪ من الإنتاج ومن المنسوجات إلى ١٧ ¼٪ مقابل ١٢٪ و ١٠٪ على التوالي سنة ١٩٥٢ .

(١) لا يستند بعض هذه الزيادة إلى عبارات اقتصادية بل كان مرده إلى تخفيض ساعات العمل مع بقاء الإنتاج على حاله مما يخفض إنتاج العامل في الساعة، ومن ثم يمكن التوسع في الإنتاج لسنوات قادمة دون زيادة تذكر في العمالة كما حدث في صناعة الغزل والنسيج بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦٠ . وتقرأ في أحد التقارير تحليلاً لتخلف الإنتاجية في قطاع الصناعة ، مقدرة على أساس القيمة المضافة بالنسبة لوحدة الأجر أو مستلزمات الإنتاج، مما انعكس أثره على نقص معدل الزيادة في الأرباح الموزعة والمحتجزة ، وخلص التقرير إلى أن رفع الأجور والمهايا بنسبة تفوق نسبة زيادة الإنتاج الحقيقية يعوق تمويل الخطة .

ولم تكن زيادة الإنتاج في قطاع التعدين مشجعة^(١) بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ ،
فما خلا بعض الزيادة في إنتاج الفوسفات (٣٠٪) والمنجنيز (٩٠٪) . وزاد
إنتاج الحديد الخام إلى نحو نصف مليون طن سنوياً ، وتقدر الاحتياطيات
المؤكددة في أسوان بنحو ١٥ مليون طن (٤٠ - ٤٥٪) بينما قدر حديد الواحات
مبدئياً بما يناهز ٣٠٠ مليون طن ، إلا أن استغلاله يتطلب إنشاء خط حديدي
طوله ٢٠٠ كيلومتر عبر الصحراء . وتركزت الزيادة العظمى في الإنتاج الصناعي
منذ الثورة في قطاع الغزل والنسيج . وبين سنة ١٩٥٢ و ١٩٦٣ تضاعف إنتاج
غزل القطن (من ٥٢ إلى ١٢٨ ألف طن) وإنتاج المنسوجات (من ٤٠ إلى ٨٨ ألف
طن) . والمنتظر أن يرتفع إنتاج الغزل سنة ١٩٧٠ إلى ١٧٥٠٠٠ طن^(٢) ، وقد
زاد استهلاك مصانع غزل القطن من مليوني قنطار سنة ١٩٥٨ إلى ثلاثة ملايين
سنة ١٩٦٤ وزاد عدد الماردن من ٦٠٠٠٠٠ ماردن سنة ١٩٥٣ إلى ١٤ مليون
سنة ١٩٥٣^(٣) .

وبالمثل حدث في تلك الفترة توسع في صناعات الصوف والجلود^(٤) والحريير
الصناعي والملابس الجاهزة . وتضاعف إنتاج السكر سنة ١٩٦٤ إلى ٣٨٠ ألف
طن ، وزاد المستورد من السكر الخام لاستيعاب طاقة مصنع التكرير والتصدير إلى
السودان تنفيذاً لاتفاقية التجارة والدفع . وزاد إنتاج الأسمت إلى نحو ٢٣
مليون طن بنسبة ١٥٠٪ فضلاً عن التوسع الكبير الذي وقعت عقوده مع
الكتلة الشرقية والذي يرمي إلى مضاعفة الإنتاج الحالي ، وزاد إنتاج الحديد
والصلب (إلى ٤٠٠٠٠٠ طن) وإنتاج الورق^(٥) والأدوية^(٦) .
وتضاعف إنتاج سماد السوبر فوسفات (إلى نحو ٢٠٠٠٠٠ طن) وزاد السماد

(١) ويرجع ذلك إلى قلة الطرق المعبدة في مناطق البحر الأحمر وإلى ارتفاع تكاليف الإنتاج
ومنافسة الاحتكارات العالمية .

(٢) نظراً لاضطرارها إلى استخدام القطن طويل التيلة في إنتاج الغزل السميك (عرة ٢٠ وأقل)
وحظر استيراد الأقطان الرخيصة، تسمى الشركات إلى إنتاج الغزل الرفيع والمتوسط (الغزل من ٢٤ إلى ٦٠) .
وقد ارتفع متوسط العرة من ١٨,٥ إلى ٢٠,٥ .

(٣) منها ٧٠٠٠٠ لغزل الصوف و ١١٠٠٠ للألياف الصناعية كما زاد عدد الأنوال ٥٠٪ .

(٤) زاد إنتاج الصوف من ٢١٠٠ طن إلى ٧٧٠٠ طن والجلود من ٤٣٠٠ طن إلى ٢٣٠٠٠ طن .

(٥) زاد إنتاج الورق والكرتون من ٢٢٠٠٠ طن إلى ٥٠ ألف طن بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦١ .

(٦) زادت قيمة الأدوية المنتجة من نصف مليون إلى ٥ ملايين جنيه .

السجاد الأزرقى من مائة ألف إلى تسعمائة ألف طن (١٥٪)، ولا تزال مصر تستورد الأسمدة (نحو نصف ما يوزن طن سنة ٦٤/٦٥) غير أن نسبة الوارد إلى الاستهلاك المحلى انخفضت كثيراً فى العشرين سنة الأخيرة . كما زاد إنتاج الصودا الكاوية برغم صعوبات تصريف الكاور .

وظهرت بعد سنة ١٩٥٢ صناعات جديدة لتعويض الواردات ، منها صناعة إطارات السيارات وفحم الكوك وبناء السفن وكربنة فائض المازوت لإنتاج المقطرات الوسطى وصناعة آلات الديزل وآلات الغزل والنسيج والمطروقات وتجميع السيارات والتراكتورات والدراجات والمتوسيكلات والأدوات المنزلية المعمرة وأو أن نصيب الصناعات الهندسية فى مجموع الإنتاج قليل . وبدأ فى هذه الفترة أيضاً استخدام مواد محلية جديدة أهمها العشب من البحيرات ، ومخلفات الزراعة مثل مصاصة القصب فى صناعة الورق ، والبتروكيمياوية فى الصناعات البتروكيمياوية ، والفوسفات فى صناعة السوبر فوسفات ، وبينما تركز معظم الصناعات فى القاهرة والإسكندرية اقترن التوسع بظهور مناطق صناعية جديدة فى الريف ، فضلاً عن توسع السويس وحلوان وكفر الدوار وشبرا الخيمة . وفى الوقت الحاضر يبلغ عدد عمال الغزل والنسيج مثلاً ٤٠ ألفاً فى القاهرة و٦٥ ألفاً فى الإسكندرية . وبعد أن كانت الحماة الكبرى هى المركز الصناعى الوحيد فى الريف ، زاد عمال الغزل والنسيج خارج المدينتين الكبيرتين إلى ٤٠٠٠٠ سنة ١٩٦٢^(١) .

وسار التوسع فى الصناعات الاستهلاكية شوطاً بعيداً منذ سنة ١٩٥٠ وخاصة فى صناعات الغزل والنسيج كما أسلفنا . وكانت تجربتنا فى ذلك مختلفة عن تجارب الاتحاد السوفيتى فى أوائل فترة التخطيط الشامل إذ انخفضت نسبة سلع الاستهلاك إلى الناتج القومى فى الاتحاد السوفيتى من ٦٦٪ سنة ١٩١٣ إلى ٤٦٪ سنة ١٩٣٢ ، وإلى ٣٠٪ سنة ١٩٥٥ . وبينما ارتفع الرقم القياسى لإنتاج سلع الإنتاج

(١) ارتفع استيراد آلات الغزل والنسيج إلى ٦,٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ ، وكان توسع مصر وغيرها من البلاد النامية على حساب صناعة الغزل والنسيج فى أوروبا الغربية والمملكة المتحدة . فبعد أن كان متوسط صادرات مصر إلى المملكة المتحدة ٢,٧ مليون قنطار من القطن بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ هبط إلى ١,٥ مليون قنطار سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، كما هبط استهلاك الأقطان طويلة التيلة فى المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠٠ بالة سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ إلى ٣٣٢٠٠٠ بالة سنة ١٩٥٦ .

إلى ٣٩٠٠ سنة ١٩٥٥ (١٩٢٥ = ١٠٠) ارتفع إنتاج سلع الاستهلاك إلى ٨٩٥ (كان ارتفاع الرقم القياسي العام للإنتاج ٢٠٦٥) . وكان عماد مشروع السنوات الخمس الأول في الاتحاد السوفيتي التصنيع وتوليد الكهرباء ، وتركز اهتمام المشروع الثاني في الزراعة والنقل ، وبينما تحولت الجهود في المشروع الثالث للصناعات الحربية لمواجهة العملاء الفاشي ، وكانت السمة الغالبة على المشروع الرابع هي الإنشاء والتعمير في أعقاب الحرب ، وبعد إعادة العمران بدأت زيادة الاستثمار في الصناعات الخفيفة بقصد تحقيق الرفاهية لشعب عظيم تحمل تضحيات لا قبل للبشر بها في سبيل إزالة الظلم والاستغلال عن الطبقة العاملة . ويتضح مدى الاهتمام بالصناعات الثقيلة من أنه بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٦٢ زاد إنتاج الصلب ثمان عشرة مرة (إلى ٧٦ مليون طن) وإنتاج الفحم خمس عشرة مرة والبترو ست عشرة مرة والكهرباء سبعين مرة ، بينما لم تتجاوز زيادة إنتاج الحبوب والمنسوجات ١٠٠٪ .

وتركزت المشروعات الجديدة في صناعات البترول والسماد والصناعات البتروكيمياوية في وحدات كبيرة برأسمال ضخمة لاعتبارات فنية بحتة . ولا يزال إنتاج عدد قليل من شركات الغزل والنسيج المتكاملة يؤلف نسبة كبيرة من مجموع الإنتاج . ويتضح من التقرير السنوي الثالث لمؤسسة الغزل والنسيج مثلاً أن ثلاثاً من الشركات الكبرى تستأثر بنحو ٤٠٪ من عدد المغازل و ٣٥٪ من العمال ، وأن سبع شركات تستأثر بـ ٧٠٪ من مجموع المغازل ونحو نصف عدد العاملين . والأمور كذلك في معظم الصناعات (السكر والمشروبات والدخان والسماد والأسمدة وتجميع السامع المعمرة) . وزادت درجة التركيز مؤخراً ، وأدى الاندماج إلى زيادة حجم الوحدات القائمة ورفع نسبة التكامل الرأسبي والأفقى^(١) فيها . وحدث الجزء

(١) تنتج بعض الشركات عدداً كبيراً من السلع دون تخصص . فتننتج شركة المحلة في صعيد واحد الغزل والمنسوجات القطنية الرفيعة والسميكة والمنسوجات الصوفية والبطاطين والقطن الطبي فضلاً عن أن لها محطة لتوليد الكهرباء قوتها ٥٠٠٠٠ كيلووات ساعة ، وذلك على خلاف تاريخ تطور الصناعة في إنجلترا في مسهل الانقلاب الصناعي حيث حدث تخصص واسع النطاق في المصانع والمدن ، وقد سارت مصانع كفر الدوار والبيضا على مبدأ التخصص بمقتضى الاتفاقية المعقودة بين بنك مصر وشركة برادفورد سنة ١٩٢٨ . فتننتج الأولى الحيوط والأقمشة الخام وتقوم الثانية بالتبييض والصباغة والتجهيز لحساب شركة كفر الدوار دون سواها .

الأكبر من التوسع في إنتاج سلع جديدة داخل وحدات قائمة ، برغم أنه لا يتفق مع طبيعة إنتاجها السابق . ويتضح مدى ضخامة الوحدات الإنتاجية في الصناعة المصرية من مقارنة أرقام العاملين في المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عاملاً فأكثر ، إذ كان هذا العدد ٢٢٠ ألفاً في سنة ١٩٥٧ من مجموع المشتغلين في مصانع تشغل عشرة عمال فأكثر وقدره ٢٧٠ ألفاً ، وزاد العدد سنة ١٩٦١ إلى ٣٣٠٠٠٠ من مجموع العاملين وقدره أربع مائة ألف ^(١) ، وحدث التركيز أيضاً في البنوك وشركات التأمين وشركات تصدير القطن وشركات التجارة الداخلية والخارجية وفي صناعة الخليج والكبس . ويخلق التوسع في حجم الوحدات الإنتاجية في مصر مشاكل إدارية معقدة . ويترتب عليه زيادة الطاقة في بعض المصانع عن الطلب المتوقع على أساس أسعار مجزية ، أو تزيد طاقة بعض الأجزاء على الطلب بينما تقصر عنه في البعض الآخر .

وبينما أدت التطورات الصناعية السريعة إلى تكوين وحدات إنتاجية أكبر حجماً من الوحدات القائمة ، لم تقدم الحكومة خدمات جديدة للصناعات الصغيرة ^(٢) والحرف (حيث يعمل نحو مليون نسمة بعض الوقت) تساعد المنظمين على شراء مستلزماتهم بالأجل ، وتسويق منتجاتهم تعاونياً ، أو تزويدهم بآلات بسيطة تدار بالقوى المحركة بدلاً من القوى العضلية . وقد كان الحال على خلاف ذلك في اليابان إذ عاشت الصناعات الصغيرة جنباً إلى جنب مع الصناعات الكبيرة . وفي ذلك مزايا كثيرة إذ يقل معامل رأس المال ويؤدي توسع الصناعات الصغيرة إلى زيادة نصيب الريف من الاستثمار والدخل دون إرهاب المجتمع بالإنفاق التنظيمي الباهظ على المدن . ويجب على أجهزة البحوث في مصر دراسة المعدات المستخدمة في الصناعات الصغيرة بغية زيادة كفاءتها وإدارتها بالوقود ووضع مواصفات لمنتجاتها ^(٣)

(١) يمثل إنتاج المنشآت التي يشتغل بها مائة شخص وأكثر ٧٨ ٪ من جملة إنتاج المنشآت التي تستخدم عشرة أشخاص فأكثر (١٩٦١) .

(٢) طالب مجلس الأمة في ديسمبر سنة ١٩٦٥ بإعداد برنامج تكميل قوامه الصناعات الصغيرة .

(٣) اقترحت لجنة الصناعة (١٩٤٨) « دراسة أقسام المصيرين ووضع قوالب تتفق معها تتدرج طولاً وعرضاً وتوحيدها مع ضرورة توفير عروض مختلفة لكل نمرة في الطول » . وبالمثل في الملابس الخاهزة .

والمقترح أن يخصص البنك الصناعى لخدمة الصناعة الصغيرة بعد أن تضاعف عمله كثيراً ، وأن تتوطد صلاته بمؤسسة التعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة التى تتعامل حالياً مع البنوك التجارية . وحبذا لو قامت المؤسسات بتوجيه الشركات الصناعية إلى استغلال الإمكانيات المتاحة فى قطاع الصناعات الصغيرة وتشجيع المنظمين فيها وتزويدهم ببعض المعدات والخبرة الفنية التى تنقصهم وبأوامر التشغيل المنتظمة على مدار السنة التى تخفف المخاطر التى يتعرضون لها ، والتعاقد معهم على التوريد لآجال طويلة . ويجدر بالحكومة دراسة تجربة الصين الشعبية فى الاستفادة من الوحدات الإنتاجية الصغيرة على أسس علمية .

وهناك احتمالات فى المستقبل القريب لتوسع نجاح فى صناعات تتوافر لها المواد الأولية والخبرات وتلاقى سوقاً داخلية مؤكدة ، ويتنظر أن يكون لصادراتها مستقبل فى أسواق أفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط . ومن هذه :

(١) الصناعات الزراعية مثل السكر وطحن الغلال ومستخرجات الألبان والزيت النباتية وتعليب الخضر والفاكهة والأسمك^(١) ، وسوف يتوقف اختيار هذه الصناعات على المحاصيل التى ستزرع فى الأراضى المستصلحة على مياه السد العالى .

(٢) الصناعات الكيماوية مثل السماد الأزوتى وتصنيع الفوسفات والمنجنيز والمبيدات الحشرية وحامض الكبريتيك والصودا الكاوية^(٢) والأسمت ، والورق^(٣) والمنظفات الصناعية .

(٣) صناعة سلع الإنتاج مثل المراجل والمضخات والموتورات والمراوح وآلات ضغط الهواء والعدد الصغيرة . و سلع الإنتاج التى لها سوق داخلية كبيرة مثل المرادن وآلات الكرد والغزل والأنوال وقطع الغيار ، مع الاستفادة من إمكانيات

(١) لاحتياج هذه الصناعات إلى رأسال كبير ، وهى تدريجاً سريعاً ويسهل إعداد طاقم العاملين فيها إذ لا تحتاج إلى خبرات معقدة . غير أن الأمر يستلزم إنشاء وحدة كبيرة لإنتاج المعلبات الصفيح واستخدام أنواع أخرى من البوات الرخيصة .

(٢) يستتبع إنتاج طن الصودا الكاوية إنتاج قدر مائل من الكلور ويعد الشركة المنتجة صعوبات جمة فى التصدير نظراً لصعوبات النقل البحرى .

(٣) لا يبرر استهلاك ورق الصحف محلياً إنشاء مصنع متخصص نظراً لضخامة الحد الأدنى لحجم مصنع تتوافر فيه المقومات الفنية ، وزيادة إنتاجه عن احتياجات البلاد .

- التخصص بين الدول العربية واستغلال الطاقة غير المستغلة في المصانع الحربية .
- (٤) صناعة تجميع الأوتوبوسات واللوريات والتراكتورات بالتعاون مع مؤسسات فورد ودويتزوفيات ، والميزة من تجميعها محلياً هي تخفيض أجور النقل وتصنيع بعض الأجزاء محلياً .
- (٥) صناعة سلع الاستهلاك المعمرة مع استيراد بعض أجزائها .
- (٦) صناعة السينما .
- (٧) صناعة الطباعة والنشر .

وكان من أهداف الحكومة ، منذ أوائل الثورة ، زيادة القوى المحركة وتحسين النقل والمواصلات وغيرها من مظاهر الاستثمار التمهيدى ، ومن ثم زادت قوة محطات الكهرباء من ٣٥٥ ألف كيلووات سنة ١٩٥٢ إلى ١٣ مليون كيلووات سنة ١٩٦٢^(١) وصاحب ذلك تحسن معامل الاستهلاك من ٦٠٪ إلى ٦٧٪^(٢) . وقد زاد إنتاج الكهرباء في مصر بنسبة ٣٠٪ سنوياً خلال العشر سنوات الأولى من الثورة وبلغ ٥٤٠٠ مليون ، كيلووات ساعة سنة ١٩٦٤ (٤٠٪ منها في القاهرة والإسكندرية) . ويتنظر أن يزيد الإنتاج بعد إتمام محطات السد العالي سنة ١٩٦٧ بمقدار قد يصل إلى ١٠ مليون كيلووات ساعة ، أى ما يعادل ثلاثة أمثال الإنتاج الحالى من محطات الكهرباء الحرارية ، تبعاً لقرار السلطات العليا بشأن الترجيح بين اعتبارات الرى وتوليد الكهرباء . ويسير العمل حثيثاً في إنشاء شبكة كهرباء الدلتا ، كما أن هناك قيد البحث مشروعات تكاليفها ٦٠ مليون جنيه لمضاعفة قوة المحطات الحرارية الحالية وإنشاء محطة ذرية ، وربما أدت صعوبات النقد الأجنبى الحالية إلى تخفيض مركزها من أولويات الخطة الثانية . ومهما يكن من شىء فإن الاستثمار الحديث يسد الحاجة إلى الطاقة الكهربائية لفترة طويلة .

ويبلغ الإنتاج الحالى من البترول ٧ ملايين طن تقريباً مقابل ٢٥ مليون طن

- (١) منها ٣٥٠٠٠٠ كيلووات في محطة خزان أسوان ، تستهلك شركة « كيميا » للأسمدة كل إنتاجها .
- (٢) يستخدم ٦٥٪ من الكهرباء في الصناعة و ١٠٪ في الرى والباقي في الاستهلاك المنزلى . ونظراً لانخفاض تكلفة الكهرباء هناك إصراف في استخدامها في الأغراض المنزلية ولتجميل المدن . ويكون ذلك غالباً على حساب الصناعة التى تحرم من التيار في فترات دورية ، ويلاحظ أن انتظام التيار بأسمار مناسبة وزيادة قوة المحطات المركزية يضمن الحفاظ على قيام الشركات الصناعية ببناء محطات خاصة بها .

سنة ١٩٥٢ ، وزيدت كفاية معامل التكرير^(١) في الإسكندرية والسويس تبعاً لذلك. وتغيرت سياسة الحكومة لإزاء الاستثمار الأجنبي في صناعة البترول ، إذ قسمت مناطق البحث مؤخراً بين شركات فيليبس وبان أمريكان ومؤسسة إيمى . وفي خلال سنة ١٩٦٥ اكتشفت حقول تبشر بزيادة الإنتاج في أواخر العقد الحالى وزودت بأجهزة حفر قوية . والأمل أن تؤدي زيادة الإنتاج في الحقول الجديدة إلى إزالة إحدى عقبات التصنيع والإسهام في حل مشكلة العملات الأجنبية . وإذا استقر الرأى على الاستعانة برأس المال الغربى في هذا المجال يتعين على الدولة معاملته على الأسس التي يعامل بها في الدول الأخرى التي تستقدمه ، وألا تسرف في تفسير الاتفاقيات لصالحها . إذ يؤدي ذلك في النهاية إلى إضعاف الحوافز على الاستثمار وتكتل الدول المنتجة لحرمان مصر من نصيبها العادل في الصادرات ، وهو اعتبار مهم إذا حقق الحقل الحديد الآمال المعقودة عليه .

وكانت السكك الحديدية في أوائل القرن الحالى كافية لمواجهة حركة النقل ، إلا أنها حملت أعباء جسيمة خلال الحرب العالمية الثانية ، هبط معها عدد القاطرات والعربات الصالحة للاستعمال وارتفع متوسط عمر القضبان والأجهزة مما استلزم البدء في تعويض التخلف وتجديد الخطوط والإنشاءات والعربات والقاطرات في أعقاب الحرب مباشرة . ولاقت المواصلات اهتماماً كبيراً من حكومة الثورة ، إذ بلغ ما استثمر فيها نحو مائة مليون جنيه سنة ١٩٦٤ . وحظيت السكك الحديدية بالنصيب الأكبر وخاصة بعد التحول إلى الديزل . وكان أهم مظاهر الاستثمار في النقل المائى تعميق قناة السويس^(٢) وإنشاء أسطول نهري كبير . وينتظر أن تتحسن الملاحة كثيراً بسبب ثبات معدل النهر إثر إتمام السد العالى وأو أن حمولة السفن لا يمكن أن تتجاوز طاقة استيعاب الأهوسة . وبينما لم يزد طول الطرق المرصوفة

(١) من ٣ ملايين إلى ٨ ملايين طن كما زيدت كفاية مستودعات التخزين .

(٢) زاد عدد السفن العابرة من ١١٦٠٠ سنة ١٩٥١ إلى ١٨٠٠٠ سنة ١٩٦١ والبضائع العابرة من ٧٩ مليون طن إلى ١٧٢ مليون طن . . ومن ثم زادت عوائد المرور من ٢٦ إلى ٥١ مليوناً من الجنيهات في نفس الفترة وأربت على ٨٠ مليوناً في سنة ١٩٦٥ . ويرجع بعض الزيادة بطبيعة الحال إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٦٢ .

سنة ١٩٣١ على ٤٠٠ كيلومتر زيدت تبعاً بإنشاء الطرق الاستراتيجية التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ . وفي سنة ١٩٦١ كان هناك ٢٢٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة ، ثلثها مرصوف والباقي طرق ترابية متاخمة للقنوات . ومنذ ذلك الحين تم إنشاء ١٠٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة وعدد من خطوط أنابيب البترول^(١) ومحطات الضخ بقصد تخفيف الضغط على وسائل المواصلات الأخرى والاستفادة من انخفاض مصاريف النقل بهذه الوسيلة . وزاد الأسطول التجارى من ٩٥٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ (منها ١٦٠٠٠ من ناقلات البترول) إلى ٢٤٠٠٠٠ طن سنة ١٩٦٢ (منها ٩٦٠٠٠ طن من الناقلات) . وتشير تقارير المتابعة إلى ضرورة التنسيق بين سياستى الإنتاج والنقل حتى يمكن اجتناب تكلس البضائع وبيع الإنتاج الضخم في الوجه القبلى وميناء الإسكندرية^(٢) . ويرى البعض أن الاستثمار في وسائل النقل في الخطة الأولى كان مغالى فيه ويزيد في بعض نواحيه على الحاجة الفعلية مما يبرر تخفيض الأولويات المقررة لها في الخطط اللاحقة . ويقتضى أيضاً الاهتمام بإصلاح الطرق وإعادة بناء المخازن في الموانئ، وتزويدها بأحدث آلات الشحن والتفريغ (بدلاً من بناء محطة للركاب تتكلف زهاء ١ مليون جنيه) وتسهيل خروج السلع من الموانئ وتبسيط الإجراءات الجمركية .

(١) بين السويس والقاهرة وبين مسترد وحلوان وبين الإسكندرية وطنطا .

(٢) زاد العبء الواقع على وسائل المواصلات نظراً لزيادة حجم الإنتاج المحلى وزيادة استيراد الآلات وقطع الغيار ، ومن ذلك زيادة كيات الأسمنت والسهاد ونعم الكوك ونقل ركاز الحديد من أسوان إلى القاهرة ورغم قصور السكة الحديد المفردة بين قنا وأسوان .. وأخيراً زاد عبء النقل نظراً للحاجة إلى استيراد مليون طن من الحبوب لاستهلاك المدن . وقد بلغت كمية البضائع عبر ميناء الإسكندرية نحو ستة ملايين طن سنوياً .

الفصل الثالث

مشكلات التصنيع

كانت خطط التصنيع ضخمة بالقياس إلى الإمكانيات . ولم يكن هناك مناص ، مع الرغبة في تعويض التخلف ، من تنفيذها بسرعة فائقة كان من مظاهرها علم كفاية الدراسات السابقة على التنفيذ . ولم يكن هناك متسع من الوقت ، في السباق مع الزمن ، لإجراء دراسات تفصيلية للأسواق والتمويل فضلاً عن الاعتبارات الفنية البحتة ، أو لمقارنة تكلفة مشروع معين بتكلفة مشروعات بديلة مع تقويم سليم للأولويات . ومن ثم فوجئت السلطات بارتفاع كبير في تكلفة بعض المشروعات عما كان متوقعاً ، فضلاً عن ازدياد التكلفة المترتب على تخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار العالمية . وتبين لها أن الدراسات الأولية كانت تهمل بعض العناصر مثل النقل والإسكان عن قصد أحياناً أو لا شعورياً حتى تتحسّن اقتصاديات المشروع ويلقى قبولا . ولم يسبق الاستثمار في صناعة التعدين أحياناً دراسة للاحتياجات المحتملة والمرجحة ثم المؤكدة ، وإعداد خرائط طبوغرافية وجيولوجية ، وكثيراً ما تهمل التقارير التي يضعها المهندسون اقتصاديات المشروع وعناصر التكلفة ، أو تعتبر الطلب عنصراً ثابتاً بدلاً من اعتباره متغيراً يرتبط بتقلبات السعر والدخل . وقد اعتبر أحد التقارير أن المشتريات المحايمة من سلع مستوردة تمثل وفراً في العملات الأجنبية دون النظر إلى نسبة الواردات في التكلفة الكلية للمنتجات المحايمة . وسوف تزداد أهمية مثل هذه الدراسات في المستقبل ، لأن الاختيار أسهل في المراحل الأولى للتصنيع منه بعد استكمال الصرح الصناعي ، حيث يتعين أن يبنى الاختيار على دراسة مستفيضة ومقارنة دقيقة للمشروعات البديلة ^(١) . ولا سيما أنه من المرجح ألا يكون التمويل الخارجي في الخطوة القادمة بمثل ما كان عليه من اليسر في الخطوة الأولى .

(١) اقترن التوسع في إنشاء المصانع الجديدة بإهمال تجديد بعض المصانع الحالية .

ويجب أن تقوم الدراسات السابقة على التنفيذ على أساس التكاليف الفعلية. فلا تحسب قيمة الآلات المستوردة على أساس السعر الرسمي للجنيه . بينما تحاسب المصانع فعلاً على أساس السعر الرسمي مضافاً إليه فرق العملة أى على أساس سعر الصرف السائد . ويجب أن تقوم الدراسة على إحصاءات يستبعد منها أثر تغير قيمة النقود . ولا يتخذ قرار بتوسيع مصنع ما ، بينما زيادة المبيعات صورية ناتجة عن زيادة حصيلة الصادرات بعد تخفيض العملة دون أية زيادة في الكم . وليس من شك في أن توافر البيانات الإحصائية يزيد احتمالات النجاح في إعداد الدراسات المقارنة . ولم يستند إنشاء بعض المشروعات وتوسع البعض الآخر إلى اعتبارات اقتصادية ، بل كل مبعثه الرغبة في تحقيق إنجازات سريعة^(١) أو أهداف تملئها ضرورات الدفاع ، ومن ذلك إنتاج الطائرات والصواريخ والمفاعلات النووية وبعض الصناعات الكيميائية وصناعة وسائل النقل ، أو اعتبارات قومية مثل توسع شركة الطيران العربية وتزويدها بأحدث الطائرات وتشغيلها على عدد كبير من الخطوط ، والتوسع في الأسطول التجاري برغم انخفاض معامل تحميل السفن . وإنشاء صناعة تجميع سيارات الركوب وبيعها إلى وقت قريب بثمان يقل عن الثمن السائد قبل قيام الصناعة . ومن ذلك أيضاً إنشاء محطة الركاب في ميناء الإسكندرية ، والمطارات ونجمل العاصمة وإنشاء قصور الثقافة والاستاد . وكان إنشاء بعض الصناعات ناتجاً عن سهولة الحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويلها . وحدث تخبط في الاستعانة بالخبراء الأجانب ، وكثيراً ما استبدلوا قبل إتاحة الفرصة لهم لدراسة المشروعات التي استقدموا من أجلها ، ومن أمثلة ذلك الاستعانة بشركة جلوكسر الألمانية لتقديم الخبرة الفنية لشركة الحديد والصلب ، ثم استبدالها بشركة كوبورز الأمريكية . وكثيراً ما يتعذر الأخذ بتوصيات الخبراء لأنها تستلزم قدراً من العملات الأجنبية لا يتيسر تدبيره^(٢) . وعانت بعض المصانع من تدهور العلاقات السياسية مع البلاد الموردة للآلات مما يتعذر معه استيراد الأجزاء البديلة أو

(١) من ذلك تنفيذ عدد من المشروعات في مستهل الثورة كانت متعثرة فيما مضى ، مثل كهربة خزان أسوان وكهربة سكة حديد حلوان

(٢) أضعف عدم تحويل ممتلكات الخبراء إلى ذخيرهم بانتظام من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه .
التاريخ الاقتصادي للثورة

المكتملة ، فضلا عن استحالة استيراد الأجزاء البديلة لآلات مشتراة من الدول الغربية من الكتلة الشرقية .

وكانت تقديرات الصناعة تفوق كثيراً قدرة البلاد في التنفيذ على أساس ذلك القدر من الموارد التي تيسر تجنيدها للتنمية^(١) . ومرد ذلك إلى عدم توافر المعلومات الأساسية عن موارد البلاد والنسب الهامة بين الاستثمار والدخل ، وعدم مساءلة الوزراء عند إعداد الخطة عن التقديرات الواردة منهم ، ومدى تناسقها بعضها مع بعض وعلم مراجعة المشروعات المقدمة من حيث سلامتها الفنية . وكان إهمال مراجعة الخطة في ضوء الظروف المتغيرة سبباً في عجز الشركات عن الحصول على بعض المواد الهامة المحلية أو المستوردة وظهور عنق الزجاجة في بعض الصناعات نتيجة لتوسع بعض فروعها وعدم إنجاز التوسع في فروع أخرى مكتملة . ومن ذلك عجز إنتاج الأسمنت ومواد البناء من آن لآخر لأن مشروعات التشييد تناهز ٦٠٪ تقريباً من خطة التنمية . وقد أهملت سلطات التخطيط دراسة العلاقة بين توطن الصناعة وبين اعتبارات الإسكان ، وخاصة في التجمعات الحديدية مثل حلوان وشبرا الخيمة والسويس . وبالمثل لم يكن التنسيق كاملاً بين التصنيع والنقل ، ومن ثم ظهرت صعوبات نقل الركاز من أسوان إلى القاهرة . والأسمنت من حلوان ، وأزمات السجاد في الوجه القبلي المترتبة على عدم توافر عربات السكك الحديدية إلا على أساس أجور نقل مرتفعة (السهم الذهبي) ، وتأخر مشروع ناصر للملاحة النهرية عن الموعد المضروب والتكدس في الموانئ . وأدى تركيز الصناعة في مسترد وشبرا الخيمة وحلوان إلى إرهاب محطتي كهرباء شمال القاهرة وجنوبها وإلى التوسع المطرد فيهما ، وكان إقبال البنوك والشركات والمؤسسات والحكومة على الحصول على تسهيلات ائتمانية من الخارج دون التنسيق بينها من أسباب صعوبات الدفع الخارجى في سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . وثمة أمثلة أخرى منها رفع توقعات الاستهلاك المحلي عن طاقة الإنتاج ، والتضحية بالتصدير خوفاً من أزمات التموين . وقد اقتضت جهود الحكومة لتذليل العقبات على منح أولويات لمشروعات معينة مثل السد العالي وهيئة القناة أو التهجير أو الحجارى ، بينما كان الأمر يتطلب إعداد ميزانيات للطاب

(١) وفي ضوء المعدلات الحالية للإنفاق على الدفاع وتطور الاستهلاك الفردى والحكوى .

المتوقع على عناصر الإنتاج النادرة نسبياً (العمال الفنيون والأسمت وحديد التسليح وغير ذلك من مستلزمات صناعة البناء مثلاً) وبين العرض منها ، وتعديل الخطوة في الأجل القصير على ضوء الموارد المتاحة مع ضغط الطلب على المشروعات التي لا تحمل أولويات عالية .

وهناك غموض شديد بصدد دور عامل الربح وجهاز الثمن في النظام الاقتصادي الجديد . فالدولة تستخدم الحوافز النقدية لزيادة العرض من العمال في المناطق الثابتة بدلاً من الالتجاء إلى القسر . وتدفع علاوات للمهندسين (بدل تخصص) نظراً لزيادة الطلب عليهم . وترفع أسعار بعض السلع والخدمات لتخفيض الطلب عليها وتحقيق توازنه مع العرض . ويستخدم معيار الربح في الحكم على إنجازات الشركات المساهمة . وأدت التطورات في السنوات الأخيرة من الخطوة الأولى إلى ضعف دور جهاز الثمن ، برغم أهميته ، حيث يكون الجهاز الحكومي غير مكتمل البناء لا يمكن التعويل عليه في توزيع الموارد غير المتوفرة : حسب أولويات محددة . وبالمثل اتجهت النية في وقت ما لا اعتبارات سياسية تتصل بالسعي وراء الشعبية إلى تخفيض الأسعار دون الحد الذي تمليه الاعتبارات الاقتصادية ودون مراعاة مرحلة التطور التي تجتازها البلاد في طريق الاشتراكية . وقد ازداد عبء « الروتين » في شركات القطاع العام وتعددت البيانات التي تطلبها أجهزة التخطيط والرقابة .

ويطالب بعض المنظمين في شركات القطاع العام بأن يراعى عند التسعير حصول الشركات على فائض فوق تكاليفها المتوسطة يخصص للاستثمار الجديد غير أن سلطان الحكومة في تحديد الأسعار فوق سلطة المؤسسات ومن ثم لا يأتي رفع الأسعار قبولا سياسياً . وينطبق ذلك بوجه خاص على المصانع ، وخاصة تلك التي تنتج السلع المعمرة ^(١) . كما ينطبق على هيئات المنافع العامة ، إذ لم تعد أجور نقل الركاب والبضائع والبريد تتناسب مع ارتفاع الأسعار والدخول منذ الحرب العالمية الثانية . فقد زادت تعريفة نقل ركاب الدرجة الثالثة بالسكة الحديدية مثلاً

(١) وخاصة بعد أن ارتفعت أسعار الإخلال ، ولم تعد مخصصات الاستهلاك المحتسبة على أساس أسعار الشراء كافية لمواجهة التجديدات . ويتضح مدى الفروق من قيام شركات النقل والنسيج بتكوين مخصصات قدرها مليون جنيه في السنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ يضاف إليها نحو أربعة ملايين جنيه تمثل فروق القيمة الاستبدالية .

من ١١/٤ ملليم للكيلومتر سنة ١٩٣٩ إلى ٢ ملليم سنة ١٩٥٤ (تخفيض بعد ٣٠٠ كيلومتر الأولى إلى ١٤ ملليم) بينما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الحملة ونفقات المعيشة إلى نحو أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب . وتقضى اعتبارات التمويل برفع سعر الكهرباء للاستعمالين العادى والصناعى حتى تتمكن المؤسسة من تغطية تكاليفها ومواجهة التوسع ، لأن الأسعار الحالية لا تتيح عائداً بالمعدل المتعارف عليه دولياً . ويجب ألا يعزب عن البال أن عامل الثمن مهم فى الحث على « الاقتصاد » فى استخدام الموارد . وقد كانت اعتبارات أريحية شركة السجاد « كيميا » . وهى المشتري الوحيد . سبباً فى تحديد أسعار الكهرباء من خزان أسوان على أساس ١٢ ملليم عن الكيلووات ساعة (ينخفض بعد ٥٠٠ كيلووات ساعة الأولى إلى ٨ ملليم) . ويقتضى الأمر العودة إلى اتباع معايير منطقية لتحديد التكلفة وإن استلزم الأمر إعانة بعض الشركات أو الهيئات .

وتدل دراسة توطن الصناعة^(١) على أن معظم الصناعات الحديثة تركزت فى القاهرة والإسكندرية خلال القرن التاسع عشر ، ولم تقم فى الريف سوى الصناعات المتصلة بإعداد المواد الزراعية ، مثل حلب القطن وعصير القصب والزيتون ، نظراً لعدم توافر مقومات الصناعة فيه لتركز القوة الشرائية والمنظمين الأجانب فى المدن . واستأثرت القاهرة فى الخطة الأولى بـ ١٨١ مشروعاً صناعياً (تكاليفها ١٧٥ مليون جنيه) والإسكندرية بثلاثة وتسعين مشروعاً (تكاليفها ثمانون مليوناً) ، وأملت الاعتبار السياسية تخفيف الفوارق الإقليمية فى توزيع الدخل ، وذلك بإنشاء صناعات فى مناطق لا تتوافر فيها المقومات التقليدية من العمال المدربين ومصادر القوى المحركة وموارد المواد الأولية وورش التصليح والقرب من الأسواق وغيرها من عوامل تخفيض التكلفة ومصاريف النقل إلى أقصى حد . ومن أمثلة ذلك توزيع شركات الغزل والنسيج^(٢) على عواصم الريف برغم أن الاعتبار الاقتصادية البحتة تقتضى تركيزها فى القاهرة أو الإسكندرية أو بقربهما . ويتعين أخذ اختلاف

(١) فى سنة ١٩٦١ كان يتركز فى القاهرة والجيزة نحو ٦٥ ٪ من المنشآت الصناعية من فئة عشرة عمال فأكثر ، يعمل بها ٥١ ٪ من مجموع عمال تلك الفئة بينما لايزيد نصيبها عن ٢٠ ٪ من سكان مصر .

(٢) جاء فى التقرير الثالث لمؤسسة الغزل والنسيج أن الخطة الثانية تتضمن زيادة ١٥٠٠٠٠ مردن فى بنها والمنصورة والزقازيق ومنطقة القنال . وكان مقرراً فى الخطة الأولى إنشاء تسعة مصانع للغزل والنسيج =

ننقات الإنتاج في الحسبان عند الحكم على إنجازات الصناعات التي تركزت في الريف حتى يمكن احتساب التكلفة الحقيقية للأهداف الاجتماعية التي يسعى المجتمع لتحقيقها^(١) ، وتزيد صعوبات التصنيع في الريف لأن إنشاء مصنع في بيئة زراعية يحتمل إثبات مشكل الانتقال إلى نمط جديد من الحياة . ومشاكل تدريب أفراد يغلب عليهم الطابع الزراعي . وكلما كان المقر المقترح للصناعة بعيداً عن المجتمع الحضري كانت المشاكل أشد تعقيداً منها في المحيط نصف الحضري مثل المحلة الكبرى وكفر الدوار وشبرا الخيمة والحوامدية حيث عرفت الصناعة حيناً من الدهور .

وتزيد هذه المشاكل كلما كان التحول سريعاً ، إذ يصعب تكوين طاقم من العمال المدربين على العمل المتواصل ، بمقتضى برنامج زمني ثابت تحت إشراف المقدمين . هذا إلى أن هجرة العامل تحرره من رعاية الأسرة وتواجهه بخضم المدينة وعدم مبالاة أهلها بمشكلات الفرد ، مما يحدث اضطرابات نفسية بالغة الأثر . ويظهر أثر كل ذلك في تشتت ذهن العامل والتجائه إلى قريته بين حين وآخر ابتغاء الراحة الروحية . وتكون المشكلة أشد وطأة إذا كان العمل موسمياً (صناعات السكر والحليج والكبس وتعبئة الفواكه) أو كان الأجر السائد لا يكفل حياة مستقرة ، أو إذا لم يلتزم شغل الأسرة نظراً لعدم توافر السكن المناسب أو صعوبات الانتقال أو لعجز العامل عن دفع الإيجار ، أو إذا كان العامل يملك قدراً من الأرض مهما بلغ من الضالة يعود إلى مباشرتها في مواسم العمل الزراعي . وفي مثل هذه الأحوال جميعاً يقل حظ العمال من التدريب المتصل وترتفع نسبة الغياب والحوادث وتقل الإنتاجية^(٢) ، فضلاً عن تعقد المشاكل البشرية الناجمة عن عدم انسجام العامل في الوسط الصناعي . ويرى البعض أن توزيع الصناعات على الريف بطريقة عشوائية وتحويل المراكز الرئيسية لشركات بعيداً عن القاهرة لا يحقق الأهداف المرجوة ، ومن ثم ينصحون بالتركيز على مناطق محددة وتزويدها بالمباني والكهرباء

= والمجاد وتصنيع المواد في الزقازيق وشبين الكوم ودمهور و زفتى وطنطا وديياط وميت غمر وجرجا . والمزج إنشاء مصانع للأسمنت في السويس وأسيوط ، ومع ذلك فإن نسبة نمو القاهرة والإسكندرية أعلى بكثير من المتوسط العام للقطر .

(١) قرر مجلس الإنتاج لاعتبارات اجتماعية الإبقاء على مصنع للصودا الكاوية في وادي النطرون رغم قدمه واستهلاك آلاته وارتفاع تكلفة الإنتاج عنها في المصانع الحديثة .

Hoselitz, B. F. Sociological Aspects of Economic Growth.

(٢) راجع

والمياه ومراكز التدريب ووسائل النقل ، وتوسيع المدن الصغيرة التي تتوافر فيها مقومات الصناعة بدلا من تشتيت الجهد في مناطق متباعدة لا يجدى الاستثمار القليل في انتشالها من فقرها الحال . ووصول القرية إلى المستوى الحضري ، وهو هدف أساسي من أهداف الميثاق ، لا يمكن تحقيقه إلا في الأجل البعيد ، وبعد أن يقف تزايد السكان بالمعدل الحال .

ويتعين إعادة النظر في سياسة إدماج الشركات التي آلت ملكيتها إلى القطاع العام ، بعد أن أدت الاندماجات المتعاقبة إلى تركيز قوة العمل : ففي سنة ١٩٦٢ كان هناك ٢٥٠٠٠٠ عامل يشتغلون في مصانع بها خمسمائة عامل أو أكثر في مقابل خمسة وثمانين ألفاً يعملون في مصانع تشغل من مائة إلى خمسمائة ، بينما لم يزد عدد العمال و المصانع التي تشغل من خمسين إلى مائة عامل عن ٢٥ ألفاً . وكان الحافز على الدمج أحيانا ضم منشأة بخاسرة إلى شركة قوية بقصد إزالة خسائر الأولى وتحسين إدارتها واجتناب الاستغناء عن العمال . غير أن الاعتبارات الاقتصادية لم ترع في بعض الأحيان . وكثيراً ما أدى الاندماج إلى إضعاف الشركة المدمج فيها بدلا من تصفية الوحدات الضعيفة والإبقاء على الوحدات ذات الكفاية العالية . وقد حدث ذلك عند إدماج منشأة مستغرقة بالديون ذات مشاكل معقدة مع شركة جديدة منطلقة مما ترتب عليه ضياع وقت المنظمين في الشركة الناجمة في علاج العيوب الفنية للشركة المدمجة ومواجهة مشاكل العمال ومطالبات الدائنين وتحصيل الديون المشكوك فيها . وقد حقق الإدماج بعض التخفيض في النفقات حيث تألفت على أثره وحدات متكاملة رأسياً أو أفقياً ، وكانت الاعتبارات الاقتصادية تبرر هذا التكامل . أو بسبب قيام التخصص ، والإنتاج النمطي وتزويد الوحدات الضعيفة بالخبرات التي تعوزها^(١) ، غير أن بعض الوحدات بلغت حداً من الضخامة يتعذر معه إدارتها بكفاية .

ويعبر عن ذلك في المصطلح الاقتصادي ، بأنه برغم اقتراب المنشأة بعد الاندماج من الحجم الأمثل من ناحيتي الإنتاج والتسويق ، فإن صعوبات الإدارة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بعد الاندماج عما كانت عليه قبلاً . ولا يمكن

(١) أمكن تزويد بعض مصانع الغزل والنسيج بوحدات تكميلية من فائض المصانع الأخرى لتحقيق التخصص ولقضاء على نقط الاختناق .

أن تنسب إلى الاندماج مزايا الإنتاج الكبير عندما تدمج وحدات متماثلة ، أوحى حيث تتم الوحدات الصناعية المندمجة في مناطق متباعدة تصعب معها رقابة المركز الرئيسي . ويتصل بذلك أخيراً إرهاب الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة بإدارة منشآت صغيرة الحجم مثل محلات التجزئة أو ورش التصليح ، وإرهاب مضارب الأرز الكبرى بإدارة عدد من الفراكات ومطالبة شركات الغزل والنسيج بإدارة مئات الوحدات المتناثرة ، وتكليف محال البيع الكبيرة بإدارة عدد من المتاجر الصغيرة ، وضياح الوقت والجهد في تقييمها على فترات متعاقبة ، وتأخر صدور القرارات ومشاكل التنسيق بين العاملين . ومن ذلك أيضاً وضع شركات الملاحة البحرية والتخليص وخدمة السفن . برغم تباين مشاكلها ، تحت إشراف هيئة قناة السويس .

وعند إعداد الخطط المستقبلية يجذب بعض الاقتصاديين اختيار عدد من المشروعات التي تدر عائداً عالياً وتحقق أهدافاً فرعية أخرى مثل زيادة العمالة ، ويطلب ذلك إعادة النظر في مشروعات التوسع في الصناعات التي يكون معامل رأس المال فيها بالغ الارتفاع ، إلا إذا كانت تحقق وفراً حقيقياً كبيراً في العملات الأجنبية أو كانت مهمة في استراتيجية الإنتاج وتزويد البلاد بمواد أولية . ويرى البعض في ضوء مشكلة العملات الأجنبية في الوقت الحاضر تأجيل الصناعات البتروكيمياوية ^(١) وصناعة الألومنيوم حيث معامل الاستهلاك والإحلال عال والنفقات ضخمة بالعملات الأجنبية واحتمالات الخسارة الكبيرة ، ولأن أطراد الاختراعات يحتم الاستغناء في وقت قصير عن أجزاء كبيرة من المصانع الحالية واستبدال أخرى بها من أحدث طراز . ويقترح بعض الخبراء الدوليين إعادة التفكير في توسع صناعة الحديد على أساس استغلال مناجم الواحات نظراً لضخامة الاستثمار في نقل الركاز عبر مائتي كيلومتر من انسكك الحديدية ما لم تكتشف في الواحات ثروات معدنية أخرى . وفي أواخر الخطة الأولى قام المسئولون بدراسة دقيقة للأولويات الزمنية في ضوء المركز الخارجي بعد سحب المعونة الأمريكية بعض الوقت وتفاقم عجز ميزان المدفوعات ، واستقر الرأي على تأجيل بعض المشروعات إلى أن يتحسن ميزان المدفوعات ما لم

(١) ومن جهة أخرى هناك ميزة لهذه الصناعة وهي إنتاج سلع ثانوية كثيرة تعتبر بدائل عن المواد الأولية التقليدية .

يتيسر تمويلها من دول الكتلة الشرقية . وتلك سياسة حكيمة أن نجذب مستوى التطلعات أحياناً إلى واقع الموارد المتاحة ، على أن يعاد النظر في الأولويات إذا حدث تحسن . مطرد في ميزان المدفوعات .

ويتصل بذلك تقرير أولوية عالية للمشروعات التي تتوفر موادها الأولية محلياً وتفضيلها على الصناعات التي تعتمد المواد الأولية المستوردة^(١) ، مثل صناعة المنسوجات الصوفية أو إطارات السيارات إلا إذا كان هدفها توسع التصدير ، أو كانت موادها الأولية مركزة في مناطق محددة من العالم . وكان الاهتمام في الخطة الأولى موجهاً إلى السوق المحلية وتعويض الاستيراد^(٢) . وحين الوقت لخفض الكميات التي تعرض في السوق المحلية من بعض السلع بحيث تعطى الأولويات للتصدير . ذلك أن زيادة الصادرات ضرورة لازمة في المرحلة القادمة حتى يمكن تدبير العملات الأجنبية لخدمة الدين العام الذي يتضخم يوماً بعد يوم ، وتخفيض الاعتماد على القروض الجديدة . وكانت الصادرات حتى السنة الرابعة للخطة تقل كثيراً عن الأرقام المستهدفة . وأدى إغلاق أسواق سوريا والعراق والسودان والمملكة العربية السعودية بفعل الأحداث السياسية . إلى وقف صادراتنا إليها بعض الوقت ، ونتج عن زيادة إنتاج الأقمشة القطنية والمخلوطة مع قصور التصدير زيادة استهلاك الفرد من ١٦٥ متر سنة ١٩٦١ إلى ١٨٣ متر سنة ١٩٦٣ . ويستتبع ذلك ألا يصحح التصدير كلما ظهرت أزمة من أزمات التمويل مهما بلغت من التفاهة ، فلا تخفض صادرات الأسمدة والسماد حتى يكفل الاستهلاك المحلي على مدار السنة ، ولا تخفض صادرات إطارات السيارات ، كما رددت الصحف شكوى الجمهور ، فالتصدير بالنسبة لدولة فقيرة في الموارد مكتظة بالسكان مسألة حياة^(٣) أو موت ، ولنا في اليابان ويوغوسلافيا عبرة وقدوة . ويقتضي السعي حثيثاً لتحقيق

(١) حيث تقل القيمة المضافة محلياً .

(٢) حان الوقت للإقلاع عن إنشاء الصناعات المعوضة للاستيراد حيث يكون حجم الاستهلاك المتوقع دون الحجم الأمثل بكثير وحيث تزيد أسعار التكلفة كثيراً عن أسعار الاستيراد . ومن الأفضل التركيز على بعض الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية تمكنها من التصدير بأسعار مجزية وهي الصناعات التي يرتفع معامل العمل فيها .

(٣) تتطلب المرحلة القادمة في تطور صناعة الفزل والنسيج ، وهي إنتاج الخيوط والمنسوجات العالية الصنف ، بذل جهد كبير في التسويق .

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الشرقية والغربية وضمن سوق واسعة لمنتجات الصناعات الكبرى مع توجيه الجامعة العربية إلى دراسة مشروعات للاستثمار المشترك في صناعات تتطلب وحدات ضخمة لا تبررها قوة استيعاب السوق المحمية لأية دولة عربية على انفراد . فتستأثر سوريا بنسبة أكبر في صناعات غزل ونسيج الصوف ، ومصر في صناعة غزل ونسيج القطن ولبنان في صناعة الألياف الصناعية بينما تعطي الكويت والسعودية مثلاً قدرأ أكبر من الصناعات البتر وكيمياوية . . . وهكذا .

وسوف ندرس موضوع « اختبار التكنولوجيا في الصناعة » بشيء من التفصيل لأهميته القصوى في المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد المصري . وهناك عدة حقائق لا بد من مواجهتها عند اختيار التكنولوجيا المناسبة ^(١) : الحقيقة الأولى أن رأس المال بالمعنى الاقتصادي . يشمل الآلات والمعدات والمصانع وحظ السكان من العلوم والفنون والتدريب ، كل ذلك قليل في مصر نسبياً إلى عامل الإنتاج الوفير وهو « العمل غير الفني » ، واو أن مصر أحسن حالا في ذلك من معظم الدول النامية . ويقضى منطق التنمية السليم بالاقتصاد قدر المستطاع في استخدام عوامل الإنتاج النادرة ، واستخدام العمل عند تساوى ظروف الاختيار الاقتصادية بينه وبين رأس المال . والحقيقة الثانية أن الصناعة تقتضى في حالات معينة استخدام أحدث التكنولوجيا للسبب سوى أنها هي التكنولوجيا المتاحة ولا بديل لها . فلا مناص مثلاً من أن تبنى معامل تكرير البترول ومصانع الحديد والصلب والصناعات البتر وكيمياوية ومحطات توليد الكهرباء ومصانع السماد الأزوتى بالحجم المناسب للاستهلاك المحلى في حدود التكنولوجيا المعروفة في الدول المنتجة للآلات . ولا اختلاف في وجوب استخدام أحدث الوسائل العلمية في مكافحة الأوبئة والآفات الزراعية ،

(١) لانشير هنا إلى الاختيار بين الصناعات المنزلية والحرف من جهة وبين الصناعات الحديثة من جهة أخرى . بل نشير إلى الاختيار بين معامل عال لرأس المال وبين معامل منخفض نوعاً في بعض الصناعات الحديثة التي تتيح التكنولوجيا فيها فرصة الاختيار . ولا تزال درجة الميكنة الحديثة في مصر منخفضة ، إذ متوسط عدد العمال لكل ألف مغزل ١٦ في صناعة الغزل كلها ، تنخفض إلى ستة في بعض المصانع الحديثة مقابل خمسة في دول غرب أوروبا وأربعة في الولايات المتحدة ، وعدد الأتوال بالنسبة للعامل الواحد ٢ - ٤ في مصر و ٢٤ - ٢٨ في اليابان و ٧٥ - ١٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية .

والأمر كذلك في تطبيق وسائل للتوسع الرأسى الأخرى في الزراعة . ولامناض من استخدام الآلات الزراعية في المناطق غير المأهولة بالسكان .

والحقيقة الثالثة التي يجب أخذها في الاعتبار بين هذين النقيضين . هي أن هناك من ضروب الإنتاج مايسمح بالاختيار بين طرائق تستخدم قدراً كبيراً من رأس المال وقدراً أقل من العمل ، وتلك التي يكون الأمر فيها على عكس ذلك وإن ندرة الصناعة الثقيلة في مصر مع العجز المستمر في ميزان المدفوعات تملي عليها في المرحلة الراهنة اختيار الطرائق التي تقتصد في استخدام العملات الأجنبية بدلاً من تقليد أحدث التكنولوجية المعروفة تقليداً أعمى . فلا معنى لاستخدام التراكتورات الضخمة وآلات الجني ، مع وجود بطاقة سافرة أو مقنعة في الريف تعادل ، في ضوء الطرق الزراعية المستخدمة حالياً ، قرابة نصف القوة العاملة الحالية مع صغر وحدة الاستغلال الزراعى . ومن العبث زيادة إنتاج الآلات المنزلية في دولة يحترف عدد كبير من أهلها الخدمة المنزلية اضطراراً . أو التوسع في استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية في البنوك مثلاً . بينما تسعى الدولة جاهدة لتشغيل الحريجين ولا تكاد تلاحق السيل العرم الذي يتخرج سنوياً . ولاشك في أن هيئة قناة السويس كانت مصيبة في استخدام العمال المزودين بالفؤوس في توسيع القناة وتعميقها . برغم قدرتها على اقتناء أحدث آلات إزالة الأتربة والتسوية لتؤدي نفس العمل في وقت أقل ، ولأسيما أنه من اليسير في مثل هذه الأعمال زيادة القوة العاملة لإنجازها في وقت قصير . وعلى النقيض من ذلك كان لزاماً على هيئة السد العالي أن تلجأ إلى آلات الحزور ورفع الأتربة بنسبة أكبر . إذ أنها كانت مقيدة في بناء القناة التحويبية والأنفاق بموعلي مضروب من برنامج متكامل يأخذ في الاعتبار موسمية الفيضان . وكان تركيز آلاف العمال في الموقع أمراً مستحيلاً^(١) نظراً لضيق مجرى النهر ، ولاعتبارات فنية أخرى .

(١) كان عدد العمال في بناء السد العالي قليلاً ، إلا أنه خلق الكثير من فرص العمل في بناء الترع

وفي استصلاح الأراضي . ومن الأسف أن عدم مرونة العرض الصناعي حرم البلاد من كثير من فرص العمل في بناء الآلات والمعدات الخاصة بالسد . وكان من أسباب اختيار نظام الأنفاق بدلا من المواسير في تصميم مشروع كهربية خزان أسوان القديم أن حفر الأنفاق يؤدي إلى زيادة العمالة ولا يتطلب اعتمادات طائلة بالعملات الأجنبية .

وخلاصة القول أنه لا مناص من التقيد بالتكنولوجية الحديثة التي لا بد لها في بعض الصناعات . بينما هناك اختيار في بعض الصناعات والمشروعات العامة بحسن بمصر ، التي تعاني من تزايد السكان نسبياً إلى الموارد ، الاستفادة من احتمالاته إلى أقصى حد . بغية تخفيض احتياجاتها الكلية من رأس المال ، الذي يتمثل في الآلات المتوردة . وتعايل اختلاف ظروف الاختيار بين الدول النامية ^(١) والدول التي سارت شوطاً بعيداً في التنمية هو أن الأخيرة تكرر جانباً كبيراً من مواردها للبحث العلمي بغية اختراع آلات أو طرائق إنتاج جديدة توفر من استخدام العمال . ويدفعها إلى ذلك ارتفاع الأجور ونادرة العمال العاطلين ، إذ يصبح الاقتصاد في العمال مورد التوسع الوحيد بعد توقف زيادة السكان وتقييد الهجرة . وفي مثل هذا المجتمع تتحدد أهداف رب العمل في اقتناء الآلات المستحدثة مع الأهداف الاجتماعية ويتوقف ارتفاع مستوى المعيشة على زيادة الإنتاجية من قوة العمل الحالية .

وكان استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية فيما مضى هدف أرباب الأعمال في مصر في القطاعين الأجنبي والمصري على حد سواء ، ولا سيما أن غالبيتهم كانت من المهنيين الذين يضعون الاعتبارات الفنية فوق الاعتبارات الاجتماعية بحكم ثقافتهم . ولم يكن أولئك يقيمون وزناً ، وما كان للمجتمع أن يطلب إليهم أن يقيموا وزناً للفرقة التي يجريها الاقتصاديون المحدثون بين التكلفة من وجهة نظر الفرد وبين التكلفة من وجهة نظر المجتمع . ولا يمكن — وهدف المنظمين اجتناء الربح — أن يلقوا بلالاً إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للعملة الأجنبية في بلد يعاني عجزاً مستمراً في ميزان المدفوعات ، طالما كانوا يحصلون على العملات الأجنبية بسعر صرف لا يتفق بحال مع سعر الصرف الحقيقي ، لاستيراد أحدث الآلات التي تمخضت عنها قرائح المخترعين في بلاد يرغمها ارتفاع الأجور على رفع درجة الميكنة إلى

(١) تعمل الصين الشعبية على اختيار التكنولوجية التي تستخدم قدرأ أكبر من المال ويرجع ذلك إلى أن الخبراء الأوائل كانوا من الروسين الذين اعتادوا نسبة واطنة من رأس المال إلى الدخل . بينما في مصر تفخر شركة إيسترن بتحويل أجهزة مصنع الدخان إلى الآلية الكاملة بعد أن كانت نصف آلية ، كما تفخر في تقاريرها بأنها تستخدم أحدث ما أخرجته المصانع العالمية في النقل الميكانيكي والهوائى والف الميكانيكى .

أقصى حد^(١) ، أى بعبارة أخرى أن أرباب الأعمال كانوا يحصلون على عملات أجنبية بسعر صرف يتضمن إعانة مستمرة فضلاً عن إعفائهم من الضرائب على الآلات المستوردة . ولم تكن الاعتبارات الاجتماعية ، أى زيادة الرقم الكلى للعمالة ، والاقتصاد فى استخدام الآلات ، تشغل بال هؤلاء المنظمين عند تقرير سياسة الاستثمار . وكان ذلك مذهب المنظمين بعد الثورة أيضاً ، ولم تحاول الحكومة إقناعهم بأن الأجر النقدي فى ظروف البطالة المقنعة الشديدة لا يمثل سعراً توازن الفعلى لقوة العمل^(٢) ، لأن المجتمع مرغم على تدبير عمل للمتعطلين أو إعائتهم بطريقة أو بأخرى . وكان تجديد الآلات واستخدام أحدثها بنفقات طائلة فى صناعة الغزل والنسيج بوجه خاص يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع ثبات عدد العاملين ودواما لا يعبر كسباً كبيراً فى مجتمع تكثفه البطالة ، وكان أرباب الأعمال يفضلون هذه السياسة لأنها تخفض مشاكل العمل والعمال وتقلل من القرارات الإنسانية الصعبة فى التعايش السلى مع النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية^(٣) .

والتحليل الذى أوردناه فى هذا الفصل يخالف الميثاق إلى حد ما حيث يقول : « ينبغى أن يكون اتجاهنا إلى آخر ما وصل إليه العلم ، إن حصولنا على أدوات العمل الحديدية المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة وإنما هو يكفل أيضاً تعويضاً عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية الحديد الذى نأخذ به مركز امتياز يعرض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الإنتاج قد وصلت فيه إلى ما هى عليه الآن من تفوق . وينبغى فى هذا الحال أن يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملاً للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة — خصوصاً بالتقدم الذى وصلت إليه — لا تحتاج إلى قوة عمل واسعة . أن

(١) تستخدم مشروعات الطرق قدراً كبيراً من الآلات الحديثة ، ويخفف حصولنا على المعدات فى ظل المعونة الأمريكية من التكلفة الاجتماعية مقومة بالعملات الأجنبية .

(٢) يعبر عن ذلك فى المصطلح الاقتصادى بقولنا إن هناك اختلافاً بين التكلفة النقدية للأجور وبين التكلفة الاجتماعية للعمل .

(٣) وبرغم أنه يتعين على القطاع العام أن يسترشد بالعائد من المشروعات المختلفة عند إقرار سياسة الاستثمار الحكوى ، فإن الحكومة تستطيع إهمال بعض الاعتبارات التى يقدرها المنظم الرأسمالى ، نظراً لقدرتها على تخفيض المخاطر ، فضلاً عن أنها تأخذ فى الاعتبار عناصر يميلها المنظم الرأسمالى مثل اعتبارات التنمية الإقليمية طويلة الأجل وأهمية ازدياد استهلاك بعض السلع أو زيادة العمالة والتدريب .

ذلك رأى قد يكون صحيحاً في المدى القريب ولكن أثره يتلاشى تماماً في المدى الطويل . فإن الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الإنتاج .

ولقد أوردنا التحليل السابق بشيء من التفصيل ، على أمل أن يكون ضمن الأهداف الرئيسية التي يضعها المخططون نصب أعينهم : استخدام طرائق الإنتاج التي تخفض نسبة النفقة بالعمالة الأجنبية إلى مجموع التكلفة ، واستخدام الوسائل التي تزيد نسبة العمالة إلى مجموع عوامل الإنتاج كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، وفي نفس الوقت يتعين أن تسعى مصر بالتعاون مع سائر الدول النامية ومع الأمم المتحدة لتوجيه البحث العلمى إلى استحداث تكنولوجيا تناسب ظروفها . وتزيد إنتاجية العامل بآلات صغيرة أو بقليل من الوقود المتوافر في البلاد . وأن تقبل على استخدام التكنولوجيا الحديثة بعد التغلب على مشكلة البطالة . أى حين تنتفى الاعتبارات الاقتصادية التي تجعل المقارنة مع الدول الصناعية الكبرى ^(١) غير ذات موضوع .

بقيت كلمة أخيرة عن التعليم والتنمية نتناول فيها الناحية الاقتصادية البعثة دون نظر إلى الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية . والمبدأ المستقر في التنمية السريعة هو ضرورة العمل على محو الأمية في الأجل البعيد وزيادة كفاية البالغين وتكوين طاقم من العمال المدربين تدريباً عالياً في الأمد القصير . ولم تراخ هذه المبادئ في مصر ، إذ سادت سياسة التعليم قيم أخرى ، وحدث توسع كبير في التعليم الابتدائي أدى إلى تخفيض نسبة الأمية دون أن يزيد القدرة الإنتاجية للمجتمع . وبين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٤ زاد عدد تلاميذ مراحل التعليم دون العالمة من ١,٨ مليون إلى ٤ ملايين تلميذ . وهدف السياسة التعليمية رفع نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي إلى ١٠٠٪ سنة ١٩٧٠ ^(٢) بدلا من ٧٠٪ سنة ١٩٦٢ . ولو أن رئيس الحكومة انتقد هذا الرأي في مناسبة حديثة . وبالمثل زاد عدد طلبة الجامعات إلى نحو مائة

(١) تبلغ قيمة رأس المال عن كل عامل في الصناعة البريطانية ١٠٠٠ جنيه استرليني وهو رقم يزيد كثيراً عن متوسط رأس المال المتاح للعامل في الدول النامية كما يقل الرقم في بريطانيا عن نصف مثيله في الولايات المتحدة .

(٢) في تعداد سنة ١٩٦٠ كان هناك ١٢,٥ مليون أى فوق سن العاشرة (٦٠٪ من الإناث) .

ألف سنة ١٩٦٢ أى ٣,٥ فى الألف من مجموع السكان ، وهى نسبة تفوق مثيلاتها فى كثير من الدول الصناعية الكبرى ، ثلاثهم فى الكليات النظرية التى يحشر خريجوها فى وظائف لا تمت إلى تخصصهم بصلة أوفى أعمال يمكن أن يؤديها خريجو المدارس المتوسطة . بينما تقضى اعتبارات التنمية بالتركيز على العلوم والهندسة والطب وإدارة الأعمال ^(١) والزراعة ، وعلى التدريب .

ويجب أن يقترن تطور التعليم بسياسة التنمية واحتياجاتها، مع مراعاة ^(٢) أن التوسع فى التعليم الابتدائى ، مع التسليم بأنه ضرورة لازمة للتنمية الاقتصادية ، يكلف نسبة عالية من الدخل القومى ، ولا جدوى لإنتاجية منه إلا إذا استعملت القراءة فى رفع مستوى التدريب والكفاية ^(٣) ، ومن ثم يجذب البعض فى المرحلة الحالية الاهتمام بالكيف وزيادة التعليم المتوسط فى الهندسة والزراعة واثمريض ، والاهتمام بإعداد المعلم الصالح وتوجيهه التعليم وجهة إنتاجية وتعليم البائنين فى دراسات مسائية، وتنظيم تعدد الفترات لتخفيض الحاجة إلى بناء المدارس وتخفيض مدة الدراسة فى كليات الهندسة والطب وفروع كلية العلوم التى يعظم الطلب على خريجها على غرار ما اتبع فى الاتحاد السوفيتى ، على أن يستكمل تعليم الصغار ، جنباً إلى جنب مع زيادة الدخل القومى . ويتصل بذلك أيضاً ضرورة الاهتمام بالتدريب على مختلف المستويات الصناعية من مراكز التدريب إلى معاهد الإدارة والتخطيط . وكل ذلك بقصد إزالة التعارض بين بطالة المتعلمين وبين احتياجات البلاد إلى العمال الفنيين ورؤساء العمال ومن فى حكمهم من مرتبة الكادر المتوسط والعالى .

ويرتبط مستقبل التنمية فى مصر بنجاح معاهد الأبحاث الحكومية والجامعية والذى الشركات فى تطبيق العلوم والتكنولوجية المستقرة والرصيد الهائل من العلم . على

(١) Lewis. W. A. : Education and Economic Development.

(٢) يرجع التوسع فى التعليم النظرى إلى أن تكلفة إعداد خريج التجارة لا تزيد على ربع تكلفة إعداد المهندس ، ويؤدى ذلك ، إلى جانب توسع التعليم الثانوى ، إلى تضخم عدد الموظفين وتعدد مشكلة البيروقراطية التى ترجع فى النهاية إلى مشكلة بطالة المتعلمين .

(٣) يشكو بعض علماء الاجتماع من أن توسع التعليم العام دون إتاحة فرص العمل للجميع يكره الأطفال فى العمل الزراعى ويرفع توقعاتهم فى الحياة دون مبرر . ومن ثم يمتنع ربط التعليم الابتدائى من زراعية وصناعية وعدم حصره فى الإعداد للمرحلة الثانوية فبالجامعة .

مشكلاتنا الكبرى سواء في الإنتاج أم الخدمات ، مع ترك البحث المجرد في الوقت الحاضر للدول الغنية . وعلى معاهد الأبحاث أن تركز اهتمامها في الآلات المستخدمة في الصناعات الصغيرة ووسائل تحسينها ومدىها ببعض القوى المحركة . وتخفيض الحاجة إلى الآلات وإمكان إنتاج الأجزاء البديلة محلياً ، ودراسة بدائل المواد الخام المستوردة واستنباط مواد جديدة كما يجب التركيز على أبحاث استخراج المياه العذبة من البحار والوقود الصناعي والطاقة الشمسية ^(١) . وعلى تحليل التربة واختيار أحسن المبيدات الحشرية والسماد ، وأوقات استخدامها ، والتوسع في دراسة الأنكلستوما والبلهارسيا والرمم وغيرها من أمراض البيئة . ويجب تركيز جهات البحث بدلا من تشتت الرصيد القليل من العلماء وتوزيعهم بين المعامل العديدة التي لا تعطي حاجتها من أدوات البحث . فيزيد قلق المشتغلين بها . ويتصل بذلك كله تطبيق علوم الاجتماع والنفس وإدارة الأعمال على مشاكل المجتمع المصري المعاصر . وفي ذلك يقول الميثاق : « إن فكر الثورة مفتوح لكل التجارب الإنسانية ، يأخذ منها ويعطيها لا يبعد عنها بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد ، وإن العلم للمجتمع . وإن العلم للعلم في حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية في هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها » ؛ ولا يتسق ذلك مع قيام مصر بأبحاث الفضاء والطائرات التي تسير بسرعة تفوق سرعة الصوت وأبحاث الذرة والسرطان وغير ذلك مما نقرأ عنه ، ولو أنه في مكان آخر من الميثاق نجد الرأي المعارض وهو « ضرورة أن تبدأ النجمر مع الذين بدءوه » ^(٢) .

(١) يقتصر استخدام الطاقة الشمسية في مصر على صناعة الملح .

SEN, A. K. : Some Economic aspects of the Barhane Nagal Project

(٢) راجع في كل هذا :

Boon, G. K. : Employment objectives and the choice of Technology,

Galinson, W. : Price Mechanism and Technological Choice in planned economic development

Dobb, M. : Economic Growth and under Developed countries.

W. A. Lewis : The theory of Economic Growth.

البَابُ الرَّابِعُ
النُّمِيَّةُ وَالتَّثْبَاتُ الْاِقْتِصَادِيَّ

الفصل الأول

تطور النقد والائتمان

١٩٥٢ - ١٩٦٥

شرحنا في الباب السابق تطور الصناعة والزراعة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى . ونتحدث في هذا الباب عن أثر خطة التنمية على النقد والائتمان والصرف . ثم ندرس في الباب التالي المشاكل الإدارية التي تواجه النظام الاقتصادي الجديد في مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

اتسمت الفترة الأولى من عهد الثورة بثبات الأسعار ، ثم حدث توسع كبير في الإنفاق العام على الخدمات بين ١٩٥٨ و ١٩٦٥ ، وزاد الاستثمار الحكومي بنسبة تفوق نسبة زيادة المدخرات والموارد المتاحة من الخارج وترتب على ذلك في بادئ الأمر حدوث تضخم كامن ، أهم مظاهره ثبات الأسعار برغم ازدياد كمية وسائل الدفع (البنكنوت المتداول والودائع المصرفية) ، وارتفاع الدخل القومي النقدي بنسبة تربو على نسبة زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية ، وزيادة نصيب الطبقات التي يعظم معامل الاستهلاك الخلى لديها . وبدأ التوسع النقدي بسبب زيادة الإنفاق خلال حرب السويس . وبعد أن سار بنسبة معتدلة أثناء خطة التصنيع ١٩٥٧ - ١٩٦٠ . اشتدت حدته باطراد خلال خطة التنمية الأولى . برغم استحداث عجز كبير في ميزان المدفوعات أمكن مواجهته بالقروض والخصبات . وارتفع الرقم القياسي لنفقات المعيشة من ٢٨٣^(١) سنة ١٩٥٤ إلى ٣٠٦ سنة ١٩٦٠ وهو ارتفاع يبدو ضئيلاً . غير أنه لا يمكن الاعتماد على الأرقام القياسية الحالية لأسعار الحملة ونفقات المعيشة للتدليل على عدم وجود ضغوط تضخمية ، لأن تلك الأرقام معيبة لم تتطور مع الزمن ، ولأنها تعتمد على الأسعار الجبرية والإيجارات المخفضة ، ولأنها تأخذ في الاعتبار اعتمادات خفض نفقات المعيشة وخسائر المجمعات الاستهلاكية ، كما أن سنة الأساس فيها لا تزال سنة ١٩٣٩ بينما حدثت تغيرات في أنماط الاستهلاك منذ ذلك التاريخ .

(١) يونية - أغسطس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ .

وبين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦٤ بانث عوارض التضخم الكامن ، وهي اختفاء بعض السلع ، وخاصة المستورد منها بين حين وآخر ، وهبوط المخزون السلعي هبوطاً كبيراً وعدم انتظام العرض على مدار السنة . وتواجد السلع النادرة في السوق السوداء بأسعار تفوق الأسعار الرسمية . وثمة عوارض أخرى نذكر منها طوابير المستهلكين التي بدأت في الظهور سنة ١٩٦٤ ، وتعذر العثور على سكن إلا بدفع تعويض للمالك بصورة من الصور المعروفة وتوزيع بعض سلع الاستهلاك والكثير من سلع الإنتاج بطريق الترخيص ، وتقييد بيع اللحوم في أيام محددة . ومنذ أوائل ١٩٦٤ لم تستطع الحكومة السيطرة على الأسعار تحت ضغط الدخل النقدي المتزايد ، ولذا زاد الرقم القياسي لنفقات المعيشة برغم جموده من ٣٠٤ في يناير سنة ١٩٦٤ إلى ٣٥٠ في فبراير ١٩٦٥ (١٥ ٪) ، والرقم القياسي لأسعار التجزئة من ٣٨٣ إلى ٤٧٨ في نفس الفترة . وذكر تقرير ميزانية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ « أن الزيادة السريعة في دخول الأفراد وفي إنفاقهم والزيادة الكبيرة في الإنفاق العام (وخاصة الإنفاق الاستثماري) أدت إلى ظهور بعض المظاهر التضخمية . وسجلت النقود المتداولة تلك السنة زيادة تربو على المعدل المناسب . فارتفع البنكنوت المتداول بنسبة ٢٦ ٪ . . . ولما كانت أسعار كثير من السلع محددة أو معانة اتجهت الزيادة في القوة الشرائية إلى السلع الأخرى فأخذت أسعارها في الارتفاع » ، وتلك نتيجة طبيعية لزيادة البنكنوت المتداول بمعدل ٢٠ ٪ على حين لا تتجاوز زيادة الدخل القوي ٥ ٪ سنوياً على أحسن الاحتمالات ^(١) .

ويظهرنا تطور وسائل الدفع ^(٢) ، حسب السلسلة المعدلة التي ينشرها البنك المركزي ، على وجود فترتين مختلفتي المعالم ، إذ زادت من ٣٦٢ مليون جنيه في آخر

(١) لم تتعرض الثورة المصرية لكفاح داخل طويل ، أو لحرب شعواء ضد قوى الرجعية . ومن ثم لم يصب العملة تدهور خطير في قيمتها الداخلية والخارجية على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي مثلاً حيث هبطت القيمة الشرائية للروبل سنة ١٩٢٠ إلى أقل من ١ ٪ من قيمته ١٩١٧ ، مما أوقع البلاد في اضطراب شديد فقدت العملة خلاله حصة القبول العام . . . ومرت الصين الشعبية بنفس التجربة بعد انهيار حكومة الكيومنتانج . وقد أنقذ مصر من هذا المصير الثبات النسبي في معدلات الأجور والمبادلة إلى الحد من التوسع النقدي قبل أن يستفعل .

(٢) صافي العملة المتداولة خارج البنك المركزي والبنوك التجارية بالإضافة إلى الودائع الجارية

الخاصة

سنة ١٩٥٢ إلى ٣٩٧ مليون جنيه في آخر سنة ١٩٥٦ . بينما زادت ودائع الحكومة وأشباه النقود^(١) والودائع الأخرى^(٢) من ٩١ إلى ١٤١ مليون جنيه ، وفي نفس الفترة انخفض صافي الأصول الأجنبية المقابلة لوسائل الدفع من ٢٥٩ مليون جنيه إلى ١٨٠ مليون جنيه . واقرن ذلك بزيادة ما بحوزة النظام المصرفي من أذن الحكومة المصرية وسنداتهما ومطلوباته من البنوك المتخصصة من ١١٨ مليون جنيه إلى ٢٣٥ مليون جنيه ، واستمر استبدال الأصول الخارجية في غطاء الإصدار بأصول داخلية ، إذ انخفضت نسبة الأولى إلى مجموع الأصول من ٥٣٪ في بداية الفترة إلى ٣٠٪ في نهايتها ، بينما زادت نسبة الأصول الداخلية من ٢٠٪ إلى ٣٧٪ وكل هذه تغيرات معتدلة إذا نظرنا إلى الظروف السياسية والاقتصادية المعاصرة .

وخلال الفترة الثانية زاد مجموع وسائل الدفع من ٣٩٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ إلى ٦٠٨ ملايين جنيه في منتصف سنة ١٩٦٥ . بينما زادت ودائع الحكومة وأشباه النقود والودائع الأخرى من ١٤١ مليون جنيه إلى ٥٧٣ مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٦٥ . وفي نفس الوقت انخفض صافي الأصول الأجنبية المقابلة لوسائل الدفع من ١٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ إلى ٦١ مليوناً في منتصف سنة ١٩٦٥ . واقرن ذلك بزيادة ما بحوزة النظام المصرفي من أذن الحكومة المصرية وسنداتهما ومطلوباته من البنوك المتخصصة من ٢٣٥ مليون سنة ١٩٥٦ إلى ٩١٥ مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٦٥ ، واستمر هبوط نسبة الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول من ٣٠٪ سنة ١٩٥٦ إلى ٤٥٪ في سبتمبر سنة ١٩٦٤ . بينما زادت نسبة الأصول الداخلية من ٣٧٪ إلى ٦٢٪ .

وتبرز هذه الأرقام ضخامة التطورات النقدية في السنوات الأخيرة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ورغم ما فيها من مثالب تجعل المقارنة الصحيحة متعذرة من تاريخ لآخر . ذلك أنه بعد سحب البنكنوت المصري المتداول في السودان (٣٢ مليون جنيه في سنة ١٩٥٧) ، أصبحت الأرقام اللاحقة تمثل المتداول في مصر وحدها ، ولم يسر

(١) الودائع بإخطار ولأجل ثابت وودائع التوفير في البنوك وصندوق البريد .

(٢) الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية والأموال المقابلة لمسحوبات مصر من صندوق النقد الدولي

وحسابات المقاصة بالعملة المصرية .

تقويم الأصول الخارجية المقابلة لوسائل الدفع على وتيرة واحدة ، بل كانت تقوم أحياناً بالقيمة السوقية ، وأحياناً بالقيمة الاسمية برغم هبوط أسعار سندات الحرب البريطانية . وإذا أهملنا تلك الهبات يكون المتوسط السنوي لزيادة وسائل الدفع ، التي لا تتضمن الودائع الخاصة والحكومية وأشباه النقود ، خلال الخمس سنوات الأولى من الثورة ٢٪ وتجاوز الزيادة السنوية في آخر سنوات الخطة الأولى ١٠٪ . ويقدر أن التمويل التضخمي عن طريق عمجز الميزانية زاد من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ إلى ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ، وأنه تجاوز مائة مليون سنوياً بعد ذلك ، وهو يتمثل في زيادة ما بحوزة الجهاز المصرفي من أذون الخزانة والسندات الحكومية وشبه الحكومية ، وما حصلت عليه الحكومة والبنوك المتخصصة والهيئات والمؤسسات العامة من ائتمان مصرفي مباشر .

وترجع الزيادة الكبيرة في وسائل الدفع وأشباه النقود عن توقعات الخطة إلى العوامل الآتية :

أولاً : زيادة النفقات العامة التقليدية زيادة كبيرة . ومن ذلك زيادة مرتبات موظفي الدولة ومكافآتهم وحصة الحكومة في التأمين والمعاشات ، وتضخم العمالة في القطاع الحكومي ، والتوسع في فرص العمالة لخريجي الكليات والمعاهد العليا ، وزيادة اعتمادات الدفاع والأمن من ٤١ مليون جنيه سنة ٥٢ - ١٩٥٣ إلى ٢٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، بما في ذلك اعتمادات المصانع الحربية ومصانع الطائرات والصواريخ . وزيادة اعتمادات التعليم من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٣ إلى ١٠٦ ملايين سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . وزيادة اعتمادات الصحة العامة في السنة الأخيرة إلى ٧٦ مليون جنيه ، مقابل ٨ ملايين سنة ١٩٥٢ ، كما زادت اعتمادات خفض تكاليف المعيشة من ١٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ إلى ٥٠ مليوناً^(١) من الجنيهات في السنوات الأخيرة . وقبل أواخر سنة ١٩٦٥ لم يقترن ذلك بالازدياد في النفقة العامة بازدياد مماثل في حصيلة الضرائب ، بل على النقيض من ذلك تنازلت الدولة عن بعض ضرائب الأرض لصغار الملاك وعن الضرائب على العقارات المبنية

(١) فضلاً عن ذلك فإنه « كان على الثورة أن تخصص جانباً لا يستهان به من موارد البلاد لحماية منجزاتها في الداخل وآمال أمتنا العربية » على حد تعبير رئيس الوزراء في آخر سنة ١٩٦٥ .

للمستأجرين ، كما تخلت عن حقها في المعاش لصالح الموظفين أو ورثتهم وعن ثلاثة أرباع أقساط الإصلاح الزراعى ^(١) ، ولم تبذل جهود مشمرة لتحصيل المتأخرات على الممولين ، وتكرر تأجيل مستحقات بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، ومن ثم اعتمدت الحكومة إلى حد كبير على التمويل بالعجز .

ثانياً : زيادة نسبة المنفذ من استثمارات الخطة إثر ما اكتسبته الوزارات وشركات القطاع العام من خبرة ، إذ زاد الاستثمار من ١٧١ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . ويلاحظ أن السنوات الأخيرة من العقد الماضى اتسمت بانكماش ملحوظ فى الاستثمار الفردى مبعثه شعور أرباب الأعمال بأن ثمة أحداثاً هامة سوف تغير صرح الملكية وتوزيع الدخل . وكان ذلك عاملاً انكماشياً عوض إلى حد ما زيادة الاستثمار الحكومى واستثمار القطاع العام . وقد أزال استخدام مقابل المعونة الأمريكية فى التمويل الداخلى ما لها من أثر انكماشى . وقد بلغ مجموع ما أقرض للحكومة منها حتى نهاية سنة ١٩٦٥ حوالى مائة مليون جنيه . ويعتبر استخدام هذه الودائع الصورية بمثابة إنفاق تضخمى بحت .

ثالثاً : التوسع فى إقراض البنوك المتخصصة والمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام ، وقد بلغت قروض المؤسسة الاقتصادية من الجهاز المصرفى فى أواخر عهدها نحو ٢٠ مليوناً من الجنيهات . وخول بنك التسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٥٦ سلطة إصدار سندات بفائدة ٣٪ اكتب فيها البنك الأهلى المصرى بوصف كونه البنك المركزى للدولة آنئذ . وتبلغ قروض بنك التسليف من البنك المركزى فى منتصف سنة ١٩٦٥ زهاء ٧٠ مليون جنيه ، بما فى ذلك قروض التمويل ، ومن البنوك التجارية ٨٠ مليون جنيه بضمان الحكومة أو بدونه . وارتفعت قروض البنك للمزارعين سنة ١٩٦٥ إلى ٦٥ مليون جنيه ، تنفيذاً لسياسة توسع الائتمان الزراعى بأنواعه المختلفة وتضخمت مشكلة المتأخرات (١٦ مليون جنيه) على أثر كارثة محصول القطن سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ولا يزال البنك

(١) ذكر تقرير الميزانية لسنة ١٩٦٥ - ٦٦ أنه تقرر عدم زيادة الضريبة على الأطنان « رغم التحسن الذى أظهرته لجان إعادة تقدير الضرائب فى سنة ١٩٥٩ » الذى كان ينبغى إعادة تقدير الضرائب على أساسه بزيادة تبلغ فى المتوسط ٢٥٪ .

يسهم بنصيب وافر في عمليات الاستيراد والتمويل ، إذ باع المخزون السامى لديه ٦٥ مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٦٥ . وبالمثل زادت قروض البنوك التجارية من ٢٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ٣٧٥ مليون جنيه في منتصف ١٩٦٥ معظمها بطبيعة الحال لشركات القطاع العام .

رابعاً : عدم زيادة الادخار الفردى زيادة تذكر حيث تعيش كثرة السكان على حد يقارب الكفاف ، وتعذر مطالبتها بتضحيات كبيرة لاعتبارات سياسية ، ويردد المسؤولون الشكوى من اطراد زيادة الاستهلاك جنباً إلى جنب مع زيادة الاستثمار مما زاد من أعباء القروض الخارجية . ففي خلال الأربع سنوات الأولى من الخطة زاد الدخل القومى بالأسعار الجارية ٣٣٪ حسب الإحصاءات الرسمية وأربت زيادة الاستهلاك على ذلك قليلاً (٣٤٪) . وبينما زاد السكان ٣٠٪ في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣ زاد استهلاك الحبوب نحو ٨٠٪ والزيت ٦٠٪ والشاي والسكر ٤٠٪ و ٥٠٪ على التوالى ، هذا إلى تضاعف استهلاك الكهرباء في المنازل وزيادة استهلاك البوتاجاز عشر مرات . ويشير تقرير الميزانية عن سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ المالية إلى زيادة عدد الكتب المدرسية خلال نفس الفترة خمسة أضعاف . وواردت ورق الصحف إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه في مستهلها . وبينما ظلت نسبة المدخرات إلى الدخل على حالها (١٤٪) زادت نسبة الاستثمار إلى ٢١٦٪ من الدخل وذلك باقتراض ما يعادل ٧٪ من الخارج .

وبدل استقرار التاريخ المعاصر على أن لا مناص في الدول النامية من بعض التمويل بالعجز أثناء المراحل الأولى للتنمية ، ولا ضرر من ذلك طالما كان بقدر ضئيل يساعد على تحويل الموارد إلى الدولة في فترة قصيرة ، نظراً لعجزها عن زيادة حصيلة الضرائب المباشرة ، ولقصور سوق المال عن استيعاب القروض الحكومة . إلا أن التوسع في التمويل بالعجز يعرقل سير التنمية بما يحدث من ضغوط تضخمية تثير أثراً ذوى الدخل المحدود . وتزيد تكاليف الخطة وتفقد الأفراد الثقة في ثبات القوة الشرائية للمعاشات التي أصبحت عماد الادخار الجماعى . ويقضى استمرار التضخم على محاولات زيادة الادخار الفردى بالفشل الذريع . ولا عبرة بالادعاء بأن اقتصاديات المجتمع الاشتراكى تختلف ، من حيث الأثر التضخمى للتوسع

في الاستثمار عن اقتصاديات المجتمع الرأسمالي ، ففي كلتا الحالتين تؤدي التنمية السريعة بنسبة تفوق زيادة المدخرات ، وخاصة إذا اقترنت بزيادة الخدمات والاستهلاك ونفقات الدفاع في حدود واسعة . إلى زيادة في الأسعار والدخول يصحبها أو يتلوها بعد فترة تقصر أو تطول تخفيض في قيمة العملة يزيد أسعار الواردات ونفقات المعيشة في حلقة مفرغة . ويزداد سخط الفئات التي تأثر دخلها الحقيقي وتلج في المطالبة بزيادة الأجور لتعويضها عما حدث بعد أن تدرك أن زيادة الدخل النقدي لا تعني حتماً رفع مستوى المعيشة .

وتلجأ الحكومة في علاج ذلك إلى تحديد الأسعار دون جدوى بسبب ضعف الجهاز الإداري والتجاء البائعين إلى تعويض الثمن بتخفيض جودة الصنف أو الكمية أو كليهما وخاصة في حالة السلع غير النمطية . ويكون أثر التضخم أقل بطبيعة الحال إذا كانت هناك أرصدة كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية يمكن السحب عليها لزيادة الاستيراد ، أو إذا حصلت الدولة على مساعدات وقروض دولية تخفض التضخم في حدود ما تتيحه من موارد إضافية : أو إذا كانت هناك موارد اقتصادية عاطلة . وتلجأ الحكومة بعد بدء التضخم إلى مزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفي لمقابلة نفقاتها المتزايدة بنسبة تفوق نسبة زيادة إيراداتها^(١) . وبعد أن كان الهدف الالتجاء إلى نسبة ضئيلة من التمويل بالعجز تنزلق الدولة في طريق خطر عرفته دول أمريكا الجنوبية وبعض الدول النامية في آسيا حيث ترتفع الأسعار باطراد بنسب عالية تعجز معها الحكومة عن رأب الصدع . ولا شك في أن ثبات قيمة العملة أمر لازم لنجاح الحملات المتوالية لزيادة الادخار ، وخاصة بعد تعميم نظام التأمين والمعاشات وتنفيذ لأئحة العاملين وتقييد سلطة الشركات في منح إعانة الغلاء . إذ المعروف أن التضخم المستمر يؤدي إلى نقص الادخار وازدياد الميل إلى الاحتزان بدلا من الاحتفاظ بأرصدة نقدية عالية . وقد كان من أهم مظاهر التضخم كما أسلفنا زيادة الدين العام زيادة كبيرة استوعبها النظام المصرفي جميعها . وسوف نتقل الآن إلى دراسة تطور الدين العام منذ سنة ١٩٤٥ .

(١) ارتفعت تكاليف بعض المشروعات في أواخر الخطة الخمسية الأولى ارتفاعاً كبيراً ، ومن ذلك ارتفاع تكاليف بناء المساكن الجديدة في السنة الثالثة للخطة إلى ضعف ما كان مقدراً لها .

كان الدين المصرى العام مائة مليون جنيه تقريباً في سنة ١٨٧٦ . وكان عبءه قادحاً إذ أربت فوائده في أواخر القرن الماضى على نصف إيرادات الدولة ، غير أن الغيب تناقص بعد ذلك بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الدخل القوى من جهة أخرى . ولم يتغير صرح الدين العام كثيراً إلا سنة ١٩٤٣ حين تحول إلى دين داخلى (القرض الوطنى) بقائدة منخفضة . وكانت القروض الحكومية تتألف حينئذ من الدين المضمون (مليون جنيه) والدين الممتاز (٣٠ مليون جنيه) والدين الموحد (٥٥ مليون جنيه) ودين الخزينة (٦٥ ملايين جنيه) . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية سددت مصر ما قيمته ٣٨ مليون جنيه استرلينى من السندات المحتفظ بها فى الخارج وفوائدها المتراكمة . وكان الدين العام ية ألف فى أوائل الخمسينيات من قرض القطن ١٩٥٤ - ١٩٥٥ (١٥ مليون جنيه) وقرضى فلسطين (٣٠ مليون جنيه) والقرض الوطنى (٧٨ مليون جنيه)^(١) . وبين سنتى ١٩٥٢ - ١٩٦٥ زادت القروض الحكومية الداخلية من ١٧٢ مليون جنيه إلى ٦٩٠ مليوناً (أى بنسبة ٢٥٪ سنوياً) واستوعب هذه الزيادة البنك المركزى والبنوك التجارية وشركات التأمين وصندوق توفير البريد ومؤسسات التأمين والمعاشات . وتلك نتيجة حتمية لضيق نطاق سوق المال وعدم إقبال الأفراد على الاكتتاب فى الأوراق الحكومية . وقد أدى اقراض الدولة من البنك المركزى إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية ومكنها ذلك من التوسع فى منح الائتمان . وكثيراً ما لجأت البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزى لإقراض الحكومة والبنوك المتخصصة ، إلى جانب اقراضها المسمى لتمويل القطن .

وخلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٩ بلغت الزيادة الصافية فى القروض الداخلية المثبتة نحو ٦٠ مليون جنيه تمثل إصدار السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ من قرض الإنتاج وقدره تسعون مليوناً من الجنيهات ناقصاً ما استهلك من القروض العامة وهى قرض القطن ١٩٥٤ - ١٩٥٥ (١٥ مليوناً) والقرض الوطنى ١٩٥٥ - ١٩٥٨ (١٦ مليوناً) وأحد قروض الإنتاج الأولى ١٩٥٩ -

(١) تحول رصيد القرض الوطنى $\frac{1}{4}$ ٣٪ (١٩٦٣ - ٧٣) إلى قرض إنتاج فى سنة ١٩٦١ ،

والذى الإعفاء من ضريبة التركات الذى كان يتمتع به حملة سندات .

١٩٦٠ (خمسة ملايين) . وارتفع معدل الزيادة في الدين العام خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، وأصدرت الحكومة ما قيمته ٧٠ مليون جنيه من قروض الإنتاج و ١٠٠ مليون من قروض التمويل الخارجى ، استخدمت حصيلتها في شراء الاسترليني من البنك المركزى لمواجهة الالتزامات الخارجية المترتبة على التأمين . وسدد في نفس الوقت أحد قروض فلسطين (١٥ مليون جنيه) وأحد قروض الإنتاج الأولى (٥ ملايين جنيه) . وبذا بلغت الزيادة الصافية ١٥٠ مليوناً من الجنيهات . وتصدر بعد ذلك قروض مثبتة جديدة بينما استهلك قرض الإنتاج ١٩٦٤-١٩٦٥ (١٠ ملايين جنيه) في سنة ١٩٦٥ .

ولا تتضمن الأرقام السابقة سندات الإصلاح الزراعى ولا سندات تأمين البنك الأهلى وبنك مصر والبنك البلجيكي ، ولا السندات الصادرة بمقتضى القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ وتعديلاتها اللاحقة . وبدأ إصدار سندات الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٤ ، ثم زادت تباعاً لتبلغ ٤٢٥ مليوناً سنة ١٩٦٤ عندما ألغيت على نحو ما أوضحنا آنفاً . وبلغت قيمة سندات البنوك الثلاثة المؤممة ٢٢ مليون جنيه . ولا تعرف على وجه التحديد قيمة السندات التى صدرت لإعمالا لقوانين التأمين ، ولو أن قدرأ كبيراً منها سوف يلغى على أثر انتقال أموال الخاضعين للحراسة إلى الدولة وتعويضهم عن صافي ذمتهم المالية بسندات بحد أقصى ٣٠٠٠٠ جنيه ، فضلاً عن تعويض من تناولتهم تشريعات « التأمين » بسندات بحد أقصى ١٥٠٠٠ جنيه . وفضلاً عن الزيادة الكبيرة في القروض المثبتة زاد الدين « السائر » الممثل في أذون الخزانة من ٣٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٤^(١) إلى ١٥٠ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٥٧ ، ثم إلى ٣٤٥ مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٦٥ وهى زيادة فاقت الحدود المتوقعة عند إعداد الخطة .

وتعكس زيادة الدين العام طويل الأجل وأذون الخزانة معاً بمقدار ٥٥٠ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٤ عجز ميزانية الدولة في تلك السنوات التاريخية . وبينما كان المتوسط العام للزيادة خلال الفترة جميعها ٤٠ مليون جنيه سنوياً ارتفع خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٢ إلى ما يناهز ٧٠ - ١٠٠ مليون جنيه . وكان

(١) مع استبعاد الأذون المخصصة لغطاء الإصدار (القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١) التى صفيت فيما بعد .

الالتجاء في بادئ الأمر إلى القروض المثبتة ، ثم حدث التوسع الكبير في إصدار أذون الخزانة وتمويل الاستثمار طويل الأجل بقروض قصيرة الأجل ذات فائدة منخفضة . وفي يونيو ١٩٦٣ ، كان البنك المركزي المصري يملك ٥١٪ من السندات والأذون الحكومية المصدرة ، والبنوك التجارية ٢٦٪ وصندوق توفير البريد وشركات التأمين ومؤسسات التأمينات الاجتماعية والمعاشات ١٣٪ . هذا ويحل معظم القروض العامة طويلة الأجل خلال السبعينيات . وبينما تراوح سعر فائدة أذون الخزانة خلال الفترة حول ١٪ تراوح سعر فائدة قروض الإنتاج والتمويل الخارجى بين ٣٪ و ٣ ١/٢٪ وصدرت سندات تأمين البنوك (الأهلى ومصر والبالجيكى) بفائدة ٥٪ وسائر سندات التأمين بفائدة ٤٪ . ويتضح اضطراب صرح أسعار الفائدة من أن الحد الأقصى لأسعار فائدة الودائع لدى البنوك التجارية ٤٪ وسعر فائدة صندوق توفير البريد والبنوك ٣٪ ، بينما أصدر البنك الأهلى مؤخراً سندات استثمار بفائدة تصل إلى ٥٪ معفاة من الضرائب . وتتراوح الفائدة الحقيقية لسندات الحكومة بين ٧,٥ لقرض فلسطين و ١٥٪ لسندات البنك الأهلى^(١) وبنك مصر .

ولم تنفذ الحكومة بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى الذى يقصر القروض المؤقتة التى يقدمها على تغطية العجز المسمى (لفترة أقصاها ١٢ شهراً) فى حدود ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات السابقة إذ زاد الرصيد المدين للحكومة والهيئات الحكومية لدى البنك المركزى كما يتضح من تضخم رقم القروض لديه ، ومع افتراض أنه لا يتعامل إلا مع الحكومة والهيئات والمؤسسات والبنوك^(٢) . وفضلاً عن القروض المثبتة وأذون الخزانة والقروض المباشرة من الجهاز المصرفى عقدت الحكومة فى السنوات الأخيرة قروضاً مباشرة مع أجهزة الادخار الجماعى مثل صناديق التأمين والادخار والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وصندوق توفير البريد ومن الحكومة الأمريكية (حساب فائض الحاصلات الزراعية ، القانون الأمريكى العام ٤٨٠) .

(١) منتصف سنة ١٩٦٥ .

(٢) بلغ مجموع هذه القروض مائتى مليون جنيه فى منتصف ١٩٦٥ .

الفصل الثاني

تطور ميزان المدفوعات

١٩٥٢ - ١٩٦٥

كان من الطبيعي أن يحدث التوسع في الإنفاق والاستثمار بمعدلات مرتفعة منذ سنة ١٩٥٨ اختلالاً في ميزان المدفوعات الجارية ، الذي يشمل الصادرات والواردات ، المنظورة وغير المنظورة . فقد زاد العجز زيادة بدأت معتدلة في أعقاب حرب السويس ثم بلغت حداً عالياً في أوج خطة التنمية الأولى . ويربو العجز في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ على ٦٠٠ مليون جنيه مصري بمعدل ٧٥ مليون جنيه سنوياً مقابل ٢٠ مليون جنيه خلال العشر سنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٨^(١) . وتركز الجزء الأكبر من العجز مع دول العالم الغربي بسبب تحول الصادرات إلى الكتلة الشرقية بنسبة أعلى من نسبة تحول الواردات إليها . وتباعاً نضب معين الأرصدة الأسترلينية ، إذ استخدم منها بعد ١٩٥٨ نحو ٨٠ مليون جنيه . وتم التمويل التعويضي لباقي العجز منذ سنة ١٩٥٨ ، عن طريق المعونة الأمريكية مقابل الدفع بالجنيه المصري (٣٠٠ مليون جنيه) ، والمستخدم من القروض التي عقدت مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية (٩٠ مليوناً) والاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية (١٤٥ مليوناً) بالإضافة إلى قرض البنك الدولي (٢٥ مليون جنيه) والزيادة في مشرياتنا من العملات الأجنبية من صندوق النقد الدولي (٥٠ مليون جنيه) وفي أرصدة حسابات المقاصة واتفاقات الدفع (٥٠ مليون جنيه) . فضلاً عن استخدام قرابة مائة مليون جنيه من التسهيلات المصرفية الأجنبية ، وسندرس في هذا الفصل تطور ميزان العمليات الجارية في سنوات الثورة .

تراوحت الصادرات خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ حول متوسط سنوي قدره ١٣٥ مليون جنيه ، زاد خلال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٥٩ إلى ١٦٥ مليوناً من الجنيهاً . واستمر في هذا المستوى بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ (١١٪ من الدخل القومي)

(١) بلغ عجز ميزان المدفوعات المصري ٥٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ .

وبلغ ٢٣٠ مليوناً خلال السنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٥ (١٣٪ من الدخل القومى) وخلال العشر سنوات الأولى من الثورة لم تتمتع الزيادة الحقيقية فى الصادرات ، بعد استبعاد أثر خفض قيمة الجنيه المصرى ، ١٪ سنوياً ، بينما كان المقرر فى خطة التنمية أن تزيد باطراد بحيث يتحقق فائض فى ميزان المدفوعات فى نهايتها . ولا تزال الصادرات الرئيسية هى القطن والأرز ، وقد تناقصت نسبة صادرات القطن إلى المحصول ، إذ يصنع محلياً فى الوقت الحاضر نحو ٣ ملايين قنطار أو نحو ثلث الإنتاج . والأمل أن تزيد الصادرات إثر التوسع فى زراعة القطن على مياه السد العالى . وأدى ازدياد إنتاج الأرز فى العشر سنوات الأخيرة إلى التوسع فى تصديره . ولم تحدث زيادة ذات بال فى صادرات منتجات المناجم أو فى الصادرات الصناعية ، عدا الغزل والمنسوجات ، لأن برامج التصنيع كانت تهدف فى المحل الأول إلى تعويض الواردات . وزادت الصادرات غير الزراعية من ٧ ملايين جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ٦٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ ولو أن بعض الزيادة راجع إلى هبوط قيمة الجنيه المصرى وإلى زيادة صادرات البترول الثقيل ومقايضته بالمنتجات البترولية الخفيفة . وقد زادت صادرات الأرز إلى ٥٢٦٠٠٠ طن سنة ١٩٦٤ (٣٠ مليون جنيه) كما زادت صادرات الغزل تباعاً إلى ٢٨٠٠٠ طن تمثل ٣٠٪ من الإنتاج فى نفس السنة (٨ ملايين جنيه) وصادرات المنسوجات إلى ١٣٠٠٠ طن ، أى ١٦٪ من الإنتاج (٩ ملايين جنيه) . وبالمثل زادت صادرات البترول ومشتقاته إلى ٢١ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ (٤٧ ملايين طن) . وبلغت صادرات الأسمت فى السنوات الأخيرة نحو ربع مليون طن سنوياً . واو أن فائض التصدير تناقص بسبب التوسع فى الاستيراد فى أواخر سنوات الخطة . واقرنت زيادة الصادر من البترول الثقيل بزيادة الوارد من المنتجات البترولية الخفيفة ، التى يقل الإنتاج المحلى منها عن الحاجة بنفس القيمة تقريباً . وباستبعاد البترول تهبط الزيادة فى الصادرات غير الزراعية سنة ١٩٦٤ إلى ٤٠ مليوناً من الجنيهات تمثل ١٥٪ من مجموع الصادرات (مقابل ٥٠٪ فى الهند) . وقد حدث تحول ملحوظ فى أسواق مصر الخارجية منذ الثورة ، وزاد نصيب الكتلة الشرقية من ١٠٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٤٨ إلى ٣٠٪ سنة ١٩٥٥ وإلى ٥٠٪ سنة ١٩٦٤ كما زادت أهمية التجارة مع دول الاتفاقات الثنائية .

وخلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ كان متوسط الواردات ١٧٥ مليوناً من الجنيهات وتراوح خلال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٥٩ حول ٢٢٢ مليوناً ، ثم زاد من ٢٥٥ مليوناً سنة ١٩٦٠ إلى ٤٠٠ مليون جنيه في آخر سنوات الخطة (٢٢٪ من الدخل القوي) . وكان متوسط زيادة الواردات أثناء العشر السنوات الأولى من الثورة حوالى ٨٪ سنوياً وهو رقم معتدل ، ثم حدثت الزيادة الكبيرة في السنوات الأخيرة من الخطة بسبب التوسع في استيراد الحبوب والدقيق والآلات ^(١) وقطع الغيار والسلع الوسيطة والمواد الخام والمنتجات البترولية ، وأو أن بعض الزيادة راجع إلى خفض قيمة الجنيه المصرى وكانت واردات السلع الاستهلاكية في السنوات الأخيرة تؤلف ٣٠٪ من مجموع الواردات وواردات المواد الأولية والوسيطة والوقود تؤلف ٣٣٪ . وكان ٢٥٪ من الواردات يتمثل في وسائل النقل والسلع الرأسمالية .

وتراوح عجز ميزان العمليات التجارية (المنظورة) حول ٤٠ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، وزاد إلى ٥٨ مليوناً خلال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٥٩ ، ثم قفز إلى ١١٥ مليون جنيه بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ . ومن جهة أخرى زاد متوسط فائض المعاملات الخارجية غير المنظورة من ٢٢ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٦ إلى ٢٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٩ ^(٢) وإلى ٣٢ مليون جنيه بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ . ومن ثم يصبح متوسط عجز ميزان العمليات التجارية ^(٣) ١٨ مليوناً من الجنيهات خلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، و ٣٠ مليوناً خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٩ . وارتفع المتوسط بعد ذلك إلى ١٢٠ مليوناً في سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وأسهم في هذا الارتفاع العجز الكبير في محصول القطن سنة ١٩٦١ . ويتضح مدى اختلاف النتائج عن التقديرات من أنه كان مقدراً

(١) زادت واردات السلع الاستثمارية من ١٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ١٠٥ ملايين سنة ١٩٦٤

(٢) يرجع بعض الفائض إلى استثمار مصر بحصيلة رسوم القناة بعد التأميم وإلى زيادة تلك الحصيلة من ٢٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٣ إلى ٨٤ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ . وما هو جدير بالذكر أن حصة مصر في إيرادات قناة السويس لم تزيد عن ٢,٣ مليون جنيه في السنة السابقة على التأميم ، وعند الحرب الثانية كانت النفقات المحلية للشركة تناهز نصف الإيرادات .

(٣) ذكر رئيس الوزراء في ديسمبر سنة ١٩٦٥ أن مجموع عجز الميزان التجارى بلغ ٦٠٤ ملايين جنيه خلال سنوات الخطة . ومجموع عجز ميزان العمليات التجارية ٤٠٥ ملايين جنيه .

في إطار الخطة الأولى أن تصل الصادرات في نهايتها إلى ٢٣٢ مليون جنيه والواردات إلى ٢١٤ مليون جنيه بفائض في الميزان التجاري قدره ١٨ مليون جنيه. وبلغ الرقم الفعلي للصادرات ٢١٤ مليون جنيه والواردات ٣٦٠ مليون جنيه أي بعجز قدره ١٤٦ مليون جنيه .

وخلال الفترة ١٩٥٢-١٩٦٤ واجهت مصر مدفوعات استثنائية نورد أهمها فيما يلي ، وتعتبر هذه المدفوعات في المصطلح الاقتصادي بمثابة تصدير لرؤوس الأموال إلى الخارج :

١- سمحت اتفاقيات الاسترليني الأولى بتحويل أموال الأجانب إلى الخارج بالسحب على الأرصدة الاسترلينية المجمدة التي تمثل الادخار الإجباري المترتب على تعذر الاستيراد خلال الحرب . ولا سبيل لنا إلى معرفة مجموع هذه المبالغ التي حرم منها الاستثمار المحلي .

٢- حولت مصر في سنة ١٩٥٧ ما يناهز ٢٠ مليون جنيه استرليني إلى حكومة السودان سداداً لصافي التزامات البنك الأهلي المصري عن ودائع فروعه هناك ، وعن صافي البنكنوت المصري والعملة المساعدة المتداولة في السودان ، بعد خصم مستحقات الحكومة المصرية قبله .

٣- سددت مصر بين سنة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ لمساهمي شركة قناة السويس من غير المقيمين ٢٧٥ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية وفقاً لاتفاق التعويضات .

٤- سددت مصر بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٥٨ تعويضات قدرها ٢٥ مليوناً من الجنيهات للارتعابا البريطانيين الذين أتمت ممتلكاتهم في أعقاب حرب السويس . واتفق ضمناً على اعتبار القاعدة الحربية في شرق الدلتا بمثابة تعويض شامل عن العدوان .

٥- بلغت التعويضات المدفوعة للسودان عن غمر أراضي النوبة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٥٩ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية سددت بالكامل .

٦- استنفد جانب من الأرصدة الخارجية في تعويض رعايا اليونان وفرنسا ولبنان وإيطاليا وسويسرا عن الممتلكات الموقوفة . واتفق في حالات أخرى على سداد التعويضات عيناً .

ويلاحظ أنه بدفع التعويضات المشار إليها أمكن الحصول على صافي إيرادات قناة السويس ، وأرباح الشركات والمنشآت والممتلكات المؤمنة بدلا من تحويلها إلى الخارج ، وتعتبر تعويضات الذوبة جزءاً من تكلفة المدد العالي . وخلال تلك الفترة قدمت مصر قروضاً ومساعدات للخارج على نطاق ضيق منها ٦ ملايين جنيه للحكومة مالى ، ١٠ ملايين جنيه للحكومة الجزائرية . ولا نعرف على وجه التحديد مدى السحب على هذه التسهيلات . وتمت مواجهة عجز ميزان المدفوعات الخارجية والتحويلات الرأسمالية العادية بالسحب على الأرصدة الأسترلينية من جهة وبالاقتراض من الخارج لآجال متفاوتة على الوجه الآتى :

(١) تراكم لمصر خلال الحرب العالمية الثانية قرابة ٤٢٥ مليوناً من الجنيهات الأسترلينية استخدم جانب منها بعد الحرب مباشرة في سداد ما بحوزة غير المقيمين من سندات القروض المصرية المستهلكة والكوبونات المستحقة ، وفي إعادة بناء المخزون السلعى وتجديد وسائل النقل والمواصلات التى أودقتها قوات الحلفاء . واستخدم من تلك الأرصدة الخارجية خلال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٢ قرابة مائتى مليون جنيه . وبين ١٩٥١ و ١٩٥٩ هبطت تلك الأرصدة إلى ٨٠ مليون جنيه ، وأصبحت قابلة للتحويل . غير أن مصر خسرت جانباً من قيمتها إثر تخفيض قيمة الأسترليني بالقياس إلى المذهب والدولار الأمريكى سنة ١٩٤٩ وارتفاع أسعار صادرات بريطانيا ودول أوروبا والكمونولث ، وتدهور أسعار سندات الحرب البريطانية التى كانت تؤلف الجزء الأكبر من غطاء الإصدار . ويتضح من تحليل الأصول الخارجية فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣ أن الذهب ظل على حاله دون تغيير (٦٠٦ مليون جنيه بعد أن كان ١٣ مليوناً سنة ١٩٤٧) ، بينما تناقصت الأرصدة النقدية وأذون الحكومات الأجنبية وسنداتهما من ٢٠٢ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٥٢ إلى ٨٤ مليون جنيه فى نهاية ١٩٥٧ ، ثم إلى ٧ ملايين فى نهاية سنة ١٩٦٢ .

وقد فرضت الرقابة على النقد سنة ١٩٣٩ ، وكانت تقتصر عندئذ على العملات الرئيسية ، باستثناء عملات منطقة الأسترليني . وكانت مصر ملتزمة ببيع العملات « الصعبة » إلى بنك إنجلترا ، وتحديد لها حصة سنوية من تلك العملات على أساس احتياجاتها الفعلية ، كما كان يسمح لها بشراء البترول والسماد بالأسترليني برغم التاريخ الاقتصادى للثورة

اعتبارها سلعاً دولارية، واتسع نطاق الرقابة عن النقد سنة ١٩٤٧ لتشمل الاسترليني . وأدت صعوبات الصرف المتعاقبة إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري سنة ١٩٤٩ ، بنفس النسبة التي خفض بها الاسترليني والعملات التي تدور في فلكه . وفي الخمسينيات عقدت اتفاقات للدفع مع سويسرة وهولاندة وبلجيكا وإيطاليا والنمسا والهند وفرنسا تتضمن حسابات بالجنيه المصري كانت أسعارها تمثل خصماً على السعر الرسمي للجنيه في أغلب الأوقات . واستمر التخفيض الفعلي لقيمة الجنيه المصري بعد استحداث حسابات التصدير وحسابات حق الاستيراد^(١) . وكان تعدد أسعار الصرف على هذا الوجه ضرورة لازمة نظراً لخوف الحكومة من المعارضة التي يثيرها تخفيض سعر القطن فجأة عن المستويات العالية التي بلغها إبان الحرب الكورية وما تلاها من مضاربات . واضطرت الحكومة أيضاً إلى إجراء عمليات المقايضة على نطاق واسع ، وإلى بيع مخزونها من القطن بالمزايدة بالعملات الحرة ، وإلى منح علاوة بلغت ٢٦ ٪ على حصيلة بعض الصادرات بالعملات « الصعبة » مكنت المصدرين من منح خصم قدره ٢١ ٪ على أسعار التصدير بالجنيه المصري .

(ب) كان صافي أرصدة اتفاقات الدفع والمقاصة التي عقدت في أعقاب الحرب في غير صالح مصر على الدوام ، وارتفع رصيدها من ١٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ إلى ٣٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ وإلى ١٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ . وتشمل هذه الأرصدة أيضاً ما استخدمته مصر من حد المديونية المتاح لها في اتفاقيات الدفع ، والأقساط التي حل أجل سدادها من قروض الكتلة الشرقية وحصيلة بعض القروض الخارجية مقومة بالجنيه المصري .

(ج) زيدت حصة مصر في صندوق النقد الدولي سنة ١٩٦٤ إلى ١٢٠ مليون دولار ولحأت الحكومة إلى شراء العملات الأجنبية من الصندوق على نطاق ضيق خلال أزمة السويس وفي أعقابها (حوالي ١٥ مليون دولار) . وعندما تخرجت أزمة ميزان المدفوعات في أبريل سنة ١٩٦٢ اشترت ٤٢ مليون دولار تمدد على ثلاث سنوات من تاريخ سحب كل شريحة ، وعقدت قرض التثبيت وقدره سبعون مليون دولار مع الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية . ثم زادت مشتريات

(١) ألغيت هذه الحسابات سنة ١٩٥٥ .

مصر من الصندوق لتبلغ ١٤٠ مليون دولار في منتصف سنة ١٩٦٥ :

وأسهمت القروض الخارجية في أعمال التعمير بعد حرب السويس وفي تمويل خطة التصنيع والخطة الأولى . وفي أوائل سنة ١٩٥٦ قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم نصف الاحتياجات الخارجية لمشروع السد العالي (٤٠٠ مليون دولار) على شرط أن يمول النصف الآخر بنسبة ٧٠٪ من الولايات المتحدة الأمريكية ، و ٣٠٪ من المملكة المتحدة . وعندما سحبت الحكومتان عرضهما ، أصبح عرض البنك الدولي غير قائم . وفي سنة ١٩٥٩ قدم البنك قرضاً قدره ٦٧ ¼ مليون دولار لتعميق قناة السويس وتوسيعها ، ويسير سداؤه بانتظام منذ سنوات . وبعد ١٩٥٨ لجأت مصر إلى الاقتراض من الخارج على نطاق متزايد . غير أنه لا يعرف على وجه التحديد مقدار المستخدم من هذه القروض . إذ تشير بعض الأرقام المنشورة إلى رقم القرض في الاتفاقات العامة ، وأحياناً إلى مجموع الاتفاقات الخاصة بالمشروعات المرتبط عليها في نطاق الاتفاقية العامة ، وأحياناً تشير الأرقام المنشورة إلى المستخدم من القروض أو إلى قيمة البضائع التي تسلمتها مصر فعلاً أو إلى قيمة المستخدم من حصة القروض بعد استئصال التسديدات ، ومن ثم تعتبر المعلومات التالية تقريبية إلى حد بعيد .^(١)

عقدت مصر سنة ١٩٦٣ قرضاً قدره ٢٠ مليون دولار مع ألمانيا الغربية ضمن برنامج التثبيت السابق الإشارة إليه (يستحق بعد ١٢ سنة بفائدة ٥٪) . وفي نفس السنة حصلت من بنك التعمير الألماني على قرض قدره ٥٧ ¼ مليون دولار (يستحق بعد ١٢ - ١٦ سنة بفائدة ٣٪) . وفي أكتوبر سنة ١٩٦٤ بلغ إجمالي ما وقع من عقود في نطاق هذا القرض ٤٥ مليون دولار لتمويل أحد عشر مشروعاً أهمها الحوض الجاف وأسطول ناصر للملاحة النهرية ، وشبكة كهرباء الوجه البحري ونفق مجارى القاهرة ومحطات الكهرباء في دمنهور وأسيرط ومحطات الري والكبارى . وفي الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٤ قدمت إيطاليا لمصر قروضاً مجموعها ١١٣ مليون دولار بعضها لسداد التزامات حالة ، ولبرنامج التثبيت وتمويل الرعايا الإيطاليين عن الممتلكات الموقعة ، وبعضها للمشروعات البتر وكيميائية واستصلاح الأراضي .

(١) يقتصر هذا العرض بطبيعة الحال على القروض غير العسكرية .

وتراوح أسعار الفائدة بين ٣٪ و ٥ ١/٢٪ ومواعيد السداد بين ٨ و ١٢ سنة . وبالمثل عقدت قروض متفاوتة الآجال مع المملكة المتحدة بمجموعها ١٠ ملايين دولار (بفائدة ٥ ١/٨٪) لتعويض الرعايا البريطانيين عن الممتلكات الموقوفة ، و ١٠ ملايين دولار من فرنسا لنفس الغرض ، وخمسة ملايين دولار من هولندا ، و ٣٠ مليون دولار من اليابان (بفائدة ٥ ١/٢٪ تسدد على عشر سنوات) لإنشاء مصانع السكر والمعلبات . وحصلت الحكومة وهيئة القناة من دولة الكويت حتى منتصف سنة ١٩٦٥ على ودائع وقروض قدرها ١٤٠ مليون دولار بفائدة متوسطها ٤٪ .

وظل العون الأمريكي لمصر ضئيلاً لفترة طويلة ، واقتصر على المساعدات الفنية المعروفة باسم « النقطة الرابعة » ، وبينما بلغ مجموعه ١٧ مليون دولار حتى آخر سنة ١٩٥٤ تم الاتفاق سنة ١٩٥٥ على مساعدات قيمتها ٦٥ مليون دولار بما في ذلك قرض بنك التصدير والاستيراد للشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية . وهبط مجموع العون خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨ لاعتبارات سياسية إلى ٤٠ مليون دولار ، ثم قدمت الولايات المتحدة لمصر خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٢ ، قروضاً مقدارها ١٦٤ مليون دولار ، لتمويل مصانع السكر والورق والسجاد ، بالإضافة إلى الحاصلات الزراعية التي تمثل في الوقت الحاضر نصف احتياجات البلاد من القمح والدقيق . وبلغت مبيعات الفائض ضمن الباب الأول من القانون الأمريكي العام ٤٨٠ خلال الثلاث سنوات المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ نحو ٤٤٠ مليون دولار أي بمتوسط ١٥٠ مليون دولار سنوياً مقابل متوسط قدره ٦٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٢ . وقدمت الحكومة الأمريكية مساعدات تحت البابين الثاني والثالث من نفس القانون تبلغ ١٥٠ مليون دولار تقريباً . وتشير الإحصاءات الأمريكية إلى أنه بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ حصلت مصر على ما قيمته ١٢٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية منها ١٠٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية . وبعد أن كان الاتفاق على المعونة يتم سنوياً أصبح يتم لعدة سنوات . وقد انتهى آخر اتفاق في ٣٠ - ٦ - ١٩٦٥ وكان يمثل ٤ ٢/٤ ملايين طن من الحبوب . وبعد ذلك عقد اتفاقان قصيرا الأجل لتغطية

ومنذ سنة ١٩٥٨ حصلت مصر على قروض قدرها ٨٢٤ مليون دولار من الاتحاد السوفيتي ، منها ١٧٥ مليوناً لبرنامج التصنيع ومائة مليون للمرحلة الأولى من السد العالي و ٣٢٥ مليوناً للمرحلة الثانية و ٢٢٤ مليون دولار لبرنامج التصنيع في الخطة الثانية ويبدأ السداد على اثنتي عشرة سنة بعد إنجار كل مشروع بفائدة $2\frac{1}{4}\%$ (٢). وبالمثل حصلت مصر على قروض من الدول الاشتراكية الأخرى قيمتها ٥١٠ ملايين دولار منها ٥٠ مليون دولار من يوغوسلافيا و ١٦٠ مليون دولار من تشيكوسلوفاكيا و ٩٠ مليون دولار من كل من بولاندا وألمانيا الشرقية والصين الشعبية و ٣٠ مليون دولار من المجر . وكانت هذه القروض العماد الأكبر لتمويل مشروع السد العالي وخطة التصنيع ، واقترنت بتقديم المعونة الفنية وتسهيلات التدريب في مصر والاتحاد السوفيتي ، ونقول إحقاقاً للحق إن الاتحاد السوفيتي لم يحاول برغم الخلافات السياسية استخدام العون كأداة لفرض كلمته على مصر . ويعتبر الجزء غير المستخدم من قروض الكتلة الشرقية الدعامة الأولى في التمويل الخارجى للخطة الثانية بعد أن نضب معين مصادر الإقراض في دول الغرب أوكاد .

وفضلاً عن القروض والمعونات السابق ذكرها هناك القروض التي حصلت عليها الشركات الصناعية والمؤسسات والهيئات العامة سواء من موردى الآلات أو من مؤسسات الائتمان الأجنبية . ويحمل بعض هذه القروض ضمان الحكومة أو البنك المركزي ، بينما منح البعض الآخر بضمن البنوك التجارية أو بدونه . وقد وافقت مؤسستا هرمز و آكا في ألمانيا الغربية على تقديم الضمانات عن قروض متوسطة الأجل تمثل ثمن الآلات والمعدات المباعة إلى مصر ، وقدمت الحكومة السويسرية ضماناً

(١) في ديسمبر سنة ١٩٦٥ عقد اتفاق لشراء ماقبته ٥٥ مليون دولار من فائض المحاصيل مع دفع ربع الثمن بالدولار والباقي بالجنهات المصرية مع تأجيل السداد لثلاث سنوات يبدأ بعدها التقسيط لعشرين سنة - راجع أيضاً EL NAGGAR, S. Foreign Aid to U.A.R.

(٢) هذه البيانات مستقاة من نشرة البنك المركزي ومن التقارير السنوية للبنك ومن تقارير الميزانية العامة ، ومن مقال الدكتور سعيد النجار السابق الإشارة إليه .

الصادرات آلات الغزل والنسيج . وهناك تسهيلات مماثلة من هيئة ضمان الصادرات البريطانية أى . سى . جى . دى ، ومن هيئة كوفاس الفرنسية . ولم يكن الحصول على هذه التسهيلات يخضع لأية رقابة موحدة قبل ١٩٦١ ، حين صدر تشريع يحرم على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات إبرام أية اتفاقات أو عقود لتسهيلات ائتمانية دون الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد . وتقدر هذه القروض جزافاً بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه واستخدم الجانب الأكبر منها حتى منتصف سنة ١٩٦٥ . وحصلت البنوك المصرية من مراسليها على تسهيلات ائتمانية بلغت في أواخر سنة ١٩٦٥ قرابة مائة مليون جنيه ، استخدم منها حتى ذلك التاريخ نحو ٩٠ مليون جنيه ، وعقد سنة ١٩٦٤ اتفاق مع البنوك العالمية الكبرى لسداد المتأخرات على دفعات بحيث ينتفى التأخير نهائياً في ربيع سنة ١٩٦٦ . وتم فعلاً تجديد هذه التسهيلات الائتمانية ، وبيع جانب من الذهب في إدارة الإصدار لتدبير مورد للسداد ، وعقدت قروض قصيرة المدى مع بعض البنوك الأجنبية بضمان مستندات شحن القطن . وكان هذا الإجراء الحازم أمراً لازماً حتى تستمر السمعة الحسنة التي تمتعت بها مصر في أسواق المال والائتمان الخارجية قرابة مائة عام . ولم يكن موقف مصر غريباً أو فذاً إذ وقع عدد كبير من الدول النامية في صعوبات مماثلة . ويمكن القول على أساس الغرض السابق أن مصر استخدمت بين يونيو ١٩٥٨ ويونية ١٩٦٥ قرابة ٥٠٠ مليون جنيه من قروض الكتلتين الشرقية والغربية والهيئات الدولية بالإضافة إلى معونة أمريكية قيمتها حوالي ٣٠٠ مليون جنيه مقابل الدفع المؤجل بالجنيه المصري^(١) . واستمر الاعتماد على القروض بعد ذلك وقدر لها في ميزانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ نحو ٧٠ مليون جنيه .

ويلاحظ أن الاقتراض الخارجى يمكن الدولة من الحصول على موارد إضافية للتنمية السريعة دون زيادة الضرائب التي لا تظهر نتائجها الاحتمالية إلا في الأجل الطويل ودون زيادة الادخار الاختياري أو الإجباري . ويلاحظ من جهة أخرى أن الاعتماد على القروض الخارجية يجعل القيمة المضافة إلى المشروعات التي تدخل في تمويلها أقل مما كانت تبلغه لو لم تحول الفوائد والأقساط للدائنين في الخارج . وتتضح

(١) كانت هناك أرصدة غير مستخدمة من القروض والتسهيلات المتاحة تعادل في يونيو ١٩٦٥

نحو ١٥٠ - ٢٠٠ مليون جنيه

أهمية التمويل المستند إلى قروض خارجية من أن معدل الادخار القوي في السنوات الأخيرة (١٤٪) كان يقل عن معدل الاستثمار (٢١٪) وكان المستخدم من القروض الخارجية يمثل ٧٪ تقريباً من الدخل القومي . وتلك ظاهرة تشترك فيها معظم الدول النامية ، إذ يتضح من تقرير للبنك الدولي أن القروض الحكومية الخارجية وتلك المضمونة من الحكومة لسبع وثلاثين دولة نامية زادت من ٧ ملايين إلى ٢٢ مليون دولار بين ١٩٥٥ و ١٩٦٣ يخصص لخدمتها ٢٧ مليون دولار سنوياً ، وهو عبء كبير نسبياً إلى حصيلة الصادرات والاحتياطيات النقدية لتلك الدول ، وخاصة مع هبوط أسعار المواد الأولية . وتضطر الدول التي تفي بتعهداتها إلى تصدير قدر أكبر من منتجاتها دون مقابل مباشر وإلى الحد من الاستيراد إلى درجة تعرقل التنمية .

وكان الاستثمار الخارجي الفردي في مصر ضئيلاً منذ الحرب العالمية الأولى . ومعظم ما يعتبره كتاب الغرب استثماراً أجنبياً يمثل في الواقع استثماراً من أجانب استوطنوا مصر من مدة طويلة ، أو مشروعات يشرف عليها أجانب ، بينما تحوط البنوك من الودائع المحلية ، ولم يلعب الاستثمار الخارجي الفردي دوراً مذكوراً بعد الثورة برغم تشجيعه بالوسائل التقليدية . إذ ينص قانون الشركات سنة ١٩٥٤ على تخصيص ٤٩٪ من رأسمال الشركات الجديدة للمصريين ، وإذا لم تستوف النسبة خلال شهرين جاز تأسيس الشركة دون استيفائها . ويضمن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ تحويل أرباح الاستثمارات الخارجية المعتمدة بنفس العملة التي وردت بها ، وبسعر الصرف السائد عند تحويل المال الأجنبي إلى مصر . ونص على إمكان تحويل الفائدة أو الأرباح ، بعد موافقة لجنة الاستثمار الخارجي ، بحد أقصى ١٠٪ من رأس المال المستثمر ، وإمكان تصفية الاستثمارات الأجنبية وإعادتها بنفس العملة التي وردت بها وببنفس سعر الصرف ، على خمسة أقساط سنوية ، بشرط انقضاء عشر سنوات على الأقل منذ تحويلها إلى مصر . وأعقب ذلك صدور قانون المهاجر والمناجم ، الذي منح شركات البترول امتيازات جديدة . وإظهاراً للنوايا الحسنة تم الاتفاق سنة ١٩٥٤ مع شركات التوزيع العالمية على تصفية المشاكل المتعلقة بينها وبين الحكومة بشأن أسعار المشتقات البترولية المستوردة وتحويل الأرباح

ومنحت شركة كونورادا امتيازاً لاستغلال الصحراء الغربية ، ورحبت الحكومة باشتراك الشركات الأجنبية في رؤوس أموال بعض الشركات المصرية وإدارتها . ومن أمثلة ذلك اشتراك شركة ديماج الألمانية في رأسمال شركة الحديد والصلب ^(١) ومساهمة شركة لا بورجواز البلجيكية في رأسمال شركة عربات السكة الحديد ، والتعاون بين مؤسسة إينى الإيطالية والشركة الشرقية للبترول وإشتراك شركة هيلتون في إدارة شركة مصر للفنادق ، واختيار بعض بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم المعونة الفنية ، وقيام تلك الشركات بتدريب عدد كبير من المصريين .

وبعد الاعتداء الثلاثي حدث رد فعل عنيف في موقف الحكومة إزاء الاستثمار الخارجى الفردى كان من مظاهره قصر مزاوله أعمال التجارة والوكالات على المصريين وتأميم النصيب الأجنبى فى البنوك وشركات التأمين التجارية والصناعية الكبرى على نحو ما أسلفنا . وترتب على اضطراب ميزان المدفوعات عدم تحويل الأرباح إلى الخارج إلا فى أضيق الحدود . وقد وضح الآن موقف حكومة الثورة من الاستثمار الخارجى الفردى إذ يقول الميثاق : « إن التطوير الوطنى فى الدرجة الأولى يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة . . . ويقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يبنى بها دون عنت أو إرهاب » . وهو « مستعد لقبول اشتراك رأس المال الأجنبى المستثمر على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية خصوصاً تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها فى المجال الوطنى . غير أن الأولوية للمعونات غير المشروطة ، ثم الاستثمار الأجنبى ^(٢) فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله ، علماً بأن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم » نحو تلك التى تناضل للوصول . وفى ضوء ذلك تم الاتفاق مؤخراً مع شركات البترول بأن أميركان وفيلبس وإجيب وبعض شركات الأدوية السويسرية .

ويعتقد الكثيرون أن المساعدات الاقتصادية للدول النامية أصبحت جزءاً

(١) بما يعادل ٢٠٪ من ثمن الآلات والمعدات بمقد أقصى قدره مليوناً جنيه مصرى .

(٢) يرجع موقف الحكومة من الاستثمار الفردى الخارجى إلى الذكريات المريرة للاستغلال الذى أصاب البلاد على يد المرابين الدوليين فى القرن التاسع عشر .

لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد العالمى ، وإن اعتور سيرها مؤخراً اعتراض بعض الفئات القوية فى الدول الصناعية العظمى ، وسخط المكلفين فيها من ارتفاع الضرائب ، دون أن يظهر أثر المعونة فى رفع مستوى معيشة الدول النامية ^(١) ، ويقوم الاعتراض أحياناً على أن الدول النامية لاتسد التزاماتها الخارجية بانتظام ، ولاتسعى لتحسين اقتصادياتها اعتماداً على عون مؤكد تعتبره فرضاً على الدول الغنية . ويدعى غلاة معارضى المعونة أن الدول النامية تسرف فى الإنفاق على التسليح وعلى مشروعات الترفيه والخدمات والبذخ ، وتتبع سياسات تضخمية ترفع معدلات الاستهلاك على حساب الاستثمار . ولا تحاول وقف الانفجار السكاني الذى يعوق سير التنمية . وتجار بعض المحافل الأمريكية ^(٢) بالشكوى من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل عبء مساعدة الدول النامية برغم العجز فى ميزان المدفوعات الذى عانت منه فى العقد الحالى . وقد نجحت مؤخراً فى الاتفاق مع بعض دول أوروبا على زيادة نصيبها من المعونات للدول النامية . ومع ذلك تلى قوانين المعونة الكثير من العنت فى سياق الحواجز مع الكونجرس الأمريكى . وينادى البعض بأن يقتصر العون على الدول التى لا يشوب ولاءها للغرب شائبة ، وأن تحرم الدول التى تتبع سياسات يسارية متطرفة أو تمس الولايات المتحدة بالنقد اللاذع . بينما يرى البعض الآخر أن يكون العون غير مشروط باتباع مبادئ أو عقائد معينة أو بالحصول على مزايا سياسية أو قواعد حربية للولايات المتحدة . وأخيراً يرى البعض أن تخفض المعونات الثنائية وأن تتولى الأمم المتحدة تقديم الجانب الأكبر من المعونة الفنية والقروض ، وأن تتسم هذه بطابع الاستقرار بمقتضى اتفاقات طويلة الأجل بدلاً من التفاوض بشأنها سنوياً ، مع استمرار الدول الصناعية الكبرى فى تخصيص ١٪ من دخلها

(١) يقدر البنك الدولى المديونية الخارجية للدول النامية سنة ١٩٦٤ بنحو ٣٠ بليون دولار ، تزيد بنسبة ١٥٪ سنوياً . وقد توقفت الزيادة بعد ذلك برغم قدرة الدول النامية على الاستيعاب . . وهناك دول نامية تزيد اعتمادات خدمة الدين الخارجى فيها فى الوقت الحاضر عن نصف القروض الجديدة . انظر فى ذلك .

AVRAMOVIC, D; Debt Servicing Problems of Low Income Countries.

(٢) فى مارس سنة ١٩٦٣ قدر الجنرال كلاى أن ٧٢٪ من المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية تمنح لدول متاخمة للاتحاد السوفيتى ، وأن ١٥٪ منها تمنح لأمريكا اللاتينية التى تعد الولايات المتحدة نفسها مسئولة عن حمايتها منذ عهد الرئيس مونرو . ومن ثم يمكن اعتبار هذا القدر من المساعدات الاقتصادية بديلاً للإنفاق الحربى الخارجى .

القوى للمعونة الخارجية ، وهى نسبة ضئيلة بالقياس إلى معدل زيادة ذلك الدخل^(١) وإلى استفادة الدول الصناعية من تحول معامل التجارة الخارجية لصالحها ، فضلاً عن الربح الذى يعود على منتجيتها من تصدير الآلات والبيع الوسيطة ، وأثر مضاعف الاستثمار على صناعاتها وخصوصاً فى سنوات الكساد وفى المناطق التى تكثر فيها البطالة . هذا إلى أن المعونة لا تشكل عبئاً حقيقياً حين تتمثل فى سلع يتعذر تصريفها فى الداخل والخارج بأسعار مجزية ويخشى أثر تكديسها على صرح الأسعار.

(١) ويقدر التقرير السنوى للجنة المعونة المنبثقة من الأمم المتحدة أن الدول النامية حصلت خلال سنة ١٩٦٣ على ٨٠٤ بلايين دولار من القروض والإعانات (مقابل ٧٠٦ بلايين سنة ١٩٦٢ و ٨٠١ بلايين سنة ١٩٦١) . وينضح مدى تغير طبيعة الإقراض الدولى فى السنوات الأخيرة من هبوط نسبة القروض التى تزيد فائدتها عن ٥٪ وزيادة نسبة القروض بفائدة ٣٪ أو أقل ، ومن زيادة نسبة القروض الممنوعة لفترة عشرين سنة أو يزيد . وقد منح البنك الدولى فى السنوات الأخيرة قروضاً للتعليم والزراعة وقروضاً إنتاجية لفترات تزيد على الثلاثين عاماً . وهذه تنبؤات جذرية فى سياسة ذلك الصرح العظيم من صروح المحافظين .

الفصل الثالث

سياسات النقد والائتمان والصرف

أدركت الحكومة مؤخراً خطر التضخم ، واتخذت خطوات جريئة للحد منه مسترشدة في ذلك بتوجيهات صندوق النقد الدولي ، وأعلن رئيس الوزراء في ديسمبر سنة ١٩٦٥ عزم الحكومة على منع تولد الثغرات التضخمية وتوازن الأسعار مع تكاليف الإنتاج وظروف الندرة . وفيما يلي أهم تلك الخطوات :

أولاً : وقف الازدياد المطرد في النفقة العامة وخاصة غير الإنتاجي منها بعد أن زادت المصروفات العامة الجارية منذ سنة ١٩٥٦ بنسبة تفوق نسبة زيادة الضرائب والأمل أن يؤدي تحسن الجو السياسي وإنهاء حرب اليمن إلى وقف الزيادة المطردة في اعتمادات الدفاع . وقد يتيح وقف التوسع الكمي في الخدمات بعض الوقت فرصة ثمينة لتحسين الكيف ، خاصة في التعليم بعد أن ارتفع الحضور في مدارس المرحلة الأولى إلى نسبة مشرفة . ولو كانت سياسة الحد من التضخم جادة لا تقتضي الأمر وقف الزيادة في أجور ومكافآت العاملين في الحكومة والقطاع العام فترة من الزمن ، بعد أن زادت كثيراً في السنوات الأخيرة ، وارتفعت نسبتها إلى الدخل القوي . والأمل أيضاً عدم زيادة أسعار القطن والقصب والأرز التي يحصل عليها المنتجون بوسائل سافرة أو مقنعة . وقد يرى إلغاء إعانة خفض تكاليف المعيشة تباعاً وتعويض الفئات المرهقة في المجتمع من محدودى الدخل بإعانات مباشرة^(١) .

ثانياً : إعادة النظر في خطة التنمية بحيث يمكن تمويل الاستثمار المتوقع من المدخرات ومعدل منخفض من التمويل بالعجز بالإضافة إلى صافي حصيلة القروض والمعونة الخارجية ، بعد اقتطاع المبالغ اللازمة لخدمة القروض القديمة ، على أن يقترن ذلك بدراسة واقعية للموارد الخارجية في ضوء حصيلة الصادرات والخدمات وما هو

(١) وعلى الاتحاد الاشتراكي أن يسهم في وقف التطلعات غير المشروعة إلى زيادة الأجور والمعاشات والخدمات على الحد الذي يمكن مواجهته من إنتاج المستقبل دون إحداث تضخم يؤدي بمكاسب الطبقة العاملة .

مؤكد الحصول عليه من القروض الأجنبية طويلة الأجل . وقد يرى ، إذا تعذر تدبير موارد جديدة بالعملات الأجنبية الاكتفاء بزيادة الدخل القوي الحقيقي بنسبة ٥٪ سنوياً وهي النسبة التي حددتها الأمم المتحدة لعقد التنمية ، بدلاً من الإصرار على مضاعفة ذلك الدخل خلال عشر سنوات ، على أن يخصص من هذه الزيادة ٣٪ لمواجهة زيادة السكان والاستهلاك والباقي لزيادة الاستثمار . وفي وضع خطة واقعية ما يحقق إقراراً أكثر منطقياً للأولويات . ولا مانع من إعداد خطة تكميلية احتياطية تنفذ إذا زادت الموارد المتاحة خلال فترة الخطة عما كان متوقعاً . وفي أواخر سنة ١٩٦٤ « تقرر ضغط الاستثمار ، وهبطت نسبته إلى الدخل القومي ، في ميزانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، إلى ٢٠٪ مقابل ٢٤٪ في السنة المالية السابقة ، وتبعاً لذلك هبط معدل زيادة النقد المتداول خلال العشرة الأشهر الأولى من السنة المالية ١٩٦٤ - ١٩٦٥ إلى ١٥٪ بعد أن كان ٢٤٪ في الفترة ذاتها من السنة المالية ١٩٦٣ - ١٩٦٤ » . وانخفض معدل الاقتراض من النظام المصرفي والتمويل عن طريق إصدار أذون الخزانة . « ونخفضت اعتمادات الإنفاق الاستثماري (خدمات وأعمالاً) من ٤٤٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ إلى ٣٤٥ مليون جنيه في السنة المالية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ » . ويقتضي الأمر عدم إقرار اعتمادات إضافية إلا في أضيق الحدود وعدم الالتجاء إلى الجهاز المصرفي لتمويل مشروعات لم تدرج في الميزانية ، وحظر الاقتراض من هيئات التأمين والادخار لمثل هذه المشروعات التي لاتخضع لرقابة مجلس الأمة مع الاستمرار في إيداع حصيلة تلك الهيئات لحساب وزارة الخزانة لتمويل المشروعات . ومهما يكن من شيء فإن السير في التنمية بمعدل معتدل مستقر خير من الاندفاع بسرعة فائقة يعقبها ركود ، وتتخللها أزمات في تزويد المصانع باحتياجاتها من الأجزاء البديلة والمواد الأولية .

ثالثاً : زيادة الإيرادات : بحثت الحكومة في سنة ١٩٦٥ عدة سبل في ضوء الاعتبارات السياسية ، لتخفيض الطلب النقدي الإجمالي وامتصاص فائض القدرة الشرائية . منها زيادة ضرائب كسب العمل والمهن الحرة وضرائب القيم المنقولة

(١) لم تجاوز نسبة زيادة الدخل الأهل الحقيقي في المملكة المتحدة ٠,٣٪ بين سنتي ١٧٢٠ و ١٧٤٠ و ١٪ حتى نهاية القرن الثامن عشر ثم زادت تدريجياً إلى ٢ ¼٪ سنوياً بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ .

والدخل العام وضريبة الأرض والبنزين والدخان ، أو ترك المعدلات الحالية دون تغيير مع زيادة ضريبة الدفاع . واقترح البعض استحداث ضريبة إنتاج ، تتغير بتغير حالة المعروض ، على السلع المعمرة مثل السيارات والتلفزيون والثلاجات والغسالات ، وإعادة النظر في إعفاء الاستغلال الزراعي من الضريبة العامة على الإيراد وتخفيض حد الإعفاء إلى خمسمائة جنيه مثلاً . وتقرر في النهاية رفع معدلات الضرائب في ديسمبر سنة ١٩٦٥ بقصد وقف الاندفاع نحو زيادة الاستهلاك نتيجة لزيادة الأجور وريع صغار الملاك وأرباح المشتغلين بالزراعة . وقد يرى مع الزيادة المستمرة في الدخل والعمالة ، زيادة أسعار الخدمات التي تؤديها الدولة والهيئات العامة ، مثل أجور نقل الركاب والبضائع بمختلف الوسائل وأسعار الغاز والكهرباء والبوليتاجاز (التي خفضت منذ عدة سنوات إلى النصف دون مبرر) بحيث تغطي تكلفتها الحقيقية وتحقق فائضاً للاستثمار . وكان المشرع حكيماً إذ فرض على المنتفعين من التأمين الصحي رسوماً معتدلة ، ويحسن تعميم هذا المبدأ على سائر الخدمات والتمويل على جهاز الثمن في تحقيق الملاءمة بين الإنتاج والاستهلاك بدلاً من تطبيق نظام البطاقات مع تثبيت الأسعار . ويستتبع ذلك أيضاً أن يتحمل المقترضون من بنك التسليف الزراعي فائدة مناسبة ، وأن يسدّدوا استحقاقاته بالكامل بحيث يحقق البنك اكتفاء ذاتياً في التمويل .

رابعاً : زيادة أرباح شركات القطاع العام وهي المسئولة عن الاستثمار في المكان الأول ، عن طريق زيادة أسعار السلع التي تنتجها^(١) ، مع احتجاز قدر كبير من أرباحها للتمويل الذاتي أو لتمويل صناعات أخرى بعد أن تنتقل الأرباح إلى الخزينة العامة . ويستتبع ذلك وقف الزيادات المطرد في الأجور والمدفوعات الإضافية بنسبة تزيد على نسبة زيادة الإنتاجية . وقد رفعت أسعار السلع الهندسية المعمرة وأسعار السكر الحر والبوليتاجاز والسجائر والأقمشة والخشب في أواخر سنة ١٩٦٥ كما قيدت عمليات البيع بالتقسيط والقروض الاستهلاكية كجزء من السياسة الانكماشية الشاملة . وساعدت تلك السياسة الجزئية على إضفاء جو من الواقعية على الاقتصاد المصري .

خامساً : زيادة الادخار الجماعي ، إذ ليس من المتوقع بعد تشريعات ١٩٦١ أن يزيد الادخار الفردي زيادة ملحوظة برغم رفع أسعار الفائدة وخلق أدوات جديدة للادخار (شهادات الاستثمار) أو هيئات جديدة له ، إذ أن تعدد الهيئات والأدوات يؤدي إلى انتقال المدخرات بينها للاستفادة من المزايا المتاحة دون زيادة تذكر في مجموع المدخرات الجديدة . وجبذا لو أمكن إقناع العاملين عن طريق المنظمات الشعبية بادخار نصيبهم في الأرباح الموزعة في صناديق التوفير أو شهادات الاستثمار . وتقرر في الظروف الحاضرة ، تجميد ١٥٪ من أرباح شركات القطاع العام ، التي كانت مخصصة للخدمات المركزية والمحلية حتى لا يؤدي إنفاقها إلى زيادة نصيب الاستهلاك في الدخل القومي^(١) . وأحسنست الحكومة صنعاً بضمان قيمة أسهم الجمعية التعاونية للبترول والشركات المختلطة التي أنشأتها الثورة ، ودفع الكوبونات في المواعيد وغير ذلك من وسائل استعادة ثقة صغار المستثمرين . وتتضح أهمية الادخار الجماعي من زيادة الحصيلة المنتظرة من أموال التأمين والمعاشات في ميزانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ إلى مائة مليون جنيه ، ومن ادخار الشركات المساهمة إلى ١١٧ مليون جنيه . ويتطلب الأمر أيضاً زيادة ادخار الجمعيات التعاونية الزراعية وحجز بعض ثمن القطن إذا ارتفع عن مستواه الحالي وتكوين مجموعات للادخار في الشركات وفي الاتحاد الاشتراكي . وتقرر في منتصف سنة ١٩٦٥ تخصيص مرتب نصف شهر من مرتبات العاملين في القطاع العام يودع في حساب ادخار خاص بفائدة ٥٪ معفاة من الضرائب . ومهما يكن من أمر فإن زيادة الادخار الفردي رهينة بوقف هبوط قيمة النقود التي قد تجعل سعر الفائدة الحقيقي سالباً إذا استمرت . ولا مفر في المجتمع الجديد من أن تتحمل الحكومة والقطاع العام الجزء الأكبر من الادخار إلى جانب المدخرات الجماعية للعاملين . ومن هنا خطر زيادة الأجور على حساب الأرباح والفوائد والإيجارات

(١) تبين منذ السنة الثالثة للخطة أن نسبة تزايد الاستهلاك تكاد أن تعادل نسبة زيادة الدخل ، وبعد أن كان المستهدف في الخطة أن تصل نسبة تزايد الاستهلاك إلى نحو ١٥٪ من نسبة زيادة السكان إذا بها تصل إلى ٢٢٥٪ من تلك النسبة . وتؤدي زيادة الاستهلاك على هذا الوجه إلى عجز ميزان المدفوعات وزيادة الاستثمار في الصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك على حساب الصناعات الثقيلة . ويقدر أن نسبة الادخار إلى الدخل القومي في آخر سنوات الخطة لم تتجاوز ١٢٪ بينما كان المستهدف أن تصل إلى ٢٠٪ . ويتطلب الأمر وقف هذا الاتجاه الخطير .

وغيرها من عوائد رأس المال في المراحل الأولى من التنمية ، إذ المعروف أن العاملين يستهلكون دخولهم فيما عدا النزر اليسير ، وكثيراً ما يكونون مثقلين بالديون . بينما زيادة عوائد التملك تزيد قدرة المؤسسات والشركات على الادخار والاستثمار مباشرة^(١) .

وقد صاحب تنفيذ الخطة الخمسية الأولى زيادة كبيرة في الاستهلاك استوعبت قدراً كبيراً من زيادة الإنتاج ومن العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى متطلبات التنمية ، وما يصاحبها من توسيع في الاستيراد لفترة طويلة قبل أن يوقى الاستثمار الحديد ثماره . وكان هناك اعتقاد راسخ لدى بعض المسئولين بأن توسع صناعة ما أو تنفيذ مشروع معين يوفر العملات الأجنبية بدرجة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة . وهذا الاعتقاد إن صح أحياناً فهو خادع في كثير من الأحوال نظراً لاعتماد الصناعة المصرية في هذه المرحلة على استيراد الآلات والسلع الوسيطة والخبرة الفنية وحتى المواد الأولية في بعض الأحيان . ويبين ذلك بجملة في الصناعات التي تولف الواردات نسبة عالية من تكلفتها^(٢) مثل غزل ونسج الصوف وصناعة الإطارات وتجميع السيارات والدراجات والتليفزيون والترانسستور إلخ وفحص تكفي نفسها بنفسها في إنتاج البترول إلا أنها تستورد الصوف والدخان ولب الورق وفحم الكوك والمعادن غير الحديدية والخشب والآلات وقطع الغيار ، وليس لديها من موارد الثروة المعدنية المعروفة سوى الفوسفات والمنجنيز ونخام الحديد . أضف إلى ذلك أن خطة التنمية تعطي أهمية قصوى لمشروعات الصناعة والكهرباء والنقل التي تعتمد على الاستيراد بدرجة كبيرة ، وأن ارتفاع مستوى المعيشة يقترن دائماً بزيادة الاستيراد . ويتضح مدى التفاوت بين التقدير والواقع من أن وزير التخطيط صرح في يولية سنة ١٩٦٠ بأن المقدّر أن يقل عجز الميزان التجاري في نهاية الخطة بمقدار ٥٠ مليون جنيه عنه في بدايتها . ولم يحقق الواقع تلك التنبؤات المسرفة

(١) جمدت الحراسات جانباً من الأرصدة النقدية . ولم تلجأ مصر في سعيها لتخفيض السيولة الداخلية إلى تجميد جانب من النقد المتداول أو الودائع على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبلجيكا وغيرها بعد الحرب العالمية الثانية .

(٢) تتراوح نسبة العملة الأجنبية في التكلفة الكلية بين ١٠٪ في مشروعات بناء الطرق و ٧٠٪ في الصناعات الكيماوية - ويجب الاقتصاد في استخدام الآلات ، والعمل على استغلال المصانع الحالية وريديتين أو ثلاثة حسب الحاجة .

في التفاؤل . وزاد من حدة الميل إلى الاستيراد ازدياد السكان بنسبة ٢٥٪ سنوياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وارتفاع الدخل النقدي وازدياد الطلب على السلع نتيجة اتباع سياسة التمويل بالعجز . واستثار السوق المحلية على حساب التصدير بقدر كبير من الإنتاج .

لهذه الأسباب مجتمعة زاد الدين العام الخارجى بنسبة عالية في السنوات العشر الأخيرة . ومن المؤكد أن مصر لن تستطيع الاستمرار في تمويل عجز سنوى في ميزان المدفوعات قدره ٧٥ مليون جنيه ، وخاصة بعد أن أصبحت حصيلة العملات الأجنبية الحرة لاتكاد تكفى لسداد الالتزامات الحالية وطلبات التمويل واستيراد الأجزاء البديلة والسلع الوسيطة والمواد الأولية ، وبعد أن برزت صعوبات تمويل المشروعات الجديدة من دول الغرب ولما تبدأ الخطوة الثانية . وأظهرت التطورات الدولية في ربيع سنة ١٩٦٥ أن القروض والمعونات تتوقف من آن لآخر لاعتبارات سياسية ، وليس من اليسر التعويل عليها كمصدر مستقر ما لم تنسحب الدولة المقترضة من المجال الدولى ولا تحاول أن تنفعل بأحداثه أو تفعل فيها .

وفيما يلي المقترحات التى ترددت في الأوساط الاقتصادية لعلاج عجز ميزان المدفوعات والتى وضع الكثير منها موضع التنفيذ مؤخراً .

أولاً : العمل على زيادة الصادرات بنسبة ٥٠٪ خلال العقد الحالى . وتحقيق ذلك شرط لازم لتخفيض الالتجاء إلى القروض الخارجية ولتعويض الفشل في زيادة الصادرات خلال الخطوة الأولى بمقدار ٣٥٪ كما كان متوقعاً . ويقتضى الأمر زيادة صادرات القطن للدول الغربية على المستوى الحالى (نحو ٤٠٠٠٠٠٠ بالة) والاستفادة من توسع طلب الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية والصين الشعبية . ويمكن زيادة المساحة المتزرعة قطناً بعد إتمام السد العالى إلى ٢١ مليون فدان بشرط استمرار التحسن في الطلب على الأقطان طويلة الثيلة الذى حدث مؤخراً . وقد نجحت مصر في استرداد الأسواق الأوروبية بعد إعراضها ، غير أنه يحسن علاج مشكلة النفط السوداء وتجنب وضع شروط للتصدير بأثر رجعى بعد إتمام الارتباطات ويحسن الاتفاق مع السودان على تسويق مشترك أو تنسيق لسياسة البلدين بقصد اجتناب المنافسة الحادة . ويجب أن تستقر سياسة الحكومة على ضغط

الاستهلاك المحلى من الأرز وتكوين فائض للتصدير نستغل به تحسن المركز الإحصائى العالمى الذى ينتظر أن يستمر لعدة سنوات حتى ولو أدى ذلك إلى بعض المشقة وتخفيض الأسعار الحرارية . ويجب ألا تغلب الاعتبارات التموينية على اعتبارات التصدير حتى لا تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الاستهلاك المحلى والمخزون على حساب التصدير كما حدث فى حالة المنسوجات القطنية والصوفية والسكر وإطارات السيارات . وقد أوقف تصدير السماد سنة ١٩٦٥ خوفاً من نقص الكميات المخصصة للاستهلاك . ويمكن زيادة صادرات السكر إلى أفريقيا بعد رفع سعر السكر الحر الذى يمثل القطاع الذى تزيد فيه مرونة الطلب إلى حد ما . كما يجب بذل جهد مضاعف لتصدير الحاصلات الزراعية الأخرى برغم ضآلة أرقام التصدير فى الوقت الحاضر . وسوف يساعد اكتشاف حقول البترول الجديدة ومناجم الحديد فى الواحات وزيادة الاستثمار فى صناعة التعدين على زيادة الصادرات المعدنية وصادرات البترول (١) .

وليس من شك فى أن الفرصة سانحة لزيادة صادرات الغزل ، إذ أن نسبة صادرات مصر إلى الصادرات العالمية لم تتجاوز ١٠٪ فى سنة ١٩٦١ (٢٠ ألف طن من مجموع تجارة العالم وقدرها ٢٠٠٠٠٠ طن) (٢) ، كما يجب زيادة المصدر من المنسوجات والمصنوعات كالقمصان والبيجامات والمناديل والجوارب حيث لا يزيد نصيب مصر فى الصادرات العالمية منها على ٢٪ (مقابل ٢٠٪ لليابان) . والحال واسع فى هذه الصدد فى دول أفريقيا والكتلة الشرقية طالما لم يحدث ارتفاع كبير فى أسعار التصدير مجازاة للارتفاع الداخلى ، ولو أن مصر تواجه طلباً قليل المرونة نوعاً كما تواجه منافسة الدول النامية الأخرى والحماية الجمركية المرتفعة فى دول الغرب .

ويقتضى تحديد نصيب الاستهلاك المحلى من المنسوجات عالية الصنف ورفع سعرها مع تخصيص المصانع عالية الكفاءة للتصدير ، والاستعانة بالخبرة الأجنبية فى حل مشكلات الصباغة والرسوم والتجهيز ، والدأب على خفض ثمن التكلفة وتحسين

(١) ارتفعت بعد ذلك تبعاً للإحصاءات الرسمية إلى ١٤٪ .

(٢) ومن ذلك تطبيق نظام الحصص فى بريطانيا وفرض تعريفية إضافية على واردات دول السوق

المشركة خارج مجموعة الدول الأعضاء .

صنف الصادرات ، وموالة الجهود بالاشتراك مع سائر الدول النامية لزيادة صادرات
المصنوعات إلى أسواق الغرب ، وإزالة التفضيل المقرر لبضائع السوق الأوروبية المشتركة .
ويمكن تصدير السلع المعمرة مثل الثلاجات وآلات تكييف الهواء والأثاث
والمراوح وما إليها إذا ما ذلت عقبات استيراد مستلزمات الإنتاج وزيد السعر المحلي
ليناسب التكاليف الحقيقية . ويقتضى كل ذلك القيام بدراسات جديدة لأسواق
أفريقيا والشرق العربي وتعرف مواصفات الطلب المحلي فيها ، وتعديل الإنتاج
على هديها ، وموالة مشروع السوق العربية والأفريقية المشتركة^(١) ، ومنح
مكافآت تشجيعية حافزة وتبسيط إجراءات صناديق الدعم وإعطاء الشركات التي
تحقق أهداف التصدير أولوية في استيراد مستلزماتها . ويجب على الفور إزالة عقبات
التصدير ، ومنها القيود الشديدة على سفر الباحثين ، وعدم مرونة مواصفات السلع
المصدرة وتعدد جهات الإشراف ، وخاصة بعد إضافة لجنة الإنتاج الحربى والتبئة
وزارة التموين إلى قائمة الجهات التي تراقب التصدير ، والقطع برأى في الكفاح
الحالى بين الشركات الصناعية وشركات التجارة للسيطرة على التصدير ، وعدم الإصرار
على نقل الصادرات على سفن مصرية أملا في رفع نسبة التحميل عليها ، وإيجاد طرق
للملاحة بين موانئ أفريقيا والشرق الأوسط ، واحترام مواعيد الشحن ، وتحسين
الخدمة في الموانئ المصرية التي تعاني من التكدس ، ولا يكتفى أن ننمى على الدول
تقاعسها عن قبول صادراتنا بل يجب العمل على مطابقة نوع الصادرات للمواصفات
وتحديد العوارية عن طريق الصلح والتحكيم .

ثانياً : يجب أن نعطي الأولوية لاستيراد السلع الوسيطة والمواد الأولية وخاصة
السلع اللازمة لصناعات التصدير مع التوسع في الصناعات التي تقوم على خامات
محلية والصناعات التي تنتج مواد بديلة للواردات وتفضيلها عند منح تراخيص البناء
وأوامر التكليف مع اجتناب الصناعات التي تستورد كافة مقوماتها من الخارج .
ويقتضى توجيه معاهد البحوث إلى دراسة الخامات المحلية والاقتصاد في استخدامها .
ومن ذلك خفض المستهلك من الكوك المستورد والبحث عن خامات محلية لصناعة

(١) تم التوقيع في سنة ١٩٦٢ على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين مصر والأردن والعراق وسوريا
إلا أنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ بعد ، كما لم تنفذ اتفاقات كازابلانكا الطموحة برغم المزاي التي تعود على
مصر منها .

الحراريات وإنتاج ألياف من حطب القطن وصناعة فلتر السجائر من خامات محلية .
وسوف يخف الضغط على ميزان المدفوعات بطبيعة الحال نتيجة لسياسة « شد الحزام » الجديدة ولقرار ضغط الاستثمار الذي اتخذ في أوائل سنة ١٩٦٥ . ويحسن ألا يصيب الخفض كل الشركات والمشاريع بنسبة واحدة ، بل تراعى الظروف والملايسات التي تواجه كلاً منها . ومن جهة أخرى يقتضى خفض النفقات الحكومية في الخارج والتي زادت من ٦ ملايين جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٤٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٣ .

ثالثاً : العمل على زيادة الإيرادات غير المنظورة ، والمصدر الرئيسي لها هو رسوم العبور في قناة السويس التي تناهز ٨٥ مليوناً من الجنيهات حالياً ، وسوف تزداد الحصيلة بعد توسيع القناة وتعميقها بغاطس ٤٠ قدماً لاجتذاب الناقلات والسفن ذات الحمولة العالية ^(١) ، والأمل أن يرتفع عدد السائحين من نصف مليون إلى مليون سنوياً خلال العقد الحالي على أثر إنشاء عدد من الفنادق المتوسطة والصغيرة . ولا تمانع الحكومة في إشراك رأس المال الأجنبي في صناعة الفنادق بقصد الاستفادة من توسع الطلب العالمي على الرحلات المنظمة على غرار ما تم سنة ١٩٥٥ عند إنشاء فندق الهيلتون .

رابعاً : إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي . إذ يرجع التوسع في الاستثمار إلى زيادة مديونية مصر الخارجية بمعدلات لا قبل لها بها ، ولا ينتظر أن تتكرر على هذا المستوى المرتفع ، بعد استنفاد رصيد القروض والتسهيلات المتاحة . ويجب الإقلاع عن استخدام القروض والتسهيلات قصيرة الأجل في تمويل الاستثمار طويل الأجل ، أو في صناعات أو مشروعات لا تزيد القدرة على التصدير أو الحصول على إيرادات غير منظورة . كما يجب استمرار الرقابة الدقيقة على الاستيراد التي فرضت في أواخر سنة ١٩٦٤ والعمل تبعاً على تخفيض التسهيلات الائتمانية من البنوك الأجنبية والموردين ، كما يجب إعداد ميزانية نقدية واقعية مع تعديلها

(١) يدور التفكير في تعميق القناة لتسمح بعبور الناقلات ذات الحمولة العليا التي تصل إلى مائتي ألف طن .

من آن لآخرفى ضوء الظروف المتغيرة وربطها بالميزانية العامة كما أوصى مجلس الأمة ويقتضى وقف الاقتراض من موردى الآلات بتاتاً إذ يعوض من تسهيلاتهم السخية ارتفاع أسعارهم بالقياس إلى منافسيهم . هذا فضلاً عن أن إدراك الموردين لتخرج مركز مصر الخارجى ، وتأخرها فى سداد الالتزامات ، وارتفاع الأسعار الداخلية تبعاً لندرة الواردات ، مما يحفزهم على رفع الأسعار .

ويدل جدول استحقاق القروض الخارجية على تركيز السداد فى السنوات القريبة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ بمتوسط ٤٠ مليون جنيه سنوياً ، أو ما يناهز ثلث حصيلة صادرات القطن ، فضلاً عن ضرورة سداد نحو ١٤٠ مليون دولار لصندوق النقد الدولى فى نفس الفترة والوفاء ببعض الالتزامات المترتبة على اتفاقات المقاصة والمدفع والتسهيلات الائتمانية المصرفية وتسهيلات الموردين واحتمال سداد بعض الودائع الخارجية الكبيرة ، ولذا يقتضى أن تطالب مصر بإلحاح تنفيذ الانتراج الذى تقدم به الوفد المصرى إلى مؤتمر جنيف للتجارة الخارجية فى ربيع سنة ١٩٦٤ لتجميد الديون الخارجية للدول النامية وتخفيض فائدها وإطالة أمد سدادها ، وأن يمنع ذلك بطبيعة الحال من الحصول على قروض جديدة واستخدام القدر غير المستخدم من القروض الحالية . غير أنه يلاحظ أن قدرتنا على الاقتراض من الهيئات الدولية ودول الغرب قد أضعفها تراكم الديون الخارجية والتأخير فى سداد المستحقات فى السنتين الأخيرتين .

ولاجدوى من محاولة التأثير فى الاقتصاد الداخلى عن طريق تعديل أسعار الصرف ، ولو أن المصلحة تقتضى بأن يستند التخطيط إلى سعر صرف واقعى . وقد حدد سعر صرف قدره ٢٣ دولار للجنيه فى أوائل سنة ١٩٦٣ بالاتفاق مع صندوق النقد ، وسبق ذلك فى ديسمبر سنة ١٩٦١ فرض علاوة موحدة قدرها ٢٠٪ على المدفوعات للخارج وعلاوة مماثلة على حصيلة الصادرات . وفى مايو ١٩٦٤ حصلت مصر على تسهيلات مجموعها ٤٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى زيدت إلى ١٤٠ مليون . بعد ذلك بشرط تنفيذ برنامج التثبيت الذى تضمن حدوداً قصوى لمديونية القطاعين العام والخاص للجهاز المصرفى ، وتحديد الإنفاق الاستثمارى للقطاع العام ، والحد من التسهيلات الخارجية قصيرة الأجل ، وزيادة الاعتماد على الضرائب مع قصر التمويل

بالعجز في حدود ضيقة ، ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة . واتفق على ألا تتعدى الزيادة في الائتمان المصرفي (الحكومي وغير الحكومي) ٤٠ مليون جنيه سنوياً . وجاء في الخطابات المتبادلة أن هدف الحكومة المصرية هو العودة تباعاً إلى الاحتفاظ برصيد تشغيل من العملات الأجنبية لمواجهة ما يصيب ميزان المدفوعات من عجز مؤقت . ولا تجدى الحلول التي تؤثر عن طريق إضعاف الحوافز على الاقتراض الاستيراد في علاج عجز ميزان المدفوعات حالياً ، لأن المنظمين في القطاع العام لا يزالون يدفع فوائد عالية أو تحمل أسعار صرف عالية . وكل همهم هو الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ أهداف الخطة ، ولا عبرة بحلول تعتمد على الحوافز والعقوبات النقدية في مجتمع تسيطر الحكومة والقطاع العام على الاستثمار فيه ، بعكس الحال في المجتمع الرأسمالي حيث تلعب هذه الحوافز دوراً مهماً برغم أنه يقل كثيراً عما يتصوره بعض كتاب الفولكلور الرأسمالي . وفي ظروف مصر الحالية لا جدوى من علاج عجز ميزان المدفوعات عن طريق خفض قيمة الجنيه مثلاً لأن رفع سعر الواردات المترتب على ذلك لا يجدي في الحد من الطاب عليها طالما كان المستورد الوحيد هو القطاع العام . ولا يهم وزير التمويل في قليل أو كثير ارتفاع ثمن القمح المطلوب استيراده بالعملات المحلية . إذ يتعين عليه الارتباط على كميات محددة بالأسعار المقومة بالدولار أو الاسترليني وهو يعلم أنه سيحصل على التمويل المحلي على أية حال . وخفض قيمة الجنيه^(١) لا يشجع صادرات القطن لأن ثمنه يحدد بالاسترليني أو الدولار ولا يؤثر الخفض كثيراً في صادراتنا إلى الكتلة الشرقية التي تعتمد على المقايضة أو الأسعار الدولارية .

(١) لم يتغير سعر تعادل الجنيه المصري منذ خفض إلى ٢٠٥٥/١٨٧ من الأوقية سنة ١٩٤٩

واقصر الأمر على تغيير سعر الصرف الرسمي السائد .

الباب الخامس
المشكلات الإدارية
في النظام الاقتصادي الجديد

الفصل الأول

رجال القطاع العام

كان المشرفون على الصناعة الكبيرة والتجارة الدولية قبل الثورة فئة قليلة من أصحاب المشروعات الفردية أو من مالكي غالبية الأسهم في الشركات ، أو أصحاب نسبة ضئيلة من رأس المال نجحوا في السيطرة على شركات مساهمة رؤوس أموالها طائلة ، بسبب عجز المساهمين عن الرقابة أو عزوفهم عنها حتى بعد أن أتاحت لهم التشريعات مزيداً من الحقوق : وكثيراً ما كانت تلك الفئة تتمثل في عدد قليل من الأعضاء المنتدبين ، تستمد سلطاتها من ثقة البنوك وكبار المساهمين ومن الاتصال برجال الحكم ، إلى جانب عدد من المديرين الفنيين والإداريين والماليين . وكانت تعمل في مصر أربع مجموعات ^(١) : (١) مجموعة المنظمين في المشروعات الحكومية والمصانع الحربية . (٢) مجموعة المنظمين في الشركات المساهمة الأجنبية (٣) مجموعة بنك مصر وشركائه وكان معظم رجالها من موظفي الحكومة والشركات والجامعات السابقين الذين حصلوا على تدريب في الخارج . (٤) رجال الأعمال المتمصرين أو المصريين أمثال أحمد عبود وفرانسوا تاجر وهنرى رباط ، والعائلات المسيطرة على قطاع الغزل والنسيج مثل سباهي والقباني والطويل وسماقية ، وكان هؤلاء يسيطرون بشخصيتهم على المنشآت التي تملك الأسرة معظم أسهمها ، ولم تكن هناك لوائح مكتوبة أو خطوط عريضة تحدد توزيع السلطة والمسئولية . بعكس الحال في المجموعات الثلاث الأولى حيث كان الفصل تاماً بين الملكية والإدارة . وأدى تغير صرح الاقتصاد المصري بعد سنة ١٩٦١ إلى القضاء على فئة المنظمين التي كانت تتولى توجيه القطاع الاقتصادي المنظم في المجموعتين الثانية والرابعة ، وتم ذلك بهجرة الممولين وأرباب العمل الأجانب أو إقصائهم ، وتقلص نفوذ الممولين المصريين

F. HARBISON : Human Talent in Egyptian Industry.

(١) راجع

بعد استقرار سلطة المؤسسات :

ولم يختلف الحال كثيراً ، من حيث قلة عدد الفئة الموجهة ، بعد اتساع القطاع العام ، إذ يقع عبء توجيه النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر على رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين والمديرين في شركات القطاع العام^(١) . والأمر كذلك في الهيئات الاقتصادية الملحقه بالحكومة التي تتولى أعمالاً إنتاجية ، مثل هيئات السكة الحديدية والكهرباء وقناة السويس والمواصلات السلوكية واللاسلكية وما إليها . ولا تختلف المشاكل الفنية والإدارية في المشروعات الحكومية أو الشركات الكبرى المؤممة عن مثيلاتها في النظام الرأسمالي إلا في بعض التفاصيل^(٢) . فالدولة تملك المنشآت ولها الإشراف التام عليها ، برغم شعارات السياسة التي تقول بملكيتهما للشعب أو للعاملين . ويقضي حسن الإدارة استمرار تركيز سلطات التخطيط ورسم السياسة وتحمل المسؤولية في أيدي قليلة تقرر نوع الإنتاج وحجمه ، والوسائل المثلّي لاستغلال رأس المال في ضوء الطلب المنتظر وتوجيهات الخطة ، وهي التي تقرر أوجه تضافر عوامل الإنتاج في ضوء المعاملات التكنولوجية المعروفة . وعليها ضغط التكلفة وإحلال عوامل الإنتاج الوفيرة محل النادرة ، وتخفيض مخاطر الإنتاج ومواجهة احتياجات التصدير ، وهي التي تشرف على تنفيذ المشروعات الجديدة وتأخذ على عاتقها تجربة وسائل الإنتاج المستحدثة . ويتوقف نجاح المجتمع الجديد في الانطلاق على مدى كفاية تلك الفئة ، وقوة الدفع الكامنة في رجالها وقدرتهم على التجديد . وليس لدينا أي شك في قدرة المنظمين الجدد كمجموعة على مواجهة التحديات لو أعطوا الفرصة الكافية للتصرف والمبادأة .

ومن ثم يجب أن يكون إشراف رجال القطاع العام كاملاً على الموارد الاقتصادية

(١) كان أكثرهم يعمل في القطاع الخاص قبل . وغذيت فئة من المنظمين من الجامعات والوزارات وسلاح المهندسين .

(٢) لا تختلف أسس إدارة المشروعات الكبيرة عملاً بعد التأمين عما كانت عليه في ظل القطاع الخاص بغض النظر عن الأثر في توزيع الدخل ، ولا يعتمد في ذلك ببعض الكتابات التي تفضي على النظام الرأسمالي صفات لا تمت لك الواقع في شيء ، وإن تحققت فيما مضى عندما كان الإنتاج يتم في وحدات صغيرة يشرف عليها المنظم الذي يتخذ قراراته لتحقيق أقصى ربح لنفسه . . . ولم تعد هذه الصورة تنطبق بعد كبر حجم الوحدات الإنتاجية في ظل الشركات المساهمة والمسئولية المحدودة والفصل بين الملكية والإدارة .

المتاحة لهم وعلى العاملين . ومتى تحققت لهم السلطة التي تتناسب والمسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهم ، كان من الحق أن نطالب إليهم استشارة ممثلي العاملين وتبصيرهم بمصاير الشركة وسياستها ، وتدريب النابهين منهم على فنون الإدارة العليا ، طالما كان مفهوماً أن رجال الإدارة هم الملاذ الأخير للمسئولية وإن كلمتهم هي العليا ، ولا يتعارض منحهم أوسع السلطات على هذا الوجه مع إزالة أسباب الخلاف داخل المنشأة بالحسن ، والحد من سلطات الفصل والعقاب . كل ذلك في ضوء الاعتبارات العليا ، وهي أن هدف المجتمع الاشتراكي هو زيادة الإنتاج والاستثمار ، وألا يستأثر بالنفع ، عند توزيع نتائج التنمية ، فئات قوية تملك وسائل التأثير السياسي مهما كانت طبيعتها :

ويدل استقراء التاريخ على أنه في أعقاب الثورات الاشتراكية ، التي لا تكتفى بالاستيلاء على مقاليد الحكم ، بل تحاول تغيير الأنظمة الاقتصادية السائدة ، تنجبه السياسة في المراحل الأولى إلى الانتقاص من سلطة المنظمين الحكوميين وغيرهم من رجال القطاع العام وإلى إخضاعهم لرقابة الحزب المنتصر ، أو لسلطة البوليس السياسي أو المجالس المنتخبة . ويقترن ذلك دائماً باضطراب العمل . وما إن تستقر الأوضاع السياسية ويطمئن أولو الأمر الجدد بعد فترة تقصر أو تطول حتى تعود الأمور سيرتها الأولى ، وتستقر الخطوط العريضة التقليدية للسلطة والمسئولية . وذلك هو الذي حدث في روسيا السوفيتية ، إذ بعد انتقاص حقوق المنظمين خلال الفترة التي اصطالح على تسميتها بفترة « شيوعية الحرب » (١٩١٧ - ١٩٢٢) ، منح رجال الإدارة العليا سلطات واسعة للغاية^(١) ، لا تقل عن سلطة نظائهم في النظام الرأسمالي إن لم تزد عليها . ويشترك معهم في المسئولية رجال الحزب الذين أسهموا في تزويد المستويات المختلفة بالقادة الأكفاء . وفي ذروة التصنيع كانت أنظمة العمل تشبه في الكثير الأنظمة العسكرية إبان الحروب . وكان العمال إلى عهد قريب يوجهون قسراً إلى بعض ضروب النشاط الاقتصادي وإلى المناطق الصناعية الجديدة في سيبيريا .

ويجب ألا ينظر إلى رجال القطاع العام في مصر على أنهم من رجال العهد

(١) علاوة على المزايا النقدية والعينية وتفضيلهم عند توزيع المساكن والسلع والخدمات النادرة .

القديم وأنهم خسروا بانقضائه . إذ الغالبية العظمى منهم لا تمت إلى الفئات الحاكمة السابقة بصلة ، والعهد الحاضر هو الذى شق لهم طريق التقدم إلى نهايته وفتح لهم آفاق المبادأة . ونظراً لعظم السلطات التى لا مناص أن يعهد بها إلى رؤساء مجالس إدارات الشركات ومديريها ، وصعوبة الإشراف المستمر عليهم من قبل الجهاز الحكوى أو المؤسسات مهما توافر لها من كفايات ، تقضى الاعتبارات الاقتصادية البحتة بذل أقصى العناية فى اختيارهم من ذوى الكفاية والمؤهلات والخبرة ، وعدم اختيار من لا تتوافر فيهم المواهب اللازمة لإدارة الأعمال مهما عظم ولاؤهم ، وبرغم نجاحهم فى مجالات أخرى تتطلب مؤهلات لا تمت إلى محيط الأعمال بصلة . وقد حدثت أخطاء كثيرة فى السنوات الأخيرة بسبب الاضطراب إلى ملء الأماكن الشاغرة فى فترة قصيرة ، ومن ذلك تعيين من تجاوزوا سن التقاعد بكثير فى شركات لا يتيسر لهم المساهمة فى إدارتها مساهمة فعالة . وبالمثل لم يراع التناسق بين خبرات أعضاء مجالس الإدارة^(١) ، فكانت غالبيتهم العظمى أحياناً من المهندسين أو الحقوقيين أو التجاريين أو المتقاعدين ، بينما تقضى السياسة المثلى بالجمع بين الكفايات والخبرات المختلفة مع فرض حد أقصى للسن لمن أبلوا فى الحياة العامة بلاء حسناً . ويجب ألا يقتصر على اختيار كبار العاملين فى الشركة بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين بل يحسن تغذية مجالس الإدارة بأعضاء من المهن الحرة ومن الشركات المماثلة أو المكملة . كما يجب ألا تقتصر عضوية مجالس إدارة المؤسسات على رجال الشركات التابعة لها . وقد حان الوقت لتحديد سلطات مجالس الإدارة وعلاقتها بالمؤسسات وجهات التخطيط حتى لا يضيع الوقت فى جدل لا طائل تحته ، أو فى جهود تبذل لانتقاص من سلطات المنظمين وهيبتهم ، وفى زيادة سلطات الوزارات والمؤسسات وأجهزة الرقابة .

هذا ولم يحن الوقت بعد للحكم على تجربة إشراك العاملين فى مجالس الإدارة بعضو واحد فى البداية ، ثم بأربعة أعضاء فى الوقت الحاضر ، والأثر الذى تركه

(١) تتفاوت المرتبات فى المجلس الواحد بين تسعمائة جنيه وثلاثة آلاف وخمسمائة . ويجب التسوية بين أعضاء مجالس الإدارة فى المرتبات وحق الاحتفاظ بالعيش ، إذ التفرقة بين المتفرغين وغير المتفرغين تفرقة غريبة حقاً ، طالما لم يحدد دور المتفرغين .

لهذه التجربة لدى المنظمين في مصر هو نفس الأثر الذي أحدثته في أوروبا^(١) ، وخلاصته أن الأعضاء المنتخبين نوعان : فئة من الأكفياة المدربين ، الذين لم تنح لهم فرص الارتقاء فيما مضى ، تتحمل مسئولياتها مع الإدارة العليا ، وتدرك أن أصول العمل والإدارة ، مهما اختلف نظام الحكم ، تتطلب مركزية السلطة والتخطيط ولا مركزية التنفيذ ، والفريق الآخر ضليع في الدعاية واجتذاب الأنصار ، بينما لا تتوافر له القدرة على الإدارة . وغالباً ما يقتصر اهتمام هذا الفريق على مشاكل العمال ، وقلما يدلى بالرأى في سائر أوجه نشاط الشركات ، إذ يفزعهم تعقدها ويقعدهم قصور مؤهلاتهم وتدريبهم عن تتبعها ، فضلاً عن اعتقادهم خطأ بأنهم ممثلو العمال في المجلس فحسب . ويشكو المنظمون أحياناً من تعنت هذه الفئة ومعارضتها لعقاب المخطئ أو المقصر ولتكوين التخصصات والاحتياجات وحرصها على المطالبة بزيادة الأجور والمزايا وأنصبة الربح دون مبالاة بعواقب ذلك على التكافؤ برغم أنه من المسلمات الأولية أن الربح غير الموزع هو المصدر الأول لتمويل المشروعات في المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي على حد سواء ، إلى جانب الادخار الجماعى وقدر يسير من الادخار الفردى . ومن جهة أخرى ينعى بعض ممثلى العاملين على المنظمين بحق ضيق صدورهم بالتجربة وتصيدهم للأخطاء^(٢) . ويعتقد بعض المنظمين أن ممثلى العاملين من الفريق الأول أقدر على الإسهام في الإدارة من كثير من المديرين في ظل القطاع الخاص . وقد عمل عدد من الدول الاشتراكية على تدريب العاملين الذين منعتهم الظروف الاجتماعية من مواصلة التعليم وإعدادهم لتولى المناصب القيادية ومن ذلك نشاط هيئة تعليم العمال في إنجلترا^(٣) ونجاح الاتحاد السوفييتى بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٤٠ ، في تدريب أعداد طائلة على

(١) قبل الحرب الأخيرة كانت مجالس الرقابة في شركات التعدين والحديد والصلب في ألمانيا تتألف من خمسة ممثلين عن المساهمين ومثلهم عن العاملين . وكان أحد أعضاء الإدارة الثلاثة يختار من العاملين .

(٢) أشار الميثاق إلى ذلك ضمناً حين تحدث عن التأمين وأنه لا يؤدى إلى خفض الإنتاج ، بل إن التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أم رقم مستواه النوعى... برغم أن الأيدى الجديدة في حاجة إلى المران على تحمل مسئولياتها.

Workers Education Association

(٣)

ويتولى التدريب في مصر معهد الإدارة العليا ومعهد التخطيط والمؤسسة الثقافية العالية ومعهد الإدارة العالية . والأمر يتطلب تقييماً فنياً لجهود تلك الهيئات .

تولى المسئوليات الإدارية .

وقد خفضت المرتبات والمزايا النقدية والعينية التي يتمتع بها كبار رجال القطاع العام على مراحل متوالية منذ سنة ١٩٦٠ ، مما أثار الحزازات في نفس من كانوا يتوقون إلى الحصول على نفس مرتبات رؤساء مجالس الإدارة والمديرين السابقين من الأجانب والمتمصرين ، أو المصريين الذين سمح لهم بالاشتراك في المغامر الكبيرة بصفة استثنائية . وأدى تحديد الحد الأقصى للدخل لرئيس مجلس الإدارة في الشركات الكبيرة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه ، وتدرج المرتبات هبوطاً في الشركات الصغيرة مع رفع معدلات ضرائب الدخل في الشرائح العالية ^(١) ، وارتفاع أسعار الكماليات ، إلى تقريب مسافة الخلف في الدخل الحقيقي بين رجال الإدارة العليا وبين رؤوسهم من جهة ، وبينهم وبين كبار موظفي الحكومة من جهة أخرى . ولا يزال دخل رجال القطاع العام في مصر مرتفعاً نسبياً عن متوسط الدخل القومي ، إلا أنه لا يكاد يقترب من الحد الأدنى الذي يتمتع به أفراد الطبقة المماثلة في غرب أوروبا أو الولايات المتحدة . وأدى التخفيض أحياناً إلى مفارقات لا مناص منها إذ يحصل البعض على مرتبات تقل عن مرتبات رؤوسهم . والأمل أن يؤدي التجميد الحالي للمرتبات إلى وقف الحملات الظالمة على رجال القطاع العام . وإذا رُئي أنها لا تزال مرتفعة فمن الأوفق أن تعدل مرة واحدة حتى لا يضطروا إلى إجراء تعديلات مستمرة في نمط حياتهم . ويرى البعض أن تحديد دخل رجال القطاع العام دون نظر إلى الكفاية والجهد ونتائج الاستغلال أمر لا يتفق وطبيعة التنمية ، والأفضل أن يحدد لهم مرتب ثابت ، ومكافآت متقلبة لتشجيع المجدد والكفاء مع التوسع في تطبيق نظام الأجر بالقطعة على العاملين في الصناعة ، على غرار ما حدث في الاتحاد السوفيتي .

ويقتضى منح رجال الإدارة العليا أوسع سلطات التصرف وإحاطتهم بسياج من الاحترام ، وعدم تعريضهم للمساءلة المستمرة من جهات الرقابة العديدة ، وعدم

(١) تبدو هذه المرتبات عالية قبل استقطاع الضرائب وما في حكمها . وقد يرى تعديد المرتبات بعد اقتطاع الضرائب بأنواعها (كسب العمل والدفع والدخل العام) حتى لا تتضخم الأرقام بغير مبرر .

تكبيلهم بالقيود على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة^(١) ، فقد شلت يدهم ، أو خيل لهم كذلك ، في مسائل العمل نتيجة لتطبيق كادرات ولوائح تشبه في الكثير الكادرات الحكومية التي طالما كانت مثاراً للشكوى لجمودها وتقيدها بالأقدمية في العلاوات والترقيات . وأدى توالى التشريعات العمالية إلى ضياع جهود الإدارة في معادلة الوظائف والتسكين وعلاج المفارقات وبحث التظلمات ومتابعة القضايا في مراحل التقاضي المختلفة . ويجب أن تكون السياسة العمالية مرنة تسمح بالتفاوت في المعاملة بين الشركات ، إذ هناك شركات مستقرة وأخرى جديدة ، وشركات تعمل في ظروف صعبة أو مناطق نائية لا يقبل عليها الناس إلا إذا اقترنت بمزايا تغري النابهين على ترك وظائفهم الحالية . ويجب ألا يؤدي الإمعان في توحيد المعاملة إلى تخفيض الفروق النسبية بين أصحاب المؤهلات وبين غير المؤهلين أو بين الكفاء والعادى ، وهي فروق ضرورية لإثابة المجد ، فضلاً عن ضرورة محابة الفنيين في المراتب وإتاحة الفرصة أمام الشبان ليتحولوا إلى مرحلة التخصص الفنى التي يحتاج إليها الاقتصاد القومى ، لأن اختلاف مستويات الأجور عنصر هام من عناصر المجتمع المتحرك المرن^(٢) . ويقترح البعض الوصل بين المكافآت التشجيعية وأنصبة الأرباح السنوية وبين الإنتاج بدلا من اعتبارها حقاً مكتسباً ثابتاً . إذ الخطر أن يؤدي إضعاف الحوافز النقدية التقليدية ، دون الاستعاضة عنها بحوافز جديدة إلى التوحيد في المعاملة بين العاملين ، وعدم مكافأة المجد أو المجدد . ولا مناص من أن تقل الرغبة في العمل والتجديد عند ما يشعر المجد أو النابه بأن المجتمع لا يراعى تلك الصفات عند تحديد إيرادته ومكانته ، وأخيراً ، يجب ألا يسلب رجال الإدارة العليا حق التعيين في حدود أوسع كثيراً من الحدود الحالية ، وحق الترقية وتوقيع العقاب ، مع التسليم بأن العقوبات الجسيمة تتطلب موافقة هيئة محايدة

(١) أوصى مؤتمر الإنتاج (١٩٦٥) بإلغاء القيود الحالية على نقل العمال من جهة لأخرى أو من عمل لأخر ، والقيود الصارمة على بدلات السفر والانتقال ، كما أوصى بتحويل مجلس الإدارة أوسع السلطات في تحديد العلاوات والمكافآت التشجيعية وفي التعيين في الوظائف حتى الفئة الثالثة .

(٢) يشير خطاب الميزانية للسنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إلى « بؤادر نقص مرونة انتقال العاملين من قطاع لآخر أو من جهة لأخرى بسبب العمالة الكاملة ومشكلة السكن مما يحول دون الاستفادة الكاملة من القوى العاملة » .

حتى لا يتعرض العاملون لقرارات تحكمية مبعثها الغضب . ويتفق الكاتب مع الرأي الذى تردد فى مجلس الأمة فى أوائل سنة ١٩٦٥ من ضرورة منع الفصل التحكمى بغير الطريق التأديبى . إذ أن ضرره على الروح المعنوية لرجال القطاع العام يفوق كثيراً أثر الرادع .

ويتصل بذلك دعم سلطة رجال الإدارة وتأمينهم على وظائفهم طالما كانوا يسرون على الطريق القويم . والخطر كل الخطر أن تسلط الصحف وهيئات الرقابة ووحدات الاتحاد الاشتراكى ولجان رقابة مجلس الأمة الأضواء على الأخطاء البسيطة وأن تردد شكاوى العاملين من ظلم تافه أو مزعوم ، إذ أن ذلك يرهب بعض رجال الإدارة ، ويحملهم على الإعراض عن التجديد الذى قد يهدد مستقبلهم ، ويجعلهم يبتغون سياسة المسالمة وعدم التعرض لغضب ممثلى العاملين بأى ثمن . ويقضى الأمر توحيد جهات تمثيل العاملين داخل المنشأة بدلاً من تشتتها بين النقابة ولجان الاتحاد الاشتراكى والأعضاء المنتخبين ، هذا إلى تعدد الانتخابات وضياح الوقت والجهد فيها وقصر مدة العضوية . وقد حان الوقت لأن يكون الاتصال الوحيد برجال الإدارة العليا عن طريق الأعضاء المنتخبين ، وأن تبلغ النقابة ووحدات الاتحاد الاشتراكى مطالبها وتوجيهاتها إليهم . وأن يقتصر دور الاتحاد الاشتراكى ، كما هو مقرر ، على التوعية والعمل السياسى .

وقد حدد الميثاق دور المنظمات العمالية ونص « على أن مسئولية العامل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التى وضعها المجتمع كاه تحت إدارته » . ويستتبع ذلك أن « التطور الثورى يحدد الدور الذى تلعبه المنظمات العمالية ويحولها من مجرد كونها طرفاً مقابلاً لطرف الإدارة فى عملية الإنتاج إلى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير . وعليها « الإسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية للعمال . . . والاهتمام بمشروعات الإسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم أوقات الفراغ » . وليس لشيء من ذلك أثر فى التطبيق العملى ، ولا يزال اهتمام معظم ممثلى العمال مقصوراً على المسائل التقليدية^(١) . ويقول الميثاق إنه يتعين « أن تتحقق

(١) أشار تقرير مجلس الأمة فى ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى ارتفاع نسبة الغياب والتمازج وكثرة الشكاوى التى لاتتم بالجدية . . . ونصح باتباع سياسة الردع الشديد ضد المقصرين .

سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية . وإن ذلك يضمن للشعب باستمرار، أن يكون سلطة تحقيق أهداف الإنتاج وأن يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها « ولا جدال في حق هذه المجالس في نقد السياسة العامة والتعبير عن مطالب الجماهير . غير أنه ليس لغالبية أعضائها من الدراية ما يسمع لهم بالرقابة الفعالة التفصيلية إلا في أنفه نواحيها كما يستدل من تجربة لجان استقصاء الحقائق .

ولا مندوحة من إعادة النظر في عديد المنظمات التي تراقب شركات القطاع العام ، وخاصة في مسائل العمل والعمال والشكاوى والتحقيقات . فهناك الوزارات والمؤسسات والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومكاتب العمل ، وأجهزة الأمن والرقابة الإدارية والنيابة الإدارية ولجان الاتحاد الاشتراكي . ويؤدي تعدد الجهات الفنية المشرفة إلى طلب بيانات وتقارير متلاحقة لا يمكن أن ينتفع بها أحد ، مثل بيانات التعبئة المفترطة في التفصيل . ونظراً لأن المصطلحات الواردة النماذج غير محددة المعنى فإن الشركات تملؤها دون فهم أو مبالاة ، كما أن اختلاف المفاهيم يسلب الأرقام معناها الحقيقي . ويؤدي تعدد جهات الاختصاص والتحقيق إلى إلقاء الرعب والتخوف من المستقبل في قلوب رجال الإدارة، ويصددهم عن تحمل المسؤوليات ومواجهة التحديات بقوة وعزيمة . والأفضل أن تقتصر الرقابة على المؤسسات وأن يكون اتصال جهات الرقابة الأخرى عن طريقها . بحيث تكون المؤسسة هي التي تفصل في تقدير الخطأ أو الإهمال وتقديم العاملين للتحقيق بدلاً من أن يوكل ذلك إلى جهات لا تدرك احتمالات وقوع الخطأ في نواحي العمل المختلفة .

ويجب أن يقلع المسؤولون عن التحقيق في الأخطاء المتأففة التي لا يمكن تجنبها اكتفاء ببحث الأخطاء والانحرافات الجسيمة . ولا بدليل لأن يكون الحكم على رجال الإدارة عن طريق تقويم أعمالهم في مجموعها من قبل المؤسسات . فلا تؤاخذ الشركات التجارية أو البنوك عن دين معدوم بذاته أو عن صفقة خاسرة ، أو عن خسائر مصدرها القوة القاهرة أو تغير السوق بما لم يكن في الحسبان . بل يحكم على سياسة الإقراض بوجه عام في ضوء المعدلات المعروفة أو المتعارف عليها للديون التاريخ الاقتصادي للثورة

المعدومة . ولا يضيع الوقت في تحقيق الشكاوى عن استخدام السيارات في أغراض خاصة أو في أخطاء في تطبيق اللوائح ، أو في مخالفات يرجع عهدا إلى عدة سنوات ، ويجب ألا يقحم رجال الإدارة في تحقيق اتهامات غامضة أو في تفسير قرارات صدرت بموافقة مجالس الإدارة وأحياناً بناء على طلب المؤسسات ذاتها . وبإحدا لو أمكن إدماج جهات الرقابة في عدد قليل من الأجهزة .

وختاماً يلاحظ أن سلب سلطات رجال الإدارة العليا في الشركة يحرمهم حرية العمل . إذ الأصل عدم خضوعهم للرقابة الشديدة طالما كانت الشركة تحقق نتائج مرضية لا تقل عما تحقق في الشركات المماثلة وتنفذ أهداف الخطه . ويجب أن يكون معروفاً أن الخطأ أمر طبيعي يقترن بالعمل والمبادأة والتجديد . وألا يعقب اكتشاف الخطأ زيادة المراجعين وجهات الاختصاص ، أو صدور تشريعات تسلب الشركة سلطة اتخاذ القرارات التي ترتب عنها الخطأ ، ونقلها إلى سلطة أعلى مثل المؤسسة أو الوزارة أو رئاسة الجمهورية إذ يؤدي ذلك دائماً إلى تكديس الأعمال فيها وتحميلها ما لا طاقة لها على تحمله وإقحامها في توافه الأمور .

الفصل الثاني

المؤسسات وأجهزة الرقابة

لم يقتصر الأمر في مصر على نقل ملكية بعض الشركات إلى الدولة ممثلة في المؤسسات العامة، كما حدث في إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة^(١) . إذ لا يعدو أثر مثل هذا التحويل لإنشاء شركات قابضة ضخمة قليلة المربنة ، وتعديل توزيع الدخل القوي في حدود الفرق بين القيمة الصافية للأرباح التي يحصل عليها المساهمون وبين فوائد سندات التأمين ، دون أن يتحقق أثر التأمين كإجراء اشتراكي في توجيه الإنتاج وفق خطة محددة . وبالتالي لم يكن هدف المؤسسات العامة في مصر مجرد تملك أسهم الشركات والحصول على أرباحها . بل الغرض الرئيسي الذي توخاه المشروع هو حصول الشركات على مستلزمات الإنتاج السلعية والمالية والبشرية ، وتزويدها بالكفايات التي تعوزها ، وتسهيل اتصالها بالسلطات العامة ومراقبة أعمالها . وبعبارة أخرى، إن الهدف أن تحقق المؤسسة للشركات مزايا الشركة القابضة والاندماج التي تقدر في أذهان الناس بالإنتاج الكبير والتخصص ، مع الاحتفاظ بوحدة إنتاجية مستقلة تسهل إدارتها . وثمة أغراض أخرى أهمها تسيير الإنتاج بما يتماشى مع أهداف الخطة ، بحيث تصبح المؤسسة حلقة اتصال بين واضعي الخطط وبين منفذيها . إذ لا يتسنى لجهاز التخطيط المركزي الاتصال المباشر بكافة خلايا قطاع الأعمال لتحديد أهداف الإنتاج والاستثمار^(٢) . وليس في وسع مديري الشركات التعرف على تفاصيل الخطة ونصيب الشركة منها ، وعليه فإن دور المؤسسات هو ترجمة أهداف الخطة المجمعة إلى أهداف جزئية محددة للشركات التابعة لها في ضوء الطاقة والكفاية .

(١) حيث دور القطاع العام ضئيل نسبياً إلى دور رأس المال الخاص .

(٢) راجع المذكرة التي أعدها بنك الإسكندرية عن تشريعات ١٩٦١ وعنوانها « النظام الاقتصادي

الجديد » بإشراف الدكتور عبد الرازق عبد المجيد .

والوظيفة الأولى للمؤسسات في منطق النظام الاقتصادي الجديد هي تقديم المشورة الفنية للشركات التي لا تتوافر لها خبرات معينة . أو لا يتيح لها حجمها تعيين خبير متفرغ لجميع التخصصات . فقد يتعذر على الوحدات الصغيرة الحصول على خبرات تتوافر للشركات الكبيرة ، وإنما تستطيع مواجهة تكاليفها لو حصلت عليها بعض الوقت عن طريق المؤسسة . ومن ثم تسعى المؤسسة لرفع إنتاجية الشركات الصغيرة أو الضعيفة إلى مستوى الشركات التي تصل لإنجازاتها إلى مستوى عال . لأن مواردها تسمح لها بإمكانيات فنية وبشرية لا قبل للشركات الصغيرة باقتنائها ^(١) . وفي التقارير القيمة التي تنشرها مؤسسة الغزل والنسيج وصف لمحاولات رائدة لرفع مستوى الكفاية في الشركات ، وتنسيق برامج الإنتاج بين الغزل والنسيج ، وبين النسيج والتجهيز ، وتحقيق التدفق السريع للإنتاج بتحسين ترتيب الآلات . ويدخل في ذلك تجميع المصانع وتخفيض درجة التكامل الرأسى والأفقى ، إذ سلخت وحدات قليلة الأهمية من بعض المصانع وأضيفت إلى مصانع أخرى متخصصة ، ومن ذلك سلع وحدات الملابس أو الصوف أو التريكو أو الغزل من بعض الشركات وضمتها إلى البعض الآخر بقصد الوصول إلى وحدات متناسقة ، ونقل بعض الخبراء في الشركات المستقرة إلى الشركات التي تنقصها الكفايات . وتنشر المؤسسة إحصاءات ومعايير للحكم على الأداء ، منها نسبة العادم من الغزل ، ومعامل الخام المستخدم لإنتاج وحدة قياسية من منتجات كل مرحلة في الشركات المختلفة ، وقياس كفاية استخدام الآلات بإنتاجية كل مردن وزول في ساعة من ساعات العمل ، وإنتاجية العامل في الساعة بالكيلوجرام في أقسام الغزل . وبالحدفات والأمتار في أقسام النسيج . ومن ذلك أيضاً قياس نسبة عدد المغازل الشغالة إلى المنازل القائمة . وليس من شك في أن نشر الإحصاءات المجمعة على ذلك الوجه يمكن الشركات من مقارنة تكلفتها ونتائجها بنتائج الشركات التي نالت حظاً أكبر من النجاح .

ويجب أن تعمل المؤسسات على توحيد نماذج الأجزاء البديلة والآلات تمهيداً

(١) ويمتد نشاط مؤسسة الغزل والنسيج أيضاً إلى تقديم الخدمات لشركات القطاع الخاص وحمايتها من الموزعين الذين يتمتعون بمركز احتكاري . وتزود المؤسسة الشركات بمستلزمات الإنتاج بالأسعار المحددة رأساً دون وساطة وتسمى لتوحيد نماذج السلع بدلا من التركيز على الأصناف التي ترتفع فيها نسبة الربح من كل وحدة .

لإنتاج بعضها محلياً، وتخفيض عدد الأصناف من نفس السلعة، وتخفيض الاهتمام المفرط بتحسين الصنف وتزويد المنتجات بعبوات مزرکشة ، فيما خلا احتياجات التصدير ، مع التركيز على الكم في هذه المرحلة لمواجهة طلب متجانس وخلق استهلاك واسع النطاق يحقق مزايا الإنتاج الكبير . ومن ذلك تخفيض أنواع الأقمشة المستهلكة محلياً وألوانها وأنواع الآلات والسيارات والثلاجات وعربات السكك الحديدية وعليها أيضاً زيادة عدد الواردات بقصد استغلال الطاقة الحاية إلى أقصى حد، وتخفيض عبء الاستثمار الحديد في الأصول الثابتة . ويمكن أن تسهم المؤسسات أيضاً في حل مشاكل الإنتاج وفي إعداد برامج التدريب ودراسة مشاكل التسويق المشترك^(١) وهذا أمر من الأهمية بمكان إذ لا بد أن تولى الشركات الصناعية عناية أكبر للتصدير مع تحديد حصص سنوية ومتابعة تنفيذها ، ويجب أن يدرك المسئولون أن نتائج غزو الأسواق الخارجية ، كما دلت تجربة اليابان ويوغوسلافيا- لا تظهر إلا بعد فترة طويلة من الإعداد والأناة . وقد يقتضى الأمر منح إعانات للمصدرين لتعويضهم عن شراء مستلزمات الإنتاج واقتناء الخبرات بأسعار تزيد عن الأسعار العالمية .

وثمة وظائف أخرى من هذا القبيل ، منها تدبير الموارد المالية^(٢) للشركات في ضوء الأولويات المقررة في خطة الائتمان وضمانها لدى البنوك عند الحاجة وتأمين حصولها على عناصر الإنتاج النادرة مثل المهندسين ومواد البناء والأجزاء البديلة والمواد المستوردة، وإبرام عقود جماعية لحساب الشركات . وبدلاً من أن يكون للشركات الصغيرة جهاز هزيل للدراسات الاقتصادية تستطيع المؤسسة إعداد دراسات لحساب الشركات على غرار دراسات الأسواق التي ينشرها صندوق دعم الغزل ومؤسسة التأمين ، وبالمثل في شأن معامل البحوث العلمية . ويمكن كذلك أن تقوم الإدارة القانونية في المؤسسة بتفسير ما يستعصى على الفهم من التشريعات

(١) تستورد مؤسسة الغزل والنسيج مواد الصباغة وتعمل على زيادة استخدام الصوف المحل بدلاً من المستورد .

(٢) أنشأت مؤسسة الغزل والنسيج صندوقاً للاستثمار يقترض من الشركات التي تتوافر لديها الأموال بالإضافة إلى ما يخصص له من اعتمادات في خطة التنمية . ويتولى الصندوق إقراض الشركات التي تحتاج إلى أموال سائلة ويتتقد البعض ذلك لأنه يخرج المؤسسات النوعية عن وظائفها الأصلية ويقحمها في أعمال هي من صميم اختصاص البنوك .

الجديدة وتقديم الاستشارات للشركات ، وأن نقوم الإدارة الهندسية بتقديم النصيح بشأن مواصفات الآلات والمباني وعقود الخبرة . ويمكن أن تسهم المؤسسة في تذليل العقبات التي تعترض الشركات في علاقاتها مع الجهاز الحكومي والمؤسسات الأخرى . ومن ذلك الاتفاق على توزيع مناطق إنتاج القطن بين شركات التصدير ، وقيام مؤسسة القطن بتدبير احتياجات مؤسسة الغزل من مختلف الأصناف والرتب على مدار السنة ، مما يخفف مخاطر العمل ولاجتناب زيادة المخزون . ومن ذلك تحديد مقطوعية من القطن لكل محلج حسب طاقاته الإنتاجية^(١) والمسافات بين الشنوز . ويجب أن تسهم في حل الخلافات التي تثور بين شركاتها عن طريق التحكيم بدلاً من اللجوء إلى القضاء . وقد تكون هناك جدوى من توحيد أنظمة التكاليف والمخازن وأسس الاستهلاك مع قيام المؤسسات بمراقبة حسابات الشركات : ولو أن النفع من ذلك غير مؤكد . ويجذب البعض تركيز الاحتياطي^(٢) لدى المؤسسات لكي تقرر الأولويات بشأن إعادة استثمار الأرباح . ولا جدوى من مناقشة هذا الرأي ، إذ المهم أن تحصل الشركات التي يتقرر توسيع نشاطها على الموارد سواء باحتجاز الأرباح مباشرة أو باعتمادات من المؤسسة أو من الميزانية الإنتاجية بعد تحول الأرباح إليها أو بقروض من الجهاز المصرفي .

والوظيفة الرئيسية الثانية للمؤسسات هي أن تكون حلقة الاتصال بين الشركة وجهاز التخطيط ، إذ عليها تحديد نصيب كل شركة في الخطة ، وإقرار سياستها الإنتاجية ، مع تذليل الصعوبات التي تواجه الشركات ، حتى لا يطالب رجال الإدارة بمنجزات لم توفر لهم عناصر تحقيقها . ولا مناص من إشراك المينفذين على مستوى الشركة والمؤسسة عند إعداد الخطة وعند تعديلها من آن لآخر حتى تتسق مع الظروف المتغيرة . وتحدد المؤسسة مع سلطات التخطيط الأهداف طويلة المدى

(١) استقر الرأي على سلخ المحالج عن شركات التصدير وإحالتها إلى شركات متخصصة - وتعمل الحكومة على إعادة توزيع المحالج وعددها مائة (٥٨٠٠ دولار) حسب الحاجة بعد أن كانت مركزة في مناطق قليلة .

(٢) [بحسن دراسة إعفاء شركات القطاع العام من ضرائب الدخل والأرباح التجارية والصناعية وضرائب القيم المنقولة ، وبذا تختصر أعباء إدارية لأمعنى لها ، كما يجب أن تسلم الواردات إليها بمجرد وصولها على أن يتولى البنك الذي تتعامل معه سداد الرسوم في الحال .

التي ينسب إليها مشروع الخمس سنوات . وعند إعداد الخطة ، تطلب المؤسسة من وحداتها دراسة احتمالات التوسع من النواحي الفنية ، وتقرر الأولويات بينها وتكون المؤسسات بعد ذلك أداة المتابعة والتوجيه ^(١) . ويجب تخفيض أنواع القرارات التي تخضع لحق المؤسسة في القيتو ، وقصر ذلك على القرارات الخطيرة دون سواها .

ويتصل بذلك أن تكون المؤسسة هي جهة الحكم على كفاية الجهاز الإنتاجي الإداري للشركات وبحث الشكاوى والمخالفات التي تنسب إليها . ويتطلب أداء هذا الواجب على الوجه الصحيح وضوح الأهداف أمام الوحدات الإنتاجية وتناسب ما يطلب منها أدائه مع الإمكانيات المتاحة لها . وكثيراً ما يرجع الخطأ أو القصور في تحقيق الهدف إلى عدم التنسيق ، إذ يتوقف تنفيذ مشروع ما على تنفيذ مشروعات سابقة عليه في مراحل التكامل الرأسي لم يتيسر إنجازها في المواعيد المقررة . ولا يجوز محاسبة الشركات عن عدم تحقق أهداف مثالي فيها أو متعارضة ، ولا يجوز تحميلها مسؤولية صعوبات التمويل التي تنتابها بسبب تأخر الحكومة أو شركات القطاع العام الأخرى عن سداد أثمان السلع والخدمات ، أو لعدم حصولها على الاعتمادات المقررة في الميزانية الإنتاجية في موعد مناسب . ومن الطبيعي أن يكون اللوم على قدر المسؤولية الفعلية . إذ كثيراً ما يرجع تأخر الإنشاءات إلى قصور إنتاج أدوات البناء أو تخصيص قدر كبير منها لمشاريع ذات أولوية كبرى أو لتحميل قطاع المقاولات بأعمال تفوق طاقته . وقد يرجع نقص الإنتاج في صناعة ما إلى انقطاع الكهرباء عنها يومياً لفترة محددة بسبب إثارة استهلاك المدن وإنارتها وتحميلها . أو قد يرجع النقص إلى عدم توافر المواد الأولية بالقدر اللازم برغم طلبها في مواعيد تتيح الوقت الكافي للاستيراد ، وقد يكون سبب التأخير عقبات استيراد الآلات والمواد الوسيطة ، أو صعوبات النقل ونقص الفنيين . وقد يهبط إنتاج القطن بسبب عدم استيراد المبيدات الحشرية في مواعيد مناسبة أو بالقدر الكافي .

(١) أصبحت الهيئات التي كانت تنظم العلاقة بين قطاع الأعمال والحكومة قبل الثورة غير ذات موضوع ، إذ كانت تعبر عن وجهة نظر أرباب الأعمال وتدافع عن مصالحهم . ولذا أنمي اتحاد البنوك واتحاد التأمين ، ويستدعي الأمر إعادة النظر في دور اتحاد الصناعات وصناديق الدعم لأن أعمالها تقع في صميم اختصاص المؤسسات .

وفي تقارير مجالس إدارة الشركات أمثلة كثيرة عن توقف الإنتاج وتخفيض أيام العمل ، لعدم توافر الخامات والأجزاء البديلة . ويعمد المسئولون عندما يكون عامل الوقت مهماً إلى إعفاء مشروعات ذات أولوية عالية مثل السد العالى ومشروعات التجهيز وقناة السويس ومجارى القاهرة من القرارات والقوانين المقيدة ، ويجند لها الموظفون بأوامر تكليف ، ولهذا يجب ألا نقارن إنجازاتها مع إنجازات سائر الأجهزة التى لم تعط أولوية مماثلة .

نخلص من ذلك إلى أن قصور الإنتاج فى بعض الحالات ليس نتيجة لأخطاء رجال الإدارة ، بل هو نتيجة خطأ فى الإدارة الاقتصادية العامة للدولة ، قد يكون من قبيل القوة القاهرة أو نتيجة لتخرج ميزان المدفوعات . وعلى أية حال يجب ألا نسأل رجال الإدارة عن نتائج ترتبت على قرارات فرضت عليهم . أو عن تنفيذ سياسات تحقق أهدافاً عليها وضعها المسئولون على الصعيد السياسى . فعند الحكم على إنجازات البنوك مثلاً يجب أن تستبعد الخسائر المترتبة على تدخلها لدعم البورصة بأمر الحكومة ، والخسائر الناجمة عن التوسع فى الإقراض بضمان أوراق مالية إذا ما قضت السياسة العليا بتأميم الشركات وتحديد الحد الأقصى للملكية سندات التأميم . ولاتلام البنوك عن نقص الأرباح إذا قام البنك المركزى بتخفيض أسعار الفائدة المبدئية أو فائدة أذون الخزانة إلى أرقام صورية بقصد تخفيض تكلفة الإقراض الحكوى ، ويجب ألا يسأل رجال الإدارة عن ذلك الجزء من التكلفة الذى تحدده الحكومة أو شركات القطاع العام الأخرى طالما يحرم عليهم الاختيار أو الاستيراد (سعر الكهرباء فى الشركات الصناعية — سعر الحديد والصلب بالنسبة لشركة عربات السكة الحديدية أو سعر الأسمت بالنسبة لشركات المبانى) . أو إنتاج الأصناف التى مالت أسعارها إلى الارتفاع .

وبالمثل قد تقرر الحكومة لاعتبارات اجتماعية أو سياسية علياً رفع الحد الأدنى للأجور أو زيادة المدفوعات الإضافية بما يفوق الإنتاجية الحدية للعمل ، أو رفع نسب الاشتراك فى صناديق التأمين والمعاشات ، أو قد تقرر تخفيض ساعات العمل ^(١) .

(١) يؤدى زيادة عدد العمال بسبب تخفيض ساعات العمل إلى زيادة عدد المدربين . وهذا هدف عام لا يدخل فى حساب المنظم بينما يؤدى زيادة عدد العمال عن الحاجة التى تملها الاعتبارات الفنية إلى نقص إنتاجية المصنع .

مع توجيه الشركات إلى تشغيل عمال إضافيين ، وتوظيف خريجي الكليات النظرية برغم عدم حاجتها إلى هذه الخبرات . ورجال الإدارة الذين نجحوا في زيادة الإنتاجية غير مسئولين عن استبقاء العمال في المنشأة برغم عدم الحاجة إليهم ، مما يضيع أثر الوفورات الداخلية التي حققوها . وتنشأ صعوبات التنسيق أحياناً عن تغيرات مفاجئة في قرارات الحكومة تحمل بعض القطاعات أعباء لم تكن في الحسبان ، مثل الأعباء التي أُلقيت على قطاع المقاولات نتيجة لاختصار مدة تنفيذ مشروع تهجير النوبة وتخفيض مدة الإنشاء في السد العالي . وقرار التوسع في قطاع ما بنسبة معينة قد يحرم قطاعاً آخر من بعض مستلزماته إذا كان العرض منها قليل المرونة ، وفي هذه الأحوال جميعاً يضطرب برنامج العمل وينعكس ذلك على نفقة الإنتاج لعوامل خارجة عن إرادة الشركة .

ذكرنا قبلاً أن معايير الكفاية الفنية والأداء لا تختلف كثيراً في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي ، ولو أن هناك اختلافاً في الرأي بشأن اعتبار النتائج المالية لشركات القطاع العام والأرباح المحققة فيها المؤشر الأول للنجاح يزجى على أساسه المديح ويوجه اللوم ، ولا شك أن معيار الربح حسب المفهوم المتعارف عليه لدى المحاسبين لا يتماشى مع طبيعة المجتمع الاشتراكي في مصر برغم تشدد البعض بمقترحات ليبرمان^(١) . ومن الخطأ تقدير مدى نجاح مشروع ما على أساس زيادة رأس المال المستثمر أو عدد الآلات وتطور القوة المحركة وعدد العاملين واعتمادات الأجور وما في حكمها والاعتمادات المخصصة لتحسين أحوال العمال أو خفض الأسعار مما يسمى باشتراكية الأسعار^(٢) ، وهي المعايير التي تقيض بها تقارير شركات القطاع العام . إذ الأصل أن يحكم على إنجازات ذلك القطاع بعدة معايير منها مدى نجاح الشركات في تغطية التكاليف وتحقيق فائض للتوسع، ومدى النجاح في رفع الإنتاجية وتحقيق أهداف الإنتاج والتصدير فضلاً عن تحقيق المعدلات الفنية المعروفة . ولا مناص في هذا الصدد من دراسة السياسة العامة للشركة وكفاية الإدارة ومدى نجاحها في التصدي للتحديات التي تواجهها . كما تؤخذ في

(١) إذ لا تزال بعيدين عن مرحلة النضج الاقتصادي ولا مجال للتحدث عن منح حرية الاختيار للمستهلك قبل تحقيق زيادة الإنتاج النطلي وإنتاج أكبر قدر من السلع لجمهور المستهلكين .

(٢) بدأ التفكير في تخفيض أسعار سلع الاستهلاك في الاتحاد السوفيتي بعد استكمال مقومات التصنيع في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

الحسبان الظروف المواتية أو المضادة مثل مناسبة موقع المصنع أو المنجم وحدثة الآلات وما إلى ذلك .

ويجب ألا يغرب عن البال أن الهدف الأسمى هو زيادة الدخل القومى فى مجموعة لا زيادة القيمة المضافة فى إحدى مكوناتها على حساب الغير . فزيادة أرباح الشركات الصناعية نتيجة لنقص^(١) الفوائد المدفوعة للبنوك لا تؤدى إلى زيادة الدخل القومى ، ولا تؤدى إلى ذلك زيادة الأجور وما فى حكمها على حساب الأرباح التى تعود إلى المؤسسة مع بقاء الإنتاجية على حالها . هذا وتنخفض القيمة المضافة فى صناعة ما إذا ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج مع ثبات أسعار البيع . فإذا ارتفع سعر القطن وظلت أسعار الغزل والنسيج على حالها . تقلصت القيمة المضافة فى قطاع الغزل والنسيج بما يعادل ارتفاع دخل منتجى القطن . ولا يعدو الأمر فى هذه الحالة إعادة توزيع القيمة المضافة بين القطاعات . وعلى النقيض من ذلك إذا ارتفعت أسعار تكلفة منتجات الحديد والصلب نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة أو كثرة الإنتاج التالف أو زيادة العمال عن الحد الأمثل تنخفض القيمة المضافة فى قطاع الحديد والصلب دون أن يقابل ذلك زيادة فى القيمة المضافة لأى قطاع آخر . وعليه فإن القيمة المضافة أو الربح ليست دائماً مقياساً صحيحاً للنتائج المالية ، فضلاً عن أنها تتأثر بالأسعار التى تحددها الدولة . ومن ثم لا يعكس تغيرها تغيراً فى إنجازات الشركة . والعبرة هى بالمجموع الكلى للقيمة المضافة المتولدة فى الاقتصاد القومى . وليس هناك مجال لزيادة تلك القيمة إلا بزيادة الإنتاج القومى حتى ولو لم تؤد الزيادة إلى تحقيق « ربح » لبعض المنشآت بالمعنى المتعارف عليه . ولا جدوى من زيادة دخل المزارع عن طريق تحديد أجور للحليج والنقل لا تغطى تكلفتها الفعلية ومنع القروض الزراعية بدون فائدة . ولا معنى للقول بأن التسويق التعاونى يتم فى أقصر وقت ممكن إذا كان ذلك يحمل أجهزة النقل ما لا تطيق ، أو إذا صاحب ذلك خفض نسبة الربح العالية فى المحصول وتعذر تنفيذ الارتباطات

(١) ولا جدوى من تنافس شركات القطن والأرز لتسويق نسبة أعلى من المحصول أو تنافس البنوك لتمويل نسبة أعلى من المحاصيل أو من زيادة الربح على حساب خفض الاستهلاكات .

الخارجية لشركات التصدير تبعاً لذلك .

ولم يتيسر بعد الوصول إلى وسيلة موحدة سليمة للحكم على إنجازات الشركات ،
 طالما تحدد الحكومة في كثير من الأحيان أسعار التكلفة وأحياناً ثمن البيع النهائي .
 وأسعار الفائدة . ومع ذلك يمكن تقدير سعر تكلفة تقريبي على أسس يضعها جهاز
 التخطيط في المؤسسات ويترك للمنظمين تخفيض العناصر الحقيقية عن المعدل
 المقرر ، ويكون نجاحهم في ذلك مقياساً لحسن الإدارة . ويحكم على إنجازاتهم من
 مدى النجاح في تخفيض العادم وتلف الآلات والاقتصاد في استخدام الآلات
 والأجزاء البديلة^(١) والوقود مع مراعاة اختلاف الظروف . ولقد كان جهاز الثمن
 فيما مضى المحرك الأول للنشاط الاقتصادي . فتتوسع الصناعات التي تعظم فيها
 احتمالات الربح وتنكمش الصناعات الخاسرة ما لم تقرر الدولة إعانتها لاعتبارات
 عامة ، وكان كل ذلك يتم بطريقة تقريبية متعيرة . والآن لم يعد جهاز الثمن وحافز
 الربح هما الموجه الأول للنشاط الاقتصادي . ولا يعقل أن توجه مدخرات المجتمع
 لزيادة إنتاج بعض السلع لأنها مربحة فحسب ، بل يجب أن يكون من بين الأهداف
 مثلاً إنتاج السلع الرأسمالية والوسيلة على حساب السلع الاستهلاكية . وزيادة
 التصدير بقصد زيادة الحصيلة الخارجية برغم عظم الربح في السوق المحلية ، وتوزيع
 الصناعة بين مناطق القطر لاجتناب الإسراف في المركز . والخلاصة أن جهاز التخطيط
 قد أصبح المحرك الأول للاقتصاد القوي . غير أنه ذلك لا يحول دون الاستفادة
 من جهاز الثمن للتأثير في العرض والطلب وزيادة ونقصاناً ، وفي تحقيق مرونة انتقال
 عوامل الإنتاج بدلا من الاعتماد على القسر أو ضرائب المبيعات أو تقييد
 الاستهلاك .

ونحن في حاجة إلى مزيد من العناية بالتكلفة في هذه المرحلة الحاسمة في
 تاريخ التنمية . وفي ذلك يقول الميثاق : « إن الإسراف ... والتضخم في مصاريف
 الإنتاج التي لا مبرر لها وعدم تقدير المسؤولين في دراسة المشروعات الجديدة .. »

(١) وعندئذ يمكن تحديد نسبة في الربح للعاملين جميعاً إذا نجحت الشركة في زيادة الإنتاج من
 قدر معين من الموارد نتيجة للاجتهاد وحسن التنظيم ، أو يسمح للمصنع بإعادة استثمار جزء من الأرباح على
 الوجه الذي تراه الإدارة .

حتى وإن لم تتبعها استفادة شخصية . . . نوع من الانحراف . فإنه إهدار لثروة الشعب التي هي وقود معركة التطوير » ، ومع ذلك لم تنضج الرؤية بعد بشأن دور التكلفة في المجتمع الجديد . فما زال المنظمون يعتمدون على دراسات حسابية تاريخية لأسعار التكلفة ويتخذونها أساساً لتحديد الأسعار ، بينما لا تترك لهم حرية الاختيار عند شراء المواد الأولية أو الوسيطة أو توظيف العمال أو اختيار البنك وشركة التأمين التي يتعاملون معها ، فهم مرغمون على شراء المنتجات المحلية بأسعار تزيد على الأسعار العالمية ، وعلى تشغيل عمال تقل كفاءتهم الإنتاجية عن المتوسط (العجزة) يحكم القانون وتشغيل خريجي الكليات النظرية بقصد تخفيف أزمة البطالة . وتحدد الحكومة أجور العمال والمدفوعات الإضافية وأجور النقل ، كما تحدد أسعار الفائدة ، وأحياناً يتم استهلاك الأصول الثابتة بمعدلات تملئها المؤسسات وتقوم الآلات بشمن لا تمت بصلة إلى سعر الإحلال أو على أساس أسعار صرف غير واقعية ، لانتناسب مع سعر التوازن الحقيقي الذي يحقق التكافؤ بين الطلب على العملات الأجنبية والعرض ومنها .

ويلاحظ أخيراً أن تغير قيمة النقود والتدخل الحكومي في تحديد الأسعار يجعلان المقارنات عبر الزمن غير ذات موضوع ، إذ لا تحدد أثمان التكلفة في أسواق حرة . بينما تحدد أثمان البيع أحياناً بهدف خفض تكاليف المعيشة ، أو تحدد أسعار مخفضة للتصدير بقصد تدبير مزيد من العملات الأجنبية . ولا يراعى في تحديد الثمن أحياناً ضرورة تغطية ثمن التكلفة الكلي وتزويد الشركة بأرباح كافية للاستثمار الجديد . وبالمثل لا يمكن احتساب أسعار التكلفة بدقة لأن أسعار الواردات والصادرات بالعملة المصرية تغيرت في السنوات الأخيرة نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه المصري رسمياً (سنة ١٩٤٩) و فعلياً على أثر منح علاوات متفاوتة على أسعار الصرف . ولا تعد الشركات مسئولة عن بعض عناصر التكلفة التي تتحملها ، ومن أمثلة ذلك فوائد التأخير الباطلة التي تتحملها نتيجة تأخر تحويل المدفوعات إلى الخارج . ورغم تقديمها مقابل الوفاء بالعملة المصرية ، وإرغام البنوك على قبول ودائع بالعملات الأجنبية بفائدة تزيد على أعلى سعر تحصل عليه من الاستثمار الداخلي وتحميل المشروعات بتبرعات لبعض الأغراض السامية التي لا تمت إلى عملها به لمة

أو لمعاونة فئات تأثرت بالتشريعات الاشتراكية (سيطرة البورصة وتجار الداخل مثلاً) . ومن ذلك تخصيص بعض مضارب الأرز للتصدير بأسعار مجزية بينما تضطر مضارب أخرى إلى البيع بالأسعار المحايمة وتتحمل في ذلك خسائر كبيرة . ويسمح لبعض شركات الغزل والنسيج ببيع منتجاتها في أسواق الكتلة الشرقية بسعر مجز ، بينما تتحمل الشركات التي تركز جهودها على التصدير للكتلة الغربية بعض الخسائر عند البيع بالأسعار العالمية في أسواق تسودها المنافسة الحادة .

لكل ذلك يتعين على المؤسسات إجراء دراسات في التكلفة الحقيقية ^(١) للإنتاج ووضع معدلات عينية تستبعد بقدر الإمكان أثر تغير قيمة النقود . ومن أمثلة ذلك تتبع معدلات الغزل ومعدلات التلف من قدر معين من القطن أو الصوف ، وكية الوقود المستخدم بالقياس إلى وحدة الإنتاج ، وإعداد دراسات مقارنة لتخفيض معدلات المواد الأولية والوقود وسائر عناصر التكلفة الحقيقية وإطالة عمر الآلات ، ويجب في كل الأحوال الامتناع بتاتا عن تحديد الثمن على أساس التكلفة الفعلية مضافاً إليها نسبة مئوية محددة . نظراً لأنه نظام يغري بالإسراف . ولقد ذكر الميثاق « أن الكم والنوع في عملية الإنتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة وإلا أفلت التوازن الحيوي لعملية الإنتاج وتعرضت للأخطاء . والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لبرامج الخدمات » ونحن نرى هذا الرأي ونأمل أن يزيد إدراك رجال القطاع العام لأهميته القصوى إذ أن مسافة الخلف كبيرة بين القول وبين التطبيق . وليس من شك أن مشروعات كثيرة لا تحقق هدف الاقتصاد في النفقة ، وعلى المنظمين تحقيق تضافر عوامل الإنتاج على ضوء فهم صحيح لمعنى التكلفة واستبعاد المشروعات الفاشلة . ويتم استئصال الإسراف والتبديد في النظام الرأسمالي تحت تأثير المنافسة وإفلاس المشروعات التي تفشل في الإنتاج بتكلفة تتماشى مع أسعار السوق ، وهي تجنب في ظل المنافسة الحرة إلى التعادل مع النفقة الحديثة . ويتحقق هذا الهدف في النظام الاشتراكي بالدراسة والمفاضلة بين المشروعات على

(١) ويقتضى أن تقترض الشركات جميعاً بسعر الفائدة السائد وأن تعامل على أساس سعر الصرف السائد . وإذا تطلب الأمر معاونة بعض الشركات على الصمود برغم الخسائر التي تلحقها ، فلا مانع من منحها إعانات تخضع سنوياً لرقابة المؤسسات والأجهزة الشعبية والجهاز المركزي للمحاسبات .

أساس العائد الحقيقي^(١) المنتظر ، وقدرتها على تحقيق أهداف يفضلها المجتمع على سواها مثل الاكتفاء الذاتي أو زيادة العمالة أو توزيع الصناعة توزيعاً عادلاً بين الريف والمدينة أو زيادة تصنيع الصادرات أو الاهتمام بالصناعات الرأسمالية وإنما يقتضى الأمر أن يعرف المسئولون ومثلاو الشعب مدى التضحيات المترتبة على تلك السياسات ، حتى يكونوا على بينة من أمرهم عند تقرير السياسة الاقتصادية .

(١) غير أن ذلك يستند إلى أسعار افتراضية shadow prices لا تمكس تغير الطلب والتكلفة .
 ولم تحدث السياسة الجديدة في الاتحاد السوفيتي بعد عزل كروشيف تغيرات تذكر . ولم يسمح للأثمان بالتقلب في حدود واسعة لتعكس زيادة التكاليف أو توازن بين الطلب والعرض . وكل ما هنالك أن منح المشرفون على الوحدات الإنتاجية سلطات أوسع في تحديد طرائق الإنتاج والأسعار وزيادة أنواع السلع المتاحة لمواجهة اختلاف الأذواق - وهو أمر طبيعي في مجتمع يقترب من مرحلة الاستهلاك الكبير بعد أن اجتاز مرحلة الانطلاق .

الفصل الثالث

أجهزة التمويل

نتكلم في هذا الفصل عن المنشآت التي كانت تمثل فيما مضى جزءاً هاماً من سوق النقد والمال ، وأصبح بعضها غير ذي موضوع بتاتاً ، ويتطلب الأمر تعديل اختصاصات البعض الآخر تعديلاً جوهرياً في ضوء الظروف المتغيرة .

بدأ تمصير شركات التأمين الأجنبية بعد سنة ١٩٥٦ ، وتلا ذلك تأميم قطاع التأمين بالكامل سنة ١٩٦١ ، وتأثرت مالية الشركات بعد أن تحول معظم محفظة الأوراق المالية إلى سندات ، وهبط عائد المحفظة من ٨٪ سنوياً إلى ٤٪ تقريباً . ولم ينجل الموقف بعد بشأن ما تحوزه الشركات من سندات التأمين فيما يزيد على الحد الأقصى المقرر وهو ١٥٠٠٠ جنيه . وبينما لم تنخفض مصروفات الشركات انخفاضاً يذكر ، خفضت إيجارات العمارات التي تملكها ، وانكماش الطلب على القروض العقارية التي كانت مورداً مربحاً للاستثمار ، وأدى تركيز عمليات التأمين والمعاشات في هيئة مستقلة إلى تحول جزء كبير ^(١) من أصول شركات التأمين على الحياة إلى تلك الهيئة . ومن ثم تقرر مؤخراً خفض عدد شركات التأمين إلى ثلاثة ^(٢) مع استبقاء شركة إعادة التأمين ، ويشور التساؤل في مرحلة الانتقال الحالية عن معنى قيام شركات القطاع العام بإجراء التأمينات العامة ، بينما الحكومة والهيئات العامة ذات النشاط الاقتصادي الملحق بها لا تقوم بالتأمين بتاتاً اعتماداً على مبادئ تكامل المخاطر ، كما أن احتمالات توسع ملحوظ في التأمين على الحياة ضئيلة . وسوف تكون الخطوة القادمة على الأرجح إدماج الشركات جميعاً في شركة واحدة تقوم بأعمال صندوق التأمين في الدول الاشتراكية ، وتقيد شركات القطاع لحسابها أقساط التأمين الشامل .

(١) يمثل الاحتياطيات الحسابية لأعمال التأمين الجماعي .

(٢) ولا يعرف ما إذا كانت عمليات التأمينات العامة ستوزع بينها على غرار ماتبع في البنوك

التجارية .

ولم يعد لبورصة الأوراق أى دور فى النظام الاقتصادى الجديد ، وهذا أمر بديهي ، إذ ينشأ الطلب على الأوراق المالية من ثلاث فئات : الأولى : هى الشركات والهيئات التى تستثمر احتياطياتها وجزءاً من إيراداتها فى شراء الأوراق المالية بقصد الاستثمار ، ولواجهة التزاماتها قبل المودعين أو الدائنين أو المستأمنين ، مثال ذلك البنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار والتأمين والمعاشات وصندوق توفير البريد . وقد اضمحلت موارد البعض (شركات التأمين) ونخصت موارد الصناديق بالكامل لتمويل الحكومة مباشرة بفائدة ثابتة . والفئة الثانية هى الممولون الذين كانوا يستثمرون فى الأوراق المالية للحصول على الربح أو أملاً فى ارتفاع القيمة السوقية . وقد تأثرت ملاءة هذه الفئة تأثراً بالغاً بقوانين التأمين والضرائب التصاعدية ، وأدى ذلك بالتبعية إلى نقص الطلب الفعلى على الأوراق المالية .

وأخيراً كانت هناك فئة الموظفين ورجال الأعمال الحرة وصغار التجار . وكان هؤلاء يمثلون الجزء الأكبر من المتعاملين فى البورصة ، وكان سلوكهم خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٠ عاملاً من عوامل عدم الاستقرار . إذ كانوا يسارعون إلى البيع عند ميل الأسعار إلى الانخفاض ، ويقبلون على الشراء جماعات عند ما تتجه الأسعار نحو الارتفاع . وكانت تجربتهم فى ذلك قاسية ، فضلاً عما أصابهم من خسائر فى أعقاب التأمين ولا ينتظر عودتهم إلى المقصورة قبل وقت طويل . وبرغم ارتفاع العائد الحقيقى لبعض الأوراق ارتفاعاً كبيراً بعد سنة ١٩٦٠ لم تجذب البورصة الأموال نظراً للأحداث التى توالى على الاستثمار فى القيم المنقولة ، فضلاً عن انتفاء احتمالات الكسب من المضاربة طويلة الأجل .

واعترى العرض أيضاً تغير جوهرى ، إذ نقص المعروض من الأسهم ، وزاد المعروض من السندات الحكومية فى الحدود القصوى المصرح بها لمن تناولتهم قوانين التأمين وإجراءات الحراسة . ولم تعد البورصة تقوم بوظيفتها التقليدية الأخرى وهى توجيه الاستثمار ، إذ أصبح هذا من صميم اختصاص أجهزة التخطيط تحت إشراف المجالس الشعبية ، وأصبحت وظيفة البورصة مقصورة على إتاحة الفرصة لبيع السندات وأسهم الشركات التى لم تؤم بالكامل بعد ، وتحديد أسعارها عند

ما تطرح للتداول ، وهى مهمة تستطيع البنوك التجارية القيام بها بسهولة (ويسر^(١)) . وبعد تأمين شركات تصدير القطن والأرز وشركات استيراد الأدوية والخشب والحبوب والأسمدة وقصر استيراد البترول على الهيئة العامة . تركزت التجارة المنظمة فى القطاع العام . ولا تزال معظم تجارة التجزئة بيد القطاع الخاص ، فيما خلا الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومحال التجزئة الكبرى فى المدن ، وليس فى ذلك بأس إذ لا تحقق فائضاً كبيراً لممارسيها .

وتطور الجهاز المصرفى منذ القرن الماضى ليواجه تغير الصرح الاقتصادى للبلاد ، وكان قطاع التجارة الأجنبى المنظم يجد التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية بينما يجد كبار الملاك قروضاً طويلة الأجل بفائدة معتدلة لدى البنوك العقارية وبمرور الوقت وإنشاء بنك مصر اطرده نمو الوعى المصرفى بين المصريين وازداد نصيبهم فى رأس مال البنوك وفى الودائع والقروض . وبرغم تعدد البنوك التجارية كان عدد قليل منها يستأثر دوماً بالقدر الأكبر من الودائع والقروض . وله الغالبية العظمى من الفروع . وسار تقدم الجهاز المصرفى جنباً إلى جنب مع نمو الأجهزة المكملة فى سوق النقد والمال مثل البورصات وشركات التأمين وصندوق توفير البريد وبيوت تمويل التجارة الخارجية والبنوك المتخصصة وصناديق التأمين والمعاشات . وتباعاً خضعت البنوك للإشراف المتزايد من قبل البنك المركزى . وقد تقلص عمل البنوك العقارية منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد الإصلاح الزراعى وانتقال ملكية أراضى الخاضعين للحراسة إلى الدولة وعقاراتهم المبنية إلى شركات التأمين ، هذا فضلاً عن نضوب المعين الذى تستقى منه البنوك العقارية معظم أموالها وهو إصدار سندات النصيب ، إذ تقل القيمة الحالية للسندات المتداولة كثيراً عن قيمتها الاسمية مما يصعب معه بيع سندات جديدة للمستثمرين فى الوقت الحاضر . والأرجح أن تصفى تلك البنوك بعد مرحلة الانتقال أو يعهد إليها بالرقابة على قطاع الإنشاء والتشييد . وبالمثل أصبح عمل البنك الصناعى مقصوراً على تحصيل القروض القديمة ، ويزيد نصيب شركات القطاع العام فيها عن ٩٥٪ ويمكن الاستفادة منه فى الإشراف على الصناعات الصغيرة

(١) تضاعف العمل فى بورصة الأوراق المالية إلى درجة أصبح بقاءها مثاراً للتساؤل . إذ هبط رقم التعامل من ٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ٨,٤ ملايين جنيه سنة ١٩٦٠ واستمر فى الانخفاض بمعدل .

والجتمعات التعاونية الإنتاجية .

وتغير صرح الودائع والقروض في البنوك التجارية منذ الثورة والتأمين ، ومن مظاهر ذلك زيادة ودائع القطاع العام وأجهزة الادخار الجماعي والودائع بالعملات الأجنبية وودائع المعونة الأمريكية . كما زادت سيولة البنوك زيادة كبيرة^(١) . ويبلغ مجموع الودائع في الوقت الحاضر (ربيع سنة ١٩٦٥) ٥٦٠ مليوناً من الجنيهات ، ومجموع القروض والسلفيات ٤٠٠ مليون ، وتضمنت محفظة البنوك ما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه من الأوراق المالية الحكومية وأذون الخزانة . ولقد تناقصت أهمية النظام المصرفي في الوقت الحاضر . وذلك أمر طبيعي في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، ومن مظاهر ذلك تناقص الأوراق التجارية القابلة للخصم وانكماش قروض المقاولين وقطاع التجارة وسائر شركات القطاع الخاص . هذا إلى زيادة اعتماد الشركات المساهمة في القطاع العام على التمويل الذاتي ومن الميزانية العامة والمؤسسات وصناديق التأمين والمعاشات وغيرها من هيئات تجميع المدخرات .

وسار تمصير البنوك وتأمينها سيراً حثيثاً واستكملت مراحل ذلك جميعاً سنة ١٩٦١ وحديث تغير جذري في الكيان المصرفي في يوليو ١٩٦٤ هو اندماج البنوك التجارية الصغيرة في البنوك الخمسة الحالية وتخصص كل بنك لخدمة عدد من المؤسسات . غير أنه لم تتحقق بعد الرقابة المرجوة من الجهاز المصرفي على شركات القطاع العام بسبب معارضة المؤسسات من حيث المبدأ واستمرار الائتمان التجاري^(٢) والاقتراض من الشركات الشقيقة ومن المؤسسات والهيئات العامة والموردين . وعدم وضع خطة ائتمان لكل شركة على ضوء إيراداتها ومصروفاتها المتوقعة أو وضع الخطة في حدود واسعة تزيد كثيراً عن التوقعات مما تتعذر معه الرقابة . ولم يتحدد بعد مستقبل الجهاز المصرفي وما إذا كانت البنوك ستندمج جميعاً في البنك المركزي أو يظل عددها على حاله

(١) لاندويد توصية مؤتمر الإنتاج بإنشاء شبكة من بنوك الادخار في الأقاليم لتجميع مدخرات الأفراد اكتفاء بصندوق توفير البريد الذي يعتبر بنك الشعب .

(٢) تشكو الشركات من تأخر سداد المطلوبات من الحكومة والهيئات الحكومية وشركات القطاع العام ويشكو البعض من تأخر حصولها على الإعانات والاعتمادات المستحقة لها .

أو يخفض . وكلا النظامين قائم في الدول الاشتراكية ، ولا يثير الاختيار بينهما أية صعوبات .

والذي يعنينا هنا هو تنظيم العلاقة بين البنوك وبين القطاع العام^(١) ، وتأمين حصول الشركات على رأس المال العامل لدفع الأجور وشراء المواد الخام . وتمويل المخزون السلمي . وتمويل العمليات الاستثمارية لفترات أطول ريثما يتسنى لها زيادة رأسمالها . وقد ترتب على توسع القطاع العام تغير جوهرى في علاقة الشركات بالجهاز المصرفى ، ومع ذلك لم تتطور الأسس التى تقوم عليها تلك العلاقة . وكان التمويل يتم في الماضى على أساس اطمئنان البنوك إلى سلامة المركز المالى للشركات ، والتحقق من قدرتها « النظرية » على سداد التسهيلات في فترة لاتزيد على اثني عشر شهراً وهى الفترة التى أضفيت عليها قدسية مستمدة من العرف المصرفى البريطانى . وفي الأوضاع الجديدة لم تعد الميزانية والمعاملات المالية المتعارف عليها coefficients ، أساساً صالحاً للحكم على سلامة التمويل المصرفى ، ولا معنى لأن يطالب البنك شركات القطاع العام بوثائق تثبت سلامة مركزها المالى^(٢) إذ المفروض أن تثبت الشركة أنها مكلفة بإنتاج معين مقرر في الخطة السنوية المعتمدة ، وأن توقعات الإنفاق تفوق توقعات الإيراد والأرصدة النقدية بمقادير محددة يمكن احتسابها شهراً بشهر لكى تبين أحقيتها في سد ثغرات التمويل من البنوك أو الأجهزة الأخرى .

والمفروض أن يتم التوسع في الإنتاج والاستثمار في النظام الاقتصادى الجديد على ضوء توجيهات الخطة ، بعد أن كان ذلك يتم فيما مضى حسب احتمالات الربح ، ولذا يجب أن تتخذ المعاملات المتعارف عليها مضموناً جديداً . ففي الماضى كان البنك يطمئن إلى سلامة مركز العميل كلما زادت نسبة الأصول الجارية إلى الحصوم الجارية ، بينما في الأوضاع الجديدة يكون نقص هذا المعدل أحياناً قرينة على حاجة الشركة إلى أموال سائلة كى تحقق هدف الإنتاج المحدد لها . وكان ارتفاع نسبة

(١) تم ذلك بطريقة مرضية مع مؤسسة المطاحن حيث تمول البنوك مضارب الأرز بضمان المحصول وفي حدود ٢٥٪ بضمان المؤسسة .

(٢) ولانحاج في معرض هذا الكلام بالقول بأن ذلك يحدث في بعض الدول الاشتراكية إذ أن هذه الدول ليست معصومة من الخطأ أو سخط الرأى .

التسهيلات المصرفية إلى رأس المال قرينة على المغالاة في الماكرة بحمل البنك على رفض تسهيلات إضافية حتى يطن على سلامة المركز المالي ، بينما ارتفاع هذه النسبة في الأوضاع الجديدة قد يعد دليلاً على أن الشركة تسمى إلى استغلال أقصى طاقتها الإنتاجية وزيادة العمالة دون زيادة رأس المال الثابت ، كأن تعمل ثلاث ورديات مثلاً مما تزيد معه الحاجة إلى رأس المال العامل . وكان انخفاض نسبة المخزون إلى المبيعات في الماضي دليلاً على سرعة تصريف المنتجات ومرآة لنجاح المنشآت ، بينما في الأوضاع الجديدة قد تكون زيادة المخزون سياسة مرسومة . وقد يقتصر نشاط الشركة على الإنتاج بينما يكون التوزيع من اختصاص القطاعات الأخرى . وأخيراً كانت العلاقة بين الأرباح والمبيعات المعيار الأول للنجاح في ظل القطاع الخاص ، وكان ارتفاع نسبة الربح دليلاً قاطعاً على نجاح الإدارة . وحافزاً على التوسع . وفي الأوضاع الجديدة لم يعد لمعدل الربح بمعناه التقليدي هذا المغزى الكبير ، إذ يخضع تحديد السعر والربح لإرادة الحكومة في غالب الأحيان . وقد يظل المشروع خاسراً لفترة طويلة ويقبل المخططون ذلك لاعتبارات حربية أو اقتصادية .

ويعمل رجال البنوك في حيرة شديدة بعد أن فقدت المعايير والمعاملات المالية التي يمكن استقاؤها من الحسابات معناها الأصلي ، بينما يعارض المنظمون في شركات القطاع العام في تقديم ضمانات عينية ويفضلون الائتراض بفهمان المؤسسات أو « صكوك الغفران » كما نسميها البنوك ، نظراً لسهولة الحصول عليها طالما لم تحدد لكل مؤسسة حدود قصوى لإصدارها . وطالما لا تدرك المؤسسات خطورة الالتزام الناشئ عنها . ويفضل المنظمون هذا النوع من الضمانات نظراً لشموله وعدم خضوعه لرقابة البنك بعكس الحال عند منح القروض بضمانات عينية^(١) في حياة البنك أو تحت رقبته . وكثيراً ما تواجه البنوك بالأمر الواقع فلا تستطيع التنفيذ على البضائع أو الأوراق المرهونة برغم استكمال إجراءات الرهن الحيازي ، أو تتوقف شركات

(١) من الصعب أن يتصور الإنسان فائدة الضمانات العينية التي تقدمها شركات القطاع العام إذ لا يمكن أن يجهز البنك على شركة من شركات القطاع العام ويطلب إشهار إفلاسها وتعيين سنديك لبيع أصولها أو للتصرف في البضائع المرهونة لديه .

القطاع العام عن سداد القروض في الميعاد المحدد ، نظراً لعدم وفاء المؤسسات لوعدها بزيادة رأس المال ، فتتقلب القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل . وتضطر البنوك إلى إقراض شركات التعدين والبتروك لتمويل عمليات التنقيب ، بينما يقتضى تمويل هذه العمليات عن غير طريق الجهاز المصرفي .

وليس هناك معنى في الأوضاع الجديدة للتفرقة بين الآجال المختلفة للقروض أو بين القروض المصرفية والموارد الذاتية للشركات أو ما تحصل عليه من الميزانية العامة إذ تمثل هذه كلها حقاً على الموارد الحقيقية للمجتمع ، إلا أن الأمر يتطلب وضوح الرؤيا والاعتماد على خطة الائتمان في تقدير احتياجات الشركات . إذ من العسير على إدارة البنك رفض تقديم التسهيلات المطلوبة لإحدى شركات القطاع العام . بينما تقرر الشركة أنها لازمة لدفع الأجور أو لسحب بضائع من الجمارك مستوردة تحت اعتمادات مستندية وافقت عليها لجنة الخطة أو للقيام بمشروعات تكميلية لإزالة عنق الزجاجة عن إحدى مراحل الإنتاج أو لاعتبارات حربية أو لتمويل زيادة المخزون أو لعجزها عن الحصول على مستحققاتها قبل الحكومة أو الشركات الأخرى . وبالمثل قد يتردد البنك في إقراض الجمعيات التعاونية الإنتاجية مبالغ تزيد على رأسمالها ، بينما يكون توسعها هدفًا مقررًا ، برغم صغر مواردها الذاتية وعجزها عن تقديم ضمان عيني مقبول ، وزيادة المخاطر الظاهرية في إقراضها . ويقتضى عندئذ أن تعرف البنوك حدود المخاطر التي تتحملها . وهو ما لم يحدث إلى الآن . ولا يعنى هذا أن دور البنك التجاري في التمويل أصبح سلبيًا بحيث تواجه الشركة البنك باحتياجاتها في ضوء ما أملت السلطات من أهداف ، إذ يتعين على البنك منح التسهيلات التي تتناسب مع الإنتاج المطلوب . بل إن البنك يعتبر جزءاً من جهاز الإنتاج وناصباً للشركات في وضع برامج التمويل المحلي والخارجي في ضوء خطة الائتمان ، ثم متابعة تلك الخطة في فترات دورية . إلا أن ذلك يستلزم مزيداً من العناية بالميزانيات النقدية .

وليس في طبيعة المجتمع الجديد ما يتعارض مع وجود بنك مركزي يتولى إصدار النقد وتحديد الائتمان والإشراف على الأرصدة ورقابة البنوك الباقية في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، إلا أنه يقتضى البحث عن مفاهيم جديدة لهذه الوظائف ، ومدى

سلطة البنك في المبادأة . والوظيفة التقليدية الأولى للبنك المركزي هي إصدار النقد مقابل غطاء من الذهب والأرصدة الخارجية والأذون والصكوك الحكومية أو بدون غطاء في حدود مقرر . ويتحدد الإصدار في ظل النظام الاقتصادي الجديد تبعاً لعوامل الانكماش أو التوسع التي تترتب على قرارات القطاع العام ومدى التمويل بالعجز ، فزيادة الإنتاج وفقاً للخطة تتطلب توسيع قاعدة الائتمان ، ويؤدي صافي العمليات الحكومية في الميزانية العامة فضلاً عن صافي المعاملات الخارجية في ميزان المدفوعات إلى تغير كمية النقود الورقية والودائع المصرفية ، فتزيد وسائل الدفع إذا أظهرت ميزانية الدولة عجزاً ، وتقل إذا حققت فائضاً طالما ظلت الظروف الأخرى على حالها . وبالمثل تزيد وسائل الدفع إذا أظهر ميزان المدفوعات فائضاً وتقل إذا أظهر عجزاً لفترة طويلة وذلك أيضاً بافتراض بقاء سائر العوامل المؤثرة على حالها . وترتبط معظم العوامل المحددة لكمية النقود والائتمان بسياسة القطاع العام مباشرة ، وبالتالي يفقد البنك المركزي المصري المبادأة في بسط الائتمان أو قبضه بقصد منع الانكماش أو التضخم أو حماية الأرصدة الخارجية ، ويقتصر دوره على تقديم النصيح والإرشاد للمخططين بشأن تحقيق ثبات قيمة العملة وتبصير الحكومة بأثر عملياتها الداخلية والخارجية في تحقيق التوازن بين العرض من السلع والخدمات والطلب عليها ، وهو بعد ذلك مكلف بتنفيذ السياسة التي تضعها الحكومة برغم معارضته لها .

والوظيفة التقليدية الثانية للبنك المركزي هي التأثير في الائتمان . وله في سبيل ذلك تعديل نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة لدى البنوك التجارية . وكان الغرض الأول من هذه النسب هو إشاعة الثقة لدى المودعين بأن البنوك قادرة على مواجهة سحب الودائع لدى الطلب . ولم يعد لذلك معنى بعد تأميم البنوك وانتفاء خطر إفلاسها . والغرض الثاني هو تزويد البنك المركزي بأسلحة جديدة إلى جانب تعديل سعر الخصم والتعامل في سوق الأوراق المالية شراء وبيعاً للتأثير في حجم الائتمان ، فرفع نسبة الاحتياطي تؤدي نظرياً إلى نقص موارد البنوك التجارية وبالتالي إلى نقص الإقراض والاستثمار والعكس بالعكس ، فضلاً عن أن رفع نسبة السيولة يجبر البنوك على زيادة ما بحوزتها من الأصول السائلة قصيرة الأمد على حساب القروض

والسلفيات . ولم يعد لهذه الإجراءات معنى في المجتمع الجديد، بعد أن انتقلت ملكية البنوك والشركات إلى القطاع العام ، ولا مناص من أن تكون سياسة الإقراض والاستثمار وتحديد كمية وسائل الدفع جزءاً أساسياً من الخطة ، إذ أن تنفيذ أحد المشروعات الواردة في الخطة يعنى ضمناً تمويله في حدود الأولويات المقررة . حتى إذا ما تقدم المشرفون على المشروع إلى أحد البنوك للحصول على رأس المال العامل ، لم يكن للبنك رفض التمويل ، إذ يعتبر ذلك تعارضاً منطقيّاً لأحد من حسمه عاجلاً أو آجلاً بالاتفاق مع الحكومة ، إما بالتمويل أو وقف المشروع . ومن جهة أخرى أصبحت وسائل الرقابة مبهمة المعاني . فالاحتياطي النقدي بصورته الحالية لا يتمش . مع طبيعة قطاع مصرفي اختلفت أهدافه ووسائله عما كان مقدراً . ولم يعد لنسبة السيولة معنى بعد أن أصبحت الأوراق المالية أقل الأصول المصرفية سيولة ، وبعد أن تركزت القروض في شركات القطاع العام . إذ يتطلب علاج الاختلال الأساسي الذي يحدث عندما يزيد الاستثمار والاستهلاك عن الموارد المتاحة التدخل المباشر لتخفيض الاستثمار أو الاستهلاك أو كليهما أو الحصول على موارد إضافية من الداخل والخارج ، وبعبارة أخرى لم تعد تغيرات أسعار الفائدة ومعايير الرقابة على الائتمان من حيث الكيف هي التي تقرر الأولويات في استخدام الموارد، بل تخضع هذه للسلطة الأمرة العليا لهيئات التخطيط . والقول بخلاف ذلك معناه إعطاء الجهاز المصرفي حق الفيتو على قرارات الدولة .

والوظيفة التقليدية الثالثة للبنك المركزي المصري هي الإشراف على الائتمان وتحديد الأصول المصرفية من حيث الكم والكيف . ولديه من أجل تحقيق ذلك جهاز تجميع مخاطر الائتمان ، وإدارة التفتيش على البنوك . وهذه الوظيفة باقية في المجتمع الجديد ، وإن كان الأمر يتطلب تطويرها . فجهاز تجميع المخاطر كان يهدف أصلاً إلى التأكد من أن البنوك لا تسرف في التسهيلات غير المغطاة أو بضمانات غير مقبولة ، ولا تخصص عدداً قليلاً من العملاء بتسهيلات مغالى فيها ، ولا تسرف في الإقراض دون النظر إلى المركز المالي للمقترض لدى مجموعة البنوك . ولا ضرر من استمرار ذلك بالنسبة للقطاع الخاص ولو أن حجم الائتمان المتاح له ضئيل . وقد انتفت فائدة هذا الجهاز بعد تخصص القطاعات واقتصار كل شركة

على بنك واحد، إذ يقتصر دور البنوك عندئذ على إخطار الجهات المعنية عند تجاوز الشركات للاعتمادات المقررة لها في الميزانية النقدية . ويتطلب التفتيش الفنى على البنوك التحقق من استخدام التسهيلات الائتمانية وفقاً للخطة النقدية التى تقرها المؤسسة ، أما التحقق من الضمانات التى تقابل السلفيات كمّاً وكيفاً وهو لب التفتيش الحالى ، فأمر يتصل بالسلامة المالية العامة للشركات وهو من اختصاص المؤسسات النوعية .

والخلاصة أنه ، فى ضوء التحليل السابق ، يتطلب الأمر تحديد مصاير شركات التأمين والبنوك المتخصصة وإعادة النظر فى مهام البنوك التجارية والبنك المركزى فى مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

الباب السادس

خاتمة

تقييم

الخطة الخمسية الأولى

خاتمة

تقييم الخطة الخمسية الأولى

من السهل أن نقطع بنجاح سياسة خفض الفوارق بين الطبقات : وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإخضاعها لمستلزمات التخطيط ، غير أنه ليس من اليسير الحكم على إنجازات الخطة الخمسية الأولى . وذلك لحدثة العهد بالتجربة وقلة الإحصاءات المنشورة وتعارضها ، كما يصعب اتخاذها أساساً للتنبؤ بما يمكن تحقيقه من إنجازات في المستقبل . إذ حصلت مصر ، برغم اختلاف تجاربها عن النهجين الشرقي والغربي ، على معونات وقروض طائلة من الكتلتين تشكل نسبة عالية من الاستثمار الجديد يصعب التعويل على استمرارها . وكان من نتيجتها أن الشعب لم يتحمل التضحيات التي تصحب التنمية السريعة . بل على النقيض من ذلك زاد الاستهلاك الفردي والحكومي من السلع والخدمات بنسبة تفوق ما كان متوقعاً في الإطار العام للخطة . وسوف تضطر مصر خلال السنوات العشر القادمة إلى تدبير الموارد اللازمة لسداد القروض الخارجية مع ما يستتبعه ذلك من أعباء ، فضلاً عن دعم الثبات الداخلي وتدبير المدخرات لتمويل الاستثمار الجديد الذي نصبو إليه جميعاً والذي يتوقف عليه الأمل في زيادة الدخل القومي .

وقد واجهت مصر خلال الخطة الأولى صعاباً جسيمة ذكرنا منها زيادة الاستهلاك بدرجة تفوق زيادة الإنتاج ، والتضخم النقدي بدرجة تفوق ما كان متوقعاً في الإطار العام للخطة الأولى ، واختلال ميزان المدفوعات ، وزيادة اعتمادات خدمة الدين الخارجي ، ونُدرة الخبرات الفنية ، وعدم تناسق أجزاء الخطة وقصور الجهد المبذول في التصدير وازدياد صعوباته في مواجهة التكتلات الأوروبية شرقية وغربية ، وإسراف الدول النامية في فرض الحماية الجمركية ، فضلاً عن عدم وضوح الرؤيا والإسراف في مهاجمة رجال القطاع العام وعقابهم والتفتير في منح الحوافز . وقد نمت الصناعة في ظل احتكار كامل دون نظر إلى النفقات النسبية ، فضلاً عن

سوء استخدام الموارد في بعض الصناعات الكمالية أو صناعات « الكرامة الوطنية » .
ويجب ألا يعزب عن البال أن الصعوبات التي واجهتها مصر هي نفسها الصعوبات
التي تواجهها سائر الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي أخذت
بالتخطيط في ظل الحرية الاقتصادية ، وبالإضافة إلى الصعوبات التي تعرضت
لها نتيجة السير قدماً في التأميم خلال فترة وجيزة وتنفيذ الخطة في ظل سيل عرم من
التشريعات لم يستطع المنظمون الحكوميون استيعابها أو ملاحقتها . ويلاحظ أن
الإطار العام للخطة لم يعد كونه مجموعة من البرامج والتقديرية والأهداف الإجمالية
التي لم تشفع بدراسات وافية متجددة للموارد البشرية والمادية . ولم يعط جهاز
التخطيط السلطة لمناقشة الوزراء الحساب عن المشروعات المقدمة منهم
ومواجهتهم بدراسات تظهر مدى التناقض أو الاختلال بين أجزاء الخطة أو بينها
وبين الموارد المتاحة من الخبرات الفنية والعملات الأجنبية والسلع الوسيطة . ولم تبادر
الحكومة إلى إعادة النظر في الخطة على ضوء الظروف المتغيرة مع دراسة الأولويات
في الوقت المناسب . ومن ثم اضطرت فجأت إلى مواجهة مواقف حرجية ، ابتداء من
السنة الرابعة أرغمته على ضغط الاستثمار ووقف الإنشاءات التي لم تسر شوطاً
بعيداً نحو النهاية .

وقد أسرفت أجهزة الدعاية^(١) في تمجيد الانتصارات التي حققتها خطة التنمية
وخاصة في الصناعة ، دون أن تشير إلى العقبات الجسام التي اعترضت سبيلها وإلى
الظروف الخارجية المواتية . وهذا خطأ تنبه إليه الميثاق حين قرر بحق « أن تحريك
طاقات الشعب إلى العمل يجب ألا يتم عن طريق إغراق الجماهير في الأمل . . .
ويجب أن تتضح أمام الشعب بجملاء صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة » . ويتصور
من يتابع بعض النشرات الحكومية أن مصر سوف تصبح جنة الله في أرضه بعد
إنشاء السد العالي ، برغم أن الآمال التي يعلقها الميثاق على هذا المشروع العملاق
محدودة . « لتأكل الأمل في النفع المادي منه على أثر تكاثر السكان » ، ولا انخفاض
معدل النمو الزراعي . وكانت الجرائد تسرف في الحديث عن قوة المركز المالي

(١) طالب مجلس الأمة (ديسمبر ١٩٦٥) أن تراعى أجهزة الإعلام عدم المبالغة في إبراز المزايا
والمكاسب الاشتراكية بشكل يبعدها عن الواقع .

الخارجى طيلة سنة ١٩٦٤ عند ما كانت البلاد تواجه عجزاً كبيراً فى ميزان المدفوعات وضعوبات تدبير الأموال لاستيراد السلع التموينية والوسيطه والأجزاء البديلة، ولمواجهة أقساط القروض الخارجيه وفوائدها . وعندما تولى رئيس الوزراء بوصفه رئيساً للجنة الخطة الإشراف على توزيع العملات الأجنبية بين القطاعات . وتعالى الجرائد فى ترديد الاكتشافات البترولية والمعدنية قبل أن تتأكد الاحتياطات وبرغم ضآلة الإنتاج المرتقب نسبياً إلى حجم مشكلة الوقود . وتشيد الأجهزة بنجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية^(١) بينما يبذل المشرفون عليها فى استهل عهدها جهوداً جبارة لدفعها فى الطريق السوى ويواجهون فى ذلك صعوبات كبيرة ، ولا سيما أنهم ساروا فى التوسع بمعدل لا قبل لطاقتهم به . والأمر كذلك بشأن التعاونيات الزراعية، ولا يعقل أن يصبح مجلس الأمة جهازاً فعالاً للرقابة على المؤسسات والشركات قبل أن يكتمل مران أعضائه وتزويده بالخبرات التى تنقصه . ولا يتصور إمكان إصلاح الجهاز الحكوى إصلاحاً جذرياً خلال فترة وجيزة ، بينما استغرق إصلاح الجهاز الحكوى فى بريطانيا قرناً من الزمان . ولا يجوز أن تعلن أرقام عن زيادة الدخل القوى تفوق ما تحقق فعلاً ، وهو حسب تصريح وزير الاقتصاد ٦٪ فى السنة الأولى للخطة و ٣٪ فى السنة الثانية و ٨٪ فى السنة الثالثة وهى نسبة محتسبة على أساس السنة السابقة لها وليست نسبة تراكمية^(٢) . وتدل القرائن على أن النسبة تراوحت بين ٦ و ٥٪ سنوياً بعد ذلك .

ويحسن فى المستقبل مواجهة الناس بحقائق التنمية^(٣) فى جو من الصراحة ، ولا شك فى وعى الشعب المصرى وقدرته على مواجهة الصعوبات والحقائق مهما بلغت من المرارة . وتشير تقارير التخطيط القيمة إلى أن نسبة تنفيذ الخطة لم تصل فى بعض السنوات إلى الحد الذى كان متوقعاً . وأن بعض المشروعات المنفذة لم

(١) وهى ليست جمعيات استهلاكية بالمعنى الاقتصادى المتعارف عليه. فهى مملوكة للحكومة بالكامل.

(٢) ومن المعروف أن النسب المثوية للنمو فى المراحل الأولى من التنمية الصناعية تكون أعلى منها فى المراحل اللاحقة ، حين تزداد أرقام الإنتاج والطاقة التى تنسب إليها الإنجازات الجديدة فضلاً عن أن النسب المثوية المرتفعة تعنى أحياناً نمواً قليلاً فى حقيقة الأمر .

(٣) وخاصة فى دولة لا يزال السواد الأعظم من سكانها يشتغل بالزراعة حيث تكون التقديرات أقرب أحياناً إلى الخدس والتخمين ويتفاوت معدل التنمية من سنة لأخرى بفعل العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية .

يؤثر ثماره لأن المشروعات المكتملة لم تنفذ في المواعيد المضروبة ^(١)، وبسبب صعوبات التوافق الزمني بين أعمال الجهات المشتركة في عملية التنمية . فنقرأ في تقرير السنة الثالثة أن جزءاً كبيراً من الأعمال المدنية والقنوات قد استكمل بينما بقيت الاستثمارات معطلة لعدم استكمال الأعمال الميكانيكية ، وعدم استيراد آلات تسوية الأرض والطمبات ووسائل النقل . وبدلتهى أنه لا يمكن الاستفادة بما ينفذ من مشروعات الري والصرف طالما كانت الأعمال الميكانيكية متخلفة عن الأعمال المدنية . ونقرأ عن تعطل عدد من مشروعات السويس بسبب تأخر استكمال محطة الكهرباء ، وفي السنتين الأوليين ونصف الثالثة نفذ قطاع الصناعة ٣٤٦٪ من الاستثمارات الواردة في الخطة ، وكان التأخير أوضح في قطاع الصناعات المعدنية والتعدين والصناعات الهندسية . ويرجع تخلف تنفيذ مشروعات وزارة الزراعة إلى بطء المباني وخاصة ما عهد بتنفيذه إلى المحافظات ، بينما تعطى الأولوية للتوسع في مبان كدالية مثل المحافظات والاستاد وقصور الثقافة ^(٢) . كما يرجع التخلف بدرجة كبيرة إلى قصور جهاز المقاولات والإنشاءات عن تحمل الأعباء الضخمة الملقاة على عاتقه والتي تمثل نحو ٦٠٪ من مشروعات الخطة وإلى صغر الحد الأقصى المحدد لمقاولي القطاع الخاص سنوياً ، وعدم توافر مواد البناء وعدم تزويد أجهزة المقاولات ببعض الآلات الحديثة التي أحدثت ثورة في صناعة البناء في أوروبا .

ويرجع التقرير تأخر تنفيذ استثمارات الإصلاح الزراعي إلى صعوبات النقد الأجنبي وتزايد النفقات نظراً إلى إهمال التقديرات الأولية بعض العناصر الهامة مثل توصيل مياه الشرب إلى القرى الجديدة أو بناء الطرق الموصلة إليها ، وكان بعض التقديرات مسرفاً في التفاؤل لا يقيس الصعاب ، ومن ذلك مشروع الرمال السوداء ومشروع التعدين في أم سميوكي ومشروع تجميع السيارات . ويرجع تأخر استثمارات

(١) من ذلك الصعوبات التي تواجه شركة الكوك في تصريف منتجاتها لشركة الحديد والصلب برغم أنها المشتري الوحيد للكوك والصعوبات التي تواجه شركة المطروقات التي أنشئت لتزويد شركة النصر لصناعة السيارات بالمطروقات اللازمة بينما لم تحصل على طلبات لأن شركة النصر لم تستكمل بعد معدات « التشغيل » .
(٢) أنشئت محطة الركاب بميناء الإسكندرية بتكلفة تناهز مليون ونصف مليون جنيه بينما أهملت الطرق والمخازن والروافع والأرصعة .

مؤسسة الثروة المائية إلى عدم إقرار عقود شراء المراكب والموتورات وأدوات الصيد في موعد مناسب . وتتكرر الشكوى من قلة المهندسين وضياع وقتهم في أعمال يمكن أن يتولاها حملة المؤهلات المتوسطة ، بينما ترفض الجهات المختصة تشغيل مهندسين مارسوا الأشغال المكتبية وقتاً طويلاً ، برغم إمكان إعادة تدريبهم . وتشير تقارير الشركات إلى نقص الميكانيكيين وسائقي الجرافات والحراطين والبرادين برغم كثرة مراكز التدريب ، وإلى قلة اللوريات وعدم تزويد المصانع والمشروعات بالكهرباء ، كما تشير التقارير إلى صعوبات أخرى نذكر منها تأخر ورود التوصيات من شركات الخبرة الأجنبية ، وتعثر المفاوضات مع الشركات الموردة ، وتأخر البت في العطاءات والموافقات النقدية نظراً لصعوبة مقارنة عطاءات بعملات متباينة تتضمن تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال والشروط . كما تتوالى الشكوى من عدم تحويل مستحقات الخبراء الأجانب في مواعيدها وتأخر تنفيذ بعض الأعمال لعدم توافر قطع الغيار وصعوبة الاستيلاء على الأراضي — وتشير التقارير أخيراً إلى عدم حصول الشركات على القروض المتفق عليها من وزارة الخزانة أو من صناديق التأمين والادخار وضرورة الرجوع إلى الوزارة عند الصرف المقدم^(١) . ولا شك في أن الوحدات الاقتصادية على المستويات المختلفة سوف تستفيد من تجاربها في اجتناب هذه الأخطاء أو الإقلال منها .

وقد ذكر نائب رئيس الوزراء عند تقديم ميزانية سنة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ المالية . أن استثمارات السنوات الأربع الأولى من الخطة بلغت ١١٤٨ مليون جنيه ، بمتوسط سنوي قدره ٢٨٧ مليون جنيه (مقابل ١٧١ مليون جنيه سنة ١٩٤٩ — ١٩٦٠) منها ٣٦٣ مليون جنيه للكهرباء والصناعة و ٢٢٦ مليون جنيه للزراعة والرى . بما في ذلك السد العالي و ٢٤٥ مليون جنيه للنقل والمواصلات وقناة السويس و ٢٧٥ مليون جنيه

(١) وتشير تقارير الشركات الصناعية إلى عدم توافر قطع الغيار والمواد الأولية في المواعيد المناسبة وإلى سوء حالة الآلات والمعدات التي انتقلت إلى القطاع العام من مؤسسات فردية أو شركات أجنبية . وإلى نقص وسائل النقل مما أدى إلى توقف عدد من المصانع بعض الوقت . وتشير تقارير أخرى إلى صعوبات التفريغ في ميناء الإسكندرية فضلاً عن إقلاع البواخر أحياناً دون تفريغ حمولتها من سلع تنتظرها المصانع بفروغ صبر ، وتشكو شركات التعدين من نقص الحردة وعدم حصولها على احتياجاتها من شركة الحديد والصلب ، وقد ظهر فائض كبير من الكلور نظراً لتأجيل مشروع التوكسافين الذي كان مقدراً له أن يستوعب عشرة آلاف طن .

للمباني السكنية والمرافق والتعليم والصحة . وأضاف أن معدلات التنفيذ في أواخر الفترة كانت أعلى بكثير منها في أنطا نظراً للخبرات المكتسبة والإمكانات المتزايدة للتمويل بقروض خارجية . وظهر أثر ذلك بوجه خاص في الصناعة حيث ارتفعت الاستثمارات من ٥٥ مليون جنيه في سنة الأساس إلى ٩١ مليون جنيه في السنة الثالثة وإلى ١٤٠ مليون جنيه في السنة الرابعة . وقرأ في نفس التقرير أن الدخل القوي زاد من ١٢٨٥ مليون جنيه في سنة الأساس إلى ١٦٤٧ مليون جنيه في السنة الرابعة أي بنسبة ٧٪ سنوياً مقابل ٤٣٪ في معظم الدول النامية ، وأن عدد العاملين ارتفع خلال السنوات الأربع الأولى من ٦ إلى ٧ ملايين عامل ، وبلغت نسبة الزيادة في الأجور ٤٠٪^(١) . وتدل تقارير المتابعة كما أسلفنا على زيادة الدخل في السنة الأولى بنسبة ٦١٪ على سنة الأساس ، وفي السنة الثانية بنسبة ٣٥٪ على السنة الأولى ، وفي السنة الثالثة بنسبة ٨٪ على السنة الثانية . وتباينت نسبة الإنجازات من قطاع لآخر ، وبينما كان المتوقع أن يصل الدخل المتولد في قطاع الزراعة في نهاية السنة الخامسة إلى ٥١٢ مليون جنيه وفي قطاع الصناعة إلى ٥١٦ مليون جنيه، بلغ المتحقق فعلاً في نهاية السنة الثالثة ٤٢٦ و ٣٢٩ مليوناً على التوالي، بينما زاد المحقق في قطاع النقل والمواصلات والتخزين (بما في ذلك قناة السويس) في آخر السنة الثالثة عن المستهدف في سنوات الخطة جميعاً . وزاد الاستثمار من ٢٢٥ مليون جنيه في السنة الأولى للخطة إلى ٢٥١ مليوناً في السنة الثانية ثم إلى ٢٩٩ مليوناً في السنة الثالثة، أي أن ما نفذ في الثلاث سنوات الأولى يعادل ٧٥٪ مما كان مقدراً تنفيذه خلال تلك الفترة . وذكر رئيس الوزراء في أوائل سنة ١٩٦٥ أن أهداف الإنتاج والاستثمار تحققت بنسبة ٧٠٪ في القطاع السلمي ونسبة ٢٣١٪ في قطاع الخدمات .

وبينما كانت الزيادة المحققة حتى نهاية السنة الثالثة ٢٠٪ في الدخل الزراعي و ٢٨٪ في الصناعة من الزيادة المستهدفة في الخطة الأولى، بلغت الزيادة المحققة في

(١) وباقتراض صفة هذه الأرقام الأولية فإن الزيادة في العمالة لم تتجاوز الزيادة في عدد الذين بلغوا سن العمل خلال الخمس سنوات .

الدخل من الخدمات ٨٦٪ ، وقد زاد الاستهلاك الخاص بنسبة ٦١٪ سنوياً ، بينما كان مقدراً له أن يزيد بنسبة ٤٪ . ويشير تباين المعدلات على هذا الوجه ضرورة الوصول إلى « الصورة التوازنية الصحيحة بين نسبة الإنفاق في ميزانية الخدمات ونسبة الإنفاق في ميزانية الأعمال » على حد تعبير وزير الخزانة في مشروع ميزانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . وقد خلاص إلى « ضرورة التركيز على الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلمي ، وتخصيص النقد الأجنبي لسد احتياجات الشعب إلى سلع الاستهلاك أولاً ، ثم للمستلزمات المستوردة ، ثم لمواجهة الاستثمارات الجديدة ، والعمل على استغلال الطاقات القائمة واستكمال ما هو بصدد التنفيذ مع الاهتمام بالمشروعات التي تسهم في زيادة التصدير » . وكل هذه أهداف سليمة من الناحية الاقتصادية نوافق عليها ونؤيدها بقوة . وتشير الدلائل إلى أنه نظراً لقصور الاستثمار الفعلي في المشروعات الإنتاجية عما كان مقرراً له ونتيجة لتدهور محصول القطن سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ لم تتحقق الزيادة في الدخل القومي التي كانت متوقعة عند وضع الخطة . وليس في كل ذلك ما يشير الغرابة إذ لم يكن متوقعاً أن تتحقق الأهداف الطموحة دون أخطاء أو دون فشل في التنسيق في مجتمع حمل جهازه الحكومي (١) أعباء جساماً خلال فترة قصيرة . ويقابل الباحث بعض هذه المشاكل في الهند والباكستان وغانة ودول أمريكا اللاتينية . وذكر هذه الأخطاء والمثالب لا ينفي أن الثورة حققت إنجازات كبيرة وأحدثت تغييرات بالغة الأثر في الادخار والاستثمار وتوزيع الثروة بعد فترة من الركود الاقتصادي تناهز ٣٠ سنة ، فضلاً عن أن نسبة التضخم النقدي كانت معتدلة ولم يهمل الخططول في مصر الزراعة كما حدث في معظم الدول النامية .

ويتضح من البحث القيم الذي نشره البروفيسور هانسون والدكتور ميد عن تطور الدخل القومي مقوماً بأسعار ١٩٥٣ - ١٩٥٤ (٢) ، أنه لم يحدث تغير يذكر

(١) لم يكن هناك مفر من أن يصحب ذلك ازدياد في البيروقراطية فقد كانت هذه تجربة الدول الاشتراكية الرائدة . وأهم التحديات التي تواجه هذه الدول في المستقبل هو علاج هذا الخطر الجسيم وإثابة قدر أكبر من حرية الاختيار للمستهلكين والمنظمين على حد سواء .

(٢) معهد التخطيط القومي ، المذكرة رقم ٣٥٥ .

راجع أيضاً Hansen B. and Marzouk. G. «Development and Economic policy in the U.A.R.» وهو كتاب قيم مليء بالإحصاءات الوافية .

في الدخل الحقيقي بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٥، وأنه زاد بنسبة تراوحت بين ٥٪ و ٧٪ سنوياً في الفترة ١٩٤٥-١٩٥١ ثلثها راجع إلى تحسن معامل التجارة الخارجية، وانقلبت هذه الزيادة إلى نقص سنوي قدره ٤.٥٪ بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٤ نظراً لتحول هذا المعامل لغير صالح مصر. ثم زاد الدخل القومي الحقيقي خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٤، ١٩٦٢-١٩٦٣ بمعدل ٤.٧٪ سنوياً. ويخفي هذا المتوسط العام في طياته اختلاف النسبة خلال المرحلتين الرئيسيتين للتطور الاقتصادي في عهد الثورة، إذ بلغ متوسط النمو ٢.١٪ خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٣، ١٩٥٦-٥٧ ثم ارتفع إلى ٤.٥٪ بعد أحداث السويس والسير في التنمية بنسبة مرتفعة اعتماداً على القروض والمعونات الأجنبية. غير أن استمرار زيادة السكان بمعدلات متزايدة أضاع على البلاد فرصة رفع الدخل الحقيقي لكل نسمة بدرجة ملحوظة.

ولقد اطراد نمو السكان منذ الحرب الأخيرة بنسبة لم تعرفها مصر من قبل إثر هبوط نسبة الوفيات العامة ووفيات الرضع، ومن ثم لم يتعد معدل نمو دخل الفرد في الزراعة ٥.٥٪ سنوياً خلال الفترة (١). وبينما لم تحدث زيادة تذكر في الدخل القومي الحقيقي لكل نسمة حتى حرب السويس إذا به يزيد ٢.٥٪ خلال الفترة ١٩٥٧-٥٨، ١٩٦٢-١٩٦٣، برغم أن كثيراً من مشروعات التنمية مثل السد العالي تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تؤتي ثمارها لجمهور المستهلكين، وشهدت هذه الفترة زيادة كبيرة في نفقات الدفاع والإنفاق الحكومي في الخارج، وفي الدخل من الخدمات وكلها من ضروب الإنفاق التي لا تزيد الإنتاج السلعي المتاح للاستهلاك أو للاستثمار. وتبدو أرقام الزيادة في الدخل الحقيقي التي نشرت مؤخراً مرتفعة إلى حد ما لأن الرقم القياسي المستخدم لاستبعاد أثر تقلب الأسعار رقم بعيد عن الواقع، فضلاً عن أن

(١) أطلقت الأمم المتحدة على العقد الحالي عقد التنمية، ونهت إلى خطر توطن الفقر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويتضح سوء توزيع الدخل من أنه في سنة ١٩٥٥ كان ١٨٪ من سكان العالم يحصلون على ٦٧٪ من الدخل (بمتوسط ٩١٥ دولاراً). وعلى النقيض من ذلك يحصل ٦٧٪ من سكان العالم على ١٥٪ من الدخل (بمتوسط ٥٤ دولاراً) ويعيش في الولايات المتحدة ٦٪ من سكان العالم يستأثرون بنصف الدخل العالمي في حين كانت أرقام الاتحاد السوفيتي ٨٪ و ١١٪ على التوالي وقد كان الأمل أن يرتفع الدخل في الدول النامية بنسبة ٥٪ سنوياً، غير أنه بين سنتي ١٩٥٣ و ٦٣ زاد بنسبة ٤.٤٪ فقط (٤٪ في العقد الحالي)، ولم تزد نسبة المعونات التي قدمته الدول الغنية عن ٠.٧٪ من إجمالي الناتج القومي بدلا من ١٪ كما كان مقدراً.

أرقام الدخل النقدي في الصناعة والزراعة تعكس رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة الأجور والمدفوعات الإضافية للعاملين دون مقابل من زيادة الإنتاجية ، وزيادة التوظيف في القطاع العام إثر تخفيض ساعات العمل . ويلاحظ أيضاً أن جانباً من الزيادة في السنوات الثلاث ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ (نحو ٣٠ مليون جنيه سنوياً) ، راجع إلى تحسن معامل التجارة الخارجية . ونرجح أخيراً أن تعذر الحصول على بيانات المتابعة عن العمالة والدخل والإنتاج في مواعيد مناسبة حملت جهاز التخطيط على تقدير النتائج جزافاً .

ويتضح من ذلك أن زيادة الدخل عن كل نسمة في مستهل الخطة - وإن كانت بنسبة تفوق زيادة السكان - لم تحقق الآمال المعقودة على التنمية ^(١) . فارتفاع الدخل الحقيقي لكل نسمة بعد استبعاد أثر زيادة السكان وحركات الأسعار لا يتعدى ٢٪ سنوياً برغم الحصول على قروض تعادل ثلث الاستثمار الكلي ^(٢) . ويرجع ذلك إلى أن الحكومة لم توفق بعد في إعداد برنامج فعال لتنظيم الأسرة برغم إجماع رجال الاقتصاد والاجتماع على أنه ضرورة لازمة . فقد زاد السكان من ٢٢ مليوناً سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠ مليوناً سنة ١٩٦٥ (٣٣٪) ^(٣) . وبينما ظلت نسبة المواليد الإجمالية في مستوى مرتفع (٤٣ في الألف سنة ١٩٦١) هبطت نسبة الوفيات إلى ١٠٧ في الألف للمواليد خلال السنة الأولى من العمر وإلى تسعة في الألف خلال السنة الرابعة وانخفضت كذلك نسبة وفيات المجموعات العمرية العالية وخاصة فوق سن الخامسة والأربعين . وعلى ذلك زاد العمر المرتقب عند المواليد إلى ٥١ سنة للذكور و ٥٣ سنة للإناث والعمر المرتقب عند سن ثلاث سنوات إلى ٦١ سنة للذكور و ٦٤ سنة للإناث . وينتظر أن ترتفع هذه الأرقام في السنوات الباقية من العقد الحالي ، نتيجة لاستمرار هبوط نسبة وفيات الرضع . وفي سنة ١٩٦٠ كانت نسبة من سنهم دون ١٥ سنة ٤٣٪ من مجموع السكان بينما لا تزيد نسبة من تجاوزوا الستين على ٦٪ أي

(١) زاد الدخل القومي الحقيقي للعاملين في الصناعة وخاصة الفنيين منهم كما زاد دخل الملاك في مناطق الإصلاح الزراعي . وزاد دخل المستأجرين على حساب عوائد التملك وأصحاب الدخل الثابت . ويلاحظ أن الدخل كانت زيادة أعلى من زيادة الناتج الإجمالي القومي بمقدار الهبات التي حصلت عليها مصر .

(٢) كما بلغت « المعونة » زهاء ٥٪ من الدخل القومي في السنوات الأخيرة من الخطة .

(٣) كثافة السكان ٨٥٠ للكيلومتر المربع من المناطق المسكونة .

أن عبء التابعين الذين تتحملهم الفئات المنتجة من السكان يناهز ٥٠٪ وهو عبء ثقيل .

وزادت نسبة الخصوبة ، أى متوسط عدد المواليد أحياء عن كل ١٠٠٠ من النساء فى سن الحمل (١٥ - ٤٩ سنة) من ١٧٠ سنة ١٩١٧ إلى ١٩٠ سنة ١٩٦٠ نتيجة لإطالة فترة الحياة وهبوط نسبة الوفيات . وتفيد تنبؤات الهيئة المركزية للإحصاء بأنه على أساس ثبات معدل الخصوبة الحالى يحتمل أن يزيد عدد السكان سنة ١٩٨٥ إلى ٥٢ مليون نسمة ، وبافتراض هبوط نسبة الخصوبة خلال ٢٥ عاماً القادمة إلى ٧٥٪ عما كانت عليه فى سنة الأساس يحتمل ازدياد عدد السكان إلى ٤٨ مليوناً سنة ١٩٨٥ . ويصل إلى نفس الرقم أيضاً إذا ظلت نسبة الخصوبة ثابتة لمدة ١٥ سنة ثم هبطت بنسبة ٥٪ سنوياً لمدة عشر سنوات . أما إذا هبطت نسبة الخصوبة بمعدل ٥٪ سنوياً لمدة عشر سنوات ثم ظلت ثابتة خلال باقى الفترة (أى ١٥ عاماً) فإن عدد السكان المتوقع يهبط سنة ١٩٨٥ إلى ٣٨ مليوناً وهو أقل التقديرات . وليس من شك فى أن السياسة المثلى من وجهة نظر التنمية الاقتصادية البحتة هى تخفيض نسبة الخصوبة والعمل على تحقيق الافتراض الأخير حتى يخف عبء التابعين . ويمكن عندئذ تحقيق الهدف الذى نصبو إليه جميعاً ألا وهو زيادة الدخل القومى الحقيقى لكل نسمة بالمعدلات العالية التى وضعتها البلاد نصب أعينها ، علماً بأنه يتعين استثمار ٩٪ من الدخل القومى الإجمالى فى الوقت الحاضر كحد أدنى للاحتفاظ بمستوى المعيشة الحالى ، وأن الزيادة عن تلك النسبة هى التى تحقق ازدياد الدخل الحقيقى لكل نسمة ^(١) .

ولقد ذكرنا مراراً أن المشكلة الأساسية فى ضآلة النتائج نسبياً إلى الجهد المبذول والمعونات الأجنبية السخية هى زيادة الاستهلاك والتضخم وتخرج مشكلة ميزان المدفوعات وتحويل معامل التجارة الخارجية فى غير صالح مصر وازدياد النفقات العسكرية واختلال التوازن بين السكان والموارد وظهور بعض العيوب الإدارية التى

(١) يتضح من تعداد سنة ١٩٦٠ أن عدد المشتغلين (فوق سن السادسة) ٧,٧ ملايين منهم ٤,٤ ملايين فى الزراعة ، و ٨,٠ فى الصناعة والقوى المحركة و ١,٠ فى التجارة والنقل والبناء والباقى فى الخدمات - ولايزيد عدد المشتغلات من هذا المجموع على ٦٠٠,٠٠٠ منهن ٢٧٠,٠٠٠ فى الزراعة و ٢٥٠,٠٠٠ فى الخدمات و ٦٥,٠٠٠ فى الصناعة والتجارة .

أدت إلى عدم استخدام المدخرات التي تحولت إلى الدولة نتيجة للتأميم والمصادرة وعائلها أفضل استخدام اقتصادي ممكن . ولقد عملت الحكومة مؤخرأ على ضغط الاستهلاك الفردي والحكومي ، والحد من التضخم وعلاج عجز ميزان المدفوعات . والأمل أن يؤدي تحسين الجو السياسي في منطقة الشرق الأوسط إلى خفض نفقات الدفاع ، ولو أن الأمل في ذلك ضئيل طالما بقيت إسرائيل ، وتدل البوادر (في أواخر سنة ١٩٦٦) على أن الحكومة تولى موضوع تحديد النسل عناية فائقة . ولا جدوى من علاج مشكلة تحول معامل التجارة الخارجية لغير صالح مصر إلا باتفاقات طويلة الأجل مع الدول المستوردة والهيئات الدولية ، وباستقرار مبدأ التمويل التعويضي . ومهما يكن من شيء فإن معظم هذه المشاكل سيبقى في الخطوة الثانية . ولذا يقتضى حصر نتائج هذه العوامل في أضيق الحدود وإتاحة الفرصة للقطاع العام لاستخدام المدخرات المتاحة والقروض الخارجية بشكل يحقق أقصى الإنتاج بقصد تحقيق رفع مستوى المعيشة من الدرك السحيق الذي تردى إليه في عهود الاحتلال والاستغلال .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ٤٦٩٣ / ١٩٧٤
مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤
١/٧٤/٢٢١

